جامعة الزاوية

إدارة الدراسات العليا والتدريب

كلية الآداب

قسم الفلسفة

نماذج من بعض النظريات الأخلاقية وتطبيقاتها العملية (الإعلام أنموذجاً)

دراسة تحليلية مقارنة في فلسفة أخلاقيات المهنة

إعداد الطالبة: نجية خليفة محمد الطيف

إشراف الدكتور: عبدالباسط محمد الأمير

الدرجة العلمية: أستاذ دكتور

2021م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية الماجستير بتاريخ 2021/07/04م

الموافق: 24 ذو القعدة 1442هـ قسم الفلسفة كلية الآداب جامعة الزاوية

بسم اللّه الرحمن الرحيم

﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾

سورة القلم / الآية (4)

إهـــــــداء

إلى ملاكي في الحياة... إلى معنى الحب والحنان... إلى بسمة الحياة وسر الوجود... إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي... إلى أغلى الحبايب، **أمي**...

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار... إلى من علمني العطاء من دون انتظار... إلى من أحمل اسمه بكل افتخار... أرجو من الله أن يمد في عمره ليرى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار، وستبقى كلماته نجوماً أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد، **أبي**...

إلى من هم أقرب إلي من روحي.... إلى من شاركني حضن الأم وبهم أستمد عزتي وإصراري **إخوتي وأخواتي**...

أهدى إليهم جميعاً ثمرة جهدي المتواضع

الباحثة

شكر وتقدير

نسجد لله شاكرين، والحمد لله في كل حين، فهو الناصر والمعين الذي وهبنا العقل والتدبير وزودنا بروح الجد والمثابرة.

أما بعد...

فمن أوسع أبواب الوفاء نتوجه بخالص الشكر والتقدير، وعظيم الامتنان والعرفان لأستاذي الفاضل الدكتور/**عبدالباسط محمد الأمير** لتفضّله بالإشراف على هذه الرسالة التي لم تكن تبلغ ما بلغته إلا بفضل توجيهاته الرشيدة وملاحظاته السديدة، حتى جعلها في صيغتها النهائية فكان خير مثال للأستاذ الفاضل المخلص. كما أقدم الشكر وأتم التقدير لعضوي لجنة المناقشة: **الدكتور/ أبوبكر ابراهيم التلوع والدكتور/ فاتح مصطفي منصور نصر** لتحملهما مشقة قراءة هذه الرسالة، ومناقشتها وتقويم ما فيها ،ولاشك أنهما يضيفان عليها من معارفهما، فجزاهم الله عني خير الجزاء، كما أتوجه بأسمى آيات الوفاء والعرفان، وأقف وقفة إجلال وإكبار إلى والدي العزيزين الذَّين أعطياني الدعم والتوجيه، وكان لهما الفضل الكبير في مواصلة دراستي العليا ووصولي إلى هذا المستوى، فأدعوا الله أن يبارك فيهما، وكذلك إلى كل أفراد أسرتي الكريمة وأخص بالذكر (أ. إنتصار) التي وقفت بجانبي، وساندتني إلى أن وصلت إلى هذه المرحلة أسال الله أن يوفقها في حياتها العملية، والشكر موصول لكل من مد لي يد العون والمساعدة، وإلى جميع أساتذتي الأفاضل الذين كانوا دائما منارات على الطريق نهتدي بنصائحهم وتوجيهاتهم وإرشادتهم، وإلى كل من كان له فضل في إعارتي الكتب والدوريات والإرشاد إليها، أو تقديم أية خدمة كان لها أثر مباشر أو غير مباشر في تسهيل إنجاز هذه الرسالة، وإظهارها بالشكل الذي آمل أن ينال الرضا والقبول.

الباحثة

ملَخص الرسالة

نماذج من بعض النظريات الأخلاقية وتطبيقاتها العملية (الإعلام أنموذجاً)

دراسة تحليلية مقارنة في فلسفة أخلاقيات المهنة

تمحور موضوع الدراسة في نماذج من بعض النظريات الأخلاقية وتطبيقاتها العملية (الإعلام أنموذجا)، هدفت الدراسة إلى التعرف على أخلاقيات مهنة الإعلام، وذلك من خلال مدى ارتباط الإعلاميين بأخلاق المهنة وتمسكهم بها؛ لكي يكون الإعلام ووسائله على المستوى المطلوب، كما سعت إلى تطبيق بعض النظريات الأخلاقية على مهنة الإعلام، وما نتج عنها من آثار وسلبيات مترتبة على مخالفتها لأخلاقيات المهنة.

وبحسب طبيعة الدراسة فإن هذه الدراسة تعد دراسة تحليلية مقارنة، تعتمد على المنهج التحليلي والمقارن من خلال تطبيق بعض النظريات في مجال الإعلام، للتعرف على مدى حاجة الإعلام للأخلاق وأوضحنا كذلك أوجه التشابه والإختلاف بين وسائل الإعلام، حيث أصبحت أخلاقيات الإعلام من القضايا البالغة الخطورة التي تواجه العالم بأسره.

ولقد انتشرت وسائل الإعلام في السنوات الأخيرة انتشاراً كبيراً ، وأصبح الشيء الرئيس المشترك في حياتنا، وتعودنا على متابعة وسائله بشكل يومي ومتابعة الأحداث والمواد التي تعرض من خلال المشاهدة والاستماع، وهو ما دعا إلى ضرورة التأكيد على أهمية التقيد بالأخلاقيات ومحاربة الممارسات غير الأخلاقية، وقد بينت لنا الدراسة أن الإعلام أقوى من أيه أسلحة حديثة، وذلك نظراً لما تستخدمه بعض وسائل الإعلام من تضليل وممارسة للأكاذيب لكسب تعاطف الرأي العام أو الترويج لبعض المنتجات والتأثير على المستهلك مثلاً. مما ولد لدى الباحثة رغبة كبيرة لدراسة الموضوع، نظراً لحداثته وارتباطه بالواقع، ولبيان خطورة وسائل الإعلام من خلال قيام بعضها بممارسات تعارض قواعد الممارسة المهنية.

ولأن الدراسة فلسفية في مبدأها فقد سعينا من خلالها إلى توظيف ثلاث نظريات فلسفية وهي الفضيلة، والواجب، والمنفعة في مجال الإعلام، حيث حللنا بعض من النماذج غير الأخلاقية في ضوء هذه النظريات، وهو ما أظهر لنا أهمية هذه النظريات في المجال التطبيقي في الأعمال والمهن، انسجاماً مع ما اصطلح على تسميته بالأخلاق العملية، حيث بدى واضحاً أن كثير من الوسائل الإعلامية تنتهك أخلاقيات المهنة.

وانتهينا إلى الكشف عن أهم الآثار التي تنتج عن مخالفة أخلاقيات مهنة الإعلام وتبين لنا أنه لكي تنجح الوسائل الإعلامية في تحقيق رسالتها على أكمل وجه لابد من إلتزامها بأخلاقيات المهنة لكي يعود النفع على المهني وعلى المجتمع على حد سواء.

وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- أظهرت نتائج الدراسة أن الأخلاق العملية كان لها دور كبير في تحليل القضايا الجدلية التي ظهرت من مهن معينة مثل الإعلام، والطب، والقانون، وغيرها، وقد استفادت الأخلاق العملية من النظريات في تحليل قضاياها والوصول إلى حلول لما اعترضها من مشكلات، وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على نماذج من هذه النظريات وهي نظرية الفضيلة عند أرسطو ، ونظرية الواجب عند كانط، وكذلك نظرية المنفعة عند بنتام ومل، والتي ثبت مدى ارتباطها بالواقع عند توظيفها لخدمته، وهو ما يؤكد أن القيم الأخلاقية والفلسفة الخلقية لايجب النظر إليها على أنها لا علاقة لها بالواقع، لذا فإن السبب في تأخر ظهور الأخلاق العملية راجع إلى أنها نتاج ظروف محددة، مثل الاكتشافات العلمية، والثورة التكنولوجية وتطبيقات بعض العلوم التي أدت إلى زعزعة القيم الأخلاقية، مما ألزم الفلاسفة ضرورة البحث عن أسلوب يتم بواسطته كبح جماح هذه التطورات وتأثيراتها السلبية.

2- بينت نتائج الدراسة أن غاية أخلاقيات المهنة هو خلق ضمير أخلاقي عام يساعد المهني على القيام بأعباء مهنته بدقة وأمانة وشرف، بالإضافة إلى إن تمسك المهني بهذه الأخلاقيات سيعمل على إحداث تطوير لادائه وتنمية مهارته، حيث يؤدي التمسك بأخلاقيات المهنة إلى تركيزه على تطوير نفسه بدلا من السعي وراء المنافع، والوقوع في دائرة الفساد.

3- بينت نتائج الدراسة أهمية الأخلاق في مجال المهن والأعمال ومحاربة الظواهر السلبية الموجودة في المهن، نظراً لابتعادها عن القيم الأخلاقية والسعي وراء المنافع الشخصية من دون النظر إلى المصلحة العامة.

4- بينت نتائج الدراسة أن أخلاقيات المهنة هي مجموعة قوانين متكاملة تتمثل في الضمير والوازع الديني والمواثيق والقوانين الأخلاقية والقوانين الوضعية ذات القواعد التأديبية.

5- بينت نتائج الدراسة أن أخلاقيات الأعمال هي معرفة الخطأ والصواب في تقديم الخدمة أو المنتج وأن السلوك الأخلاقي في مجال الأعمال يمثل الترجمة الفعلية للممارسة الأخلاقية المهنية .

6- أظهرت نتائج الدراسة أن لمهنة الإعلام (كغيرها من المهن) قواعد وسلوك وآداب تختص بها وتميزها عن غيرها، وهي عبارة عن مبادئ تمثل قيم أخلاقية تعد بمثابة مقاييس مثالية للسلوك المهني، ومجموعة قواعد تمثل الصفات السلوكية التي يتعين على المهني التحلي بها عند ممارسة أعماله وعند تعامله مع زملاء المهنة وغيرهم.

7- اعتبار مهنة الإعلام مهنة مجتمعية تكاملية، فهي مهنة لا يمكن فصل دورها في المجتمع عن الدور الذي تلعبه باقي المهن فيه.

ABSTRACT

Models of some ethical theories and their practical applications (media as a model)

A comparative analytical study in the philosophy of professional ethics

The study deals with models of some ethical theories and their practical applications (media as a model), where it aimed to identify the ethics of the media profession through the extent to which media professionals are related to professional ethics and their adherence to it so that the media and its means are of the required level. The study also sought to apply some ethical theories to the media profession and the implications and negative consequences of its violation of the profession's ethics.

The study relied on the analytical and comparative method by applying some theories in the field of media in order to identify the extent of the media's need for ethics. Through which we clarified the similarities and differences between the media, where the media ethics has become one of the most serious issues facing the entire world.

In recent years the media has spread widely, and it has become the main common thing in our lives, where we are used to following its means on a daily basis and to follow the events and materials showed up by watching and listening. This necessitates the need to emphasize the importance of adhering to ethics and combating unethical practices. The study showed that the media is stronger than any modern weapons, due to the misleading and practice of lies used by some media to gain the sympathy of public opinion or promote some products and influence the consumer, for example. This generated a great desire to the researcher to study the subject due to its novelty and its connection to reality, and to demonstrate the seriousness of the media through some practices that contradict the rules of professional contact.

As this study is a philosophical in principle, we sought through it to employ three philosophical theories, namely, virtue, duty, and utility in the field of media. We analyzed some of the immoral models in light of these theories. This proved to us the importance of these theories in the applied field in business and professions, in line with what has been termed as practical ethics, as it became clear that many media violate the ethics of the profession.

The study discusses the most important effects that result from violating the ethics of the media profession. It is imperative that the media adhere to the ethics of the profession in order to fully succeed in achieving its mission and for the benefit of the profession and society alike.

The study concluded the following results:

1- The results of the study showed that practical ethics appeared at a relatively late stage and had a great role in analyzing controversial issues that emerged from certain professions such as media, medicine, law, ..etc . Practial ethics benefited from theories in analyzing issues and reaching solutions to the problems encountered. We have relied in this study on examples from these theories, namely; Aristotle's theory of virtue, Kant's theory of duty, as well as the utility theory of Bentam and Mill, which has proven its relevance to reality when employed for service thereof. This confirms that moral values and moral philosophy should not be viewed as having nothing to do with reality. Therefore, the reason for the delay in the emergence of practical ethics is that it is the product of specific circumstances, such as scientific discoveries, the technological revolution and the applications of some sciences

that have undermined moral values. This forced philosophers to search for a method to curb these developments and their negative effects.

2- The results of the study revealed that goal of professional ethics is to create an ethical conscience that helps the professional to carry out the burdens of his profession with accuracy, honesty and honor. In addition, the professional's adherence to these ethics would lead to the development of the performance and skills, as adherence to the ethics of the profession leads to his/her focus on developing himself/herself instead of seeking benefits and falling into the circle of corruption.

3- The results of the study showed the importance of ethics in the field of professions, business and combating the negative phenomena that exist in the professions, due to their distancing from moral values and the pursuit of personal benefits without regard to public interest.

4- The results of the study showed that professional ethics is an integrated set of laws represented in conscience, religious motives, charters, moral laws and man-made laws with disciplinary rules.

5- The results of the study showed that business ethics is knowing what is right and wrong in providing a service or product, and that ethical behavior in the field of business reflects the reflects the professional ethical practice.

6- The results of the study showed that the media profession (like other professions) has rules, behavior and etiquette that are specific to it and distinguish it from others. In their entirety, they are principles that represent moral values that are ideal standards for

professional behavior, and a set of rules represent the behavioral characteristics that a professional must display when practicing business and when dealing with colleagues and others.

7- Considering the media profession as an integrative societal profession, as it is a profession whose role in society cannot be separated from the role played by other professions in it.

فهرس الموضوعات

ر.م	الموضوع	رقم الصفحة
	الآية القرآنية.	أ
	إهداء.	ب
	شكر وتقدير.	ج
	المخلص باللغة العربية	د
	الملخص باللغة الإنجليزية	ز
	فهرس الموضوعات.	ك
	المقدمة.	1
الفصل الأول تعريف الأخلاق ومصادر الإلزام الخلقي		
.1	تمهيد.	7
.2	أولاً: تعريف الأخلاق في اللغة والاصطلاح.	8
.3	ثانياً: تعريف الإلزام في اللغة والاصطلاح.	19
.4	ثالثاً: أهم مصادر الإلزام الخلقي.	23
.5	تعقيب.	42
الفصل الثاني نشأة القيم الخُلقية النظرية والعملية		
.6	تمهيد.	44
.7	أولاً: الأخلاق النظرية.	45
.8	ثانياً: الأخلاق العملية.	51
.9	ثالثاً: نماذج من النظريات الأخلاقية.	54
.10	تعقيب.	70
الفصل الثالث من الأخلاق النظرية إلى الأخلاق العملية		
.11	تمهيد.	72
.12	أولاً: تعريف المهنة في اللغة والاصطلاح.	72
.13	ثانياً: أخلاقيات المهنة.	80

ر.م	الموضوع	رقم الصفحة
14.	ثالثاً: القيم الأخلاقية ودورها في تكوين أخلاقيات المهنة.	85
15.	رابعاً: حاجة المهن والأعمال إلى الأخلاق.	98
16.	خامساً: المعايير الأخلاقية للسلوك المهني.	103
17.	تعقيب.	109
	الفصل الرابع **الحاجة إلى الأخلاق في مهنة الإعلام**	
18.	تمهيد.	112
19.	أولاً: تعريف الإعلام في اللغة والاصطلاح.	113
20.	ثانياً: نماذج من الوسائل الإعلامية.	117
21.	ثالثاً: مقارنة بين أنواع الإعلام وأوجه التلاقي والاختلاف.	126
22.	رابعاً: تحليل لبعض المواقف غير الأخلاقية في مهنة الإعلام في ضوء نظريات الفضيلة والواجب والمنفعة	128
23.	خامساً: الآثار المترتبة على مخالفة أخلاقيات مهنة الإعلام.	137
24.	التعقيب	141
25.	الخاتمة.	142
26.	أولاً: النتائج.	143
27.	ثانياً: التوصيات.	145
28.	قائمة المصادر والمراجع.	147

المقدمة

كان للتطور العلمي والتكنولوجي أثره في التفكير الفلسفي، حيث وضع هذا التفكير في إطار يمكن الاستفادة منه ليكون إنعكاسه على الحياة الإنسانية، ويساهم في تغيير واقع الإنسان إلى الأفضل، ومن أهم المواضيع المتعلقة بحياة الإنسان ووجوده موضوع الأخلاق، حيث تشكل الأخلاق أهم مباحث الفلسفة الرئيسية، والتي تدرس ضمن مبحث القيم وقد شهدت الفلسفة الأخلاقية تطوراً نقلها من مرحلة التفكير النظري (الأخلاق النظرية) إلى ما يعرف بالأخلاق العملية، الأمر الذي ساهم في ظهور ما عرف لاحقاً بالأخلاق المهنية.

ومن بين هذه الأخلاق المهنية أخلاقيات مهنة الإعلام، وهي موضوع هذه الرسالة العلمية ومثل ما شهدت الفلسفة تطوراً في التفكير نقلها من مرحلة إلى أخرى كان للإعلام نصيبه في هذا التطور بفعل التقدم التكنولوجي والاكتشافات العلمية، حيث شهد الإعلام تطوراً سريعاً، والملفت للنظر أن هذا التطور أصبح متجدداً، ومصاحباً للاكتشافات الجديدة والبحوث العلمية السابقة واللاحقة، ولعل هذا ما نلحظه في أغلب وسائل الإعلام اليوم.

يقصد بالإعلام في هذه الرسالة أي وسيلة أو تقنية أو منظمة أو مؤسسة، تجارية أو غير تجارية عامة أو خاصة، رسمية أو غير رسمية، مهمتها نشر الأخبار ونقل المعلومات والثقافات، مع ملاحظة أنها قد تقوم أحياناً بمخالفة قواعد أخلاقيات المهنة، وتبحث عن تحقيق المكاسب ولو على حساب قيم المجتمع ونظامه الاجتماعي والأخلاقي كما سيأتي لاحقاً.

مشكلة الدراسة:-

تتمثل مشكلة الدراسة في الكشف لما يعانيه الإعلام من خلل في تطبيقات أخلاقيات المهنة الأمر الذي انعكس بصور مختلفة على سلوكيات المجتمع، مما يتطلب اقتراح الحلول اللازمة من خلال توظيف الفلسفة لإثبات إن الفلسفة ليست مجرد فكر نظري منفصل عن الواقع، وإنما يمكن استخدامها بشكل تطبيقي يساهم في رقي المجتمع وحل مشاكله.

منهج الدراسة:-

فيما يتعلق بمنهج الدراسة أشير إلى أننا سنعتمد على منهجيين هما: المنهج التحليلي بما يتفق مع طبيعة الدراسة، وكذلك المنهج المقارن في بعض المواضع.

أسباب اختيار الموضوع:-

1- التأكيد على أهمية أخلاقيات المهن والأعمال.

2- وجود مشكلة في إدارة العمل الإعلامي، لاحظتها الباحثة من خلال ما يقدم في الكثير من وسائل الإعلام.

3- ندرة الدراسات حول موضوع أخلاقيات المهنة الإعلامية، وافتقار المكتبة العربية إلى هذا النوع من الدراسات.

أهمية الدراسة:-

لست في حاجة إلى الحديث عن أهمية الموضوع، فهي مسألة ظاهرة لكل ذي عقل، ولعلنا جميعاً نلمس أهمية دراسة أخلاقيات مهنة الإعلام لما لها من دور وتأثير في حياتنا حيث أن الخروج عن مبادئ أخلاقيات مهنة الإعلام ومعاييرها يؤدي إلى الانحطاط بالمهنة.

أهداف الدراسة:-

1- التعرف على المخاطر والسلبيات التي تصدر عن بعض وسائل الإعلام التي لا تلتزم بأخلاقيات المهنة.

2- تقييم بعض ما تبثه وسائل الإعلام، وماتسببه من آثار يمكن أن نشاهدها يومياً في ممارسات الكثير من أبناء المجتمع، ينعكس ذلك سلباً على منظومة القيم المجتمعية.

تساؤلات الدراسة:-

1- ما مدى الحاجة إلى الأخلاق في مجال مهنة الإعلام؟

2- ما هو السبيل إلى ضمان أكبر درجة من الالتزام بالأخلاق في مجال الإعلام؟

3- ما مدى مصداقية الإعلام في نقل المعلومات؟

تقسيمات الدراسة:-

المقدمة - تضمنت أهمية الأخلاق في حياتنا العملية، وسبب اختيار موضوع الدراسة وتساؤلات الدراسة، بالإضافة إلى أهم الصعوبات التي واجهت الباحثة أثناء دراسة هذا الموضوع.

الفصل الأول عنوانه - **مفهوم الأخلاق ومصادر الإلزام الخلقي**، وتناولت الباحثة تعريف الأخلاق من الناحية اللغوية والاصطلاحية، وتعريف الإلزام في اللغة والاصطلاح وعرض أهم مصادر الإلزام الخلقي.

الفصل الثاني عنوانه - **نشأة القيم الخلقية والعملية**، تتناول الباحثة فيه الأخلاق النظرية والعملية، حيث سنوضح فيه أهم النظريات الأخلاقية بهدف التأكيد على أنها ليست علما نظرياً مجرداً تبحث فيما وراء الحس والواقع، إنما هي علم له بعد عملي تطبيقي، يهدف إلى تنظيم حياة الإنسان وسعادته، وهي في أساسها تجعل من الإنسان وسلوكه وأفعاله موضوعاً صالحاً للبحث والدراسة، فالبحث في المبادئ والمعايير قد تتخذ الشكل النظري ولكن الهدف والغاية من ذلك هو الواقع العملي للسلوك الإنساني، وأيضاً تناولت فيه الباحثة أهم النظريات الفلسفية مثل نظرية الفضيلة عند أرسطو والواجب عند كانط والمنفعة عند بنتام.

الفصل الثالث وعنوانه - من الأخلاق النظرية إلى الأخلاق العملية، فقد خصصته الباحثة لتعريف المهنة في اللغة والاصطلاح وكذلك أخلاقيات المهنة، وأستعرضت في هذا الفصل القيم

الأخلاقية ودورها في تكوين أخلاقيات المهنة، وأيضاً عرض حاجة المهن والأعمال إلى الأخلاق، موضحين أهم السلبيات التي تنتج من خلال ابتعاد المهن والأعمال عن القيم الأخلاقية، وكذلك فقد تناولت فيه الباحثة أهم المعايير التي يجب الالتزام بها في السلوك المهني، من خلال تسليط الضوء على مشكلة السلوك المهني، وما هي الصفات الواجب اتباعها لكي تتفق مع المعايير الأخلاقية في أي مهنة كانت.

الفصل الرابع وعنوانه – الحاجة إلى الأخلاق في مهنة الإعلام وتناولت فيه الباحثة الإعلام في اللغة والاصطلاح، وكذلك أهم الوسائل الإعلامية (المقروء والمسموع والمرئي) وأيضاً المقارنة بين أنواع الإعلام وأوضحنا أوجه التلاقي والإختلاف بين هذه الوسائل، وتناولنا بالدراسة أخلاقيات مهنة الإعلام، فكان لابد من توضيح مدى التزام الإعلام بهذه الأخلاقيات، حيث قامت الباحثة بتحليل لبعض المشاهدات الإعلامية من منظور بعض النظريات الفلسفية، مثل نظرية الفضيلة، ونظرية الواجب، ونظرية المنفعة، وأيضاً اتجهت الدراسة نحو أهم الآثار التي قد تترتب عن بعض السلوكيات التي يمارسها المهني الإعلامي، ومدى مخالفتها للأخلاق من خلال عرض مواقف ومشاهدات إعلامية، محاولة من الباحثة الوصول إلى نتيجة تؤدي إلى وضع الحلول المناسبة لكل المخالفات الأخلاقية في مهنة الإعلام.

أما عن الخاتمة فقد تضمنت أهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة وثم قائمة المصادر والمراجع.

صعوبات الدراسة:-

لا أخفي أنني قد واجهت عدد من الصعوبات، وبتوفيق من رحمة ربى لم تزدني إلا إصراراً وثقة على إكمال الطريق، ونذكر منها على سبيل المثال ما يأتي:-

1- الوضع الأمنى الذى تمر به البلاد المتمثلة في قفل الطرق، والاشتباكات، ونقص السيولة، وانقطاع التيار الكهربائي، وغيرها.

2- استدعى موضوع هذه الدراسة القراءة والبحث عن المصادر والمراجع في ثلاثة تخصصات مختلفة، وهي (الفلسفة ونظرياتها)، و(الإعلام)، و(الإدارة)، وما رافق ذلك من صعوبة في الحصول على بعض من المصادر والمراجع.

والله أسأل أن تسهم هذه الدراسة في إضافة فلسفية تكون علامة في مجال فلسفة الأخلاق تضاف إلى عديد الأعمال الفلسفية المتميزة.

الفصل الأول

مفهوم الأخلاق ومصادر الإلزام الخلقي

تمهيد:

أولاً: **تعريف الأخلاق في اللغة والاصطلاح**.

ثانياً: **تعريف الإلزام في اللغة والاصطلاح**.

ثالثاً: **أهم مصادر الإلزام الخلقي**.

تعقيب:

تمهيد:

من بين الموضوعات التي اختلف فيها الفلاسفة موضوع تعريف الأخلاق، حيث ظهرت مذاهب عدة أدت إلى هذا التعدد في التعريفات، فاختلف تعريف المثالية عن تعريف التجريبية مثلاً، وكذلك تعددت المصطلحات الأخلاقية، وتعذر الوصول إلى تعريف واحد يمكن الأخذ به كتعريف جامع مانع للأخلاق، بحيث يكون تعريفاً شاملاً؛ ولأن معظم التعريفات التي وضعت للأخلاق قد تأثرت بشكل واضح بتعريف اليونانيون لها، ولعل من أهم المتأثرين بذلك الفلاسفة المسلمين.

إن الحاجة إلى الأخلاق لا تستدعى الإثبات أو الدفاع، فوجودها مهم للمجتمع، ومن دونها ستنهار منظومة القيم؛ لذلك لابد من العمل على ترسيخها، حيث يمكن اعتبار الأخلاق مجموعة الضوابط المتحكمة بالسلوك، ولكل مجتمع قيمه وأخلاقه التي لابد من الالتزام بها، فالتحلي بالقيم والفضائل الأخلاقية، والقوانين الأخلاقية واحترامها، والالتزام بها، يمّكن المجتمع من تحقيق استقراره؛ لأن انعدام أو غياب العامل الأخلاقي سيعيق التقدم والتحضر.

ومن بين المسائل الأخرى التي كانت موضع خلاف واختلاف بين الفلاسفة، النظرة إلى مصادر الإلزام الخلقي، وهل مصادره تكون داخلية أم خارجية؟ فذهب بعض الفلاسفة إلى أنه نابع من الذات الإنسانية في حين ذهب بعضهم إلى القول بأنه إلزام خارجي، فالمثاليون أمثال كانط أرجعوه إلى سلطة العقل والضمير، حيث أن الإنسان يستطيع التمييز بين الخير والشر، في حين التجريبيون عدّوا الإلزام الخارجي متمثلاً في المجتمع والعادات والتقاليد والقانون.

وسنعرض في الفصل الأول من هذه الدراسة تعريف الأخلاق لغة واصطلاحاً، وكذلك الإلزام لغة واصطلاحاً، وأهم مصادره مبيناً آراء الفلاسفة في الإلزام الخلقي.

أولاً: تعريف الأخلاق في اللغة والاصطلاح:-

1- الأخلاق في اللغة:

تزخر المعاجم اللغوية بالعديد من التعريفات للفظة (الأخلاق) ففي معجم مختار القاموس الأخلاق يراد بها: "السجية والطبع، والمروءة، والدين. وتخلّق بغير خُلُقه: تكلفه... وخالَقهم: عاشرهم بخُلق حسن"[1]، ويذكر الفيروزأبادي أن الخلُق هو: "السجية والطبع ما يجري عليه المرء من عادة لازمة"[2]، وقد ورد لفظ خلق في القران الكريم في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[3]، أي إنك على دين عظيم، وهو ما يؤكد على أهمية الأخلاق بالنسبة للانسان لدرجة أن الله سبحانه وتعالى كرم بها نبيه صلى الله عليه وسلم.

وجاء في لسان العرب أن "الخلْ ُق، بضم اللام وسكونها: وهو الدين والطبع والسجية*، وحقيقته أنه صورة الإنسان الباطنة وهي نفسه وأوصافها ومعانيها المختصة بها، بمنزلة الخلق لصورته الظاهرة وأوصافها ومعانيها، ولهما أصناف حسنة وقبيحة، والثواب والعقاب يتعلقان بأوصاف الصورة الباطنة أكثر مما يتعلقان بأوصاف الصورة الظاهرة"[4].

ومن خلال ماورد في معجم لسان العرب يمكن القول: إن الأخلاق تطلق على جميع الأفعال الصادرة عن النفس، سواء أكانت ممدوحة أو مذمومة، وبأن الخلق صفة نفسية لا شيء خارجي.

ومما تجدر ملاحظته أن هناك فرقاً بين الخَلق بفتح الخاء والخُلق بضمها، فالأول يتعلق بجسم الإنسان وطبيعته، والثاني يتعلق بالجانب المعنوي منه، أي نفسه، لأن الإنسان مركب من جسد وروح ولكل واحد منهما هيأة وصورة، إما قبيحة وإما جميلة.

---

(1) الطاهر أحمد الزاوي، مختار القاموس، دار عالم الكتب، ط1، الرياض، 1998م، ص198.

(2) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزأبادي، دار الجيل، ج3، بيروت، (د.ت)، ص 236.

(3) سورة القلم، الآية 4.

* السجية تطلق على الفطرى وعلى المكتسب إدا أصبح عادة.

(4) ابن منظور، لسان العرب، دارالحديث، ج3،القاهرة، 2003م، ص97.

كما أن الخلق غير التخلّق، فالخلق يعنى الطبع، أما التخلّق فيعنى التطبّع، أي التكلف والتصنع وإظهار ماليس من الطبع، وفى هذا المعنى يقول سالم بن وابصة*:

يأيها المتحلي بغير شيمته إن التخلق يأتى دونه الخلق[1]

من هنا يتضح أن الخلق يعنى الطبع لاالتطبع، وهو يتعلق بباطن الإنسان أي نفسه.

ومن المفيد هنا الإشارة إلى أن تعدد التعريفات اللغوية وتداخلها وتشابهها يحول دون عرض المزيد منها، حيث أنه سيكون بمثابة التكرارالمخل، لذلك نكتفي بهذه التعريفات كما وردت في المعاجم سالفة الذكر.

2- الأخلاق في الاصطلاح:

تعددت التعريفات الاصطلاحية بتعدد آراء المفكرين والفلاسفة، وإذا كان هناك تشابهاً كبيراً في التعريفات اللغوية، فمرد ذلك ربما لوحدة اللغة وتشابه مفرداتها وإن تعددت على الرغم من اختلاف رسمها، أما الناحية الاصطلاحية نجد بعض التباين في التعريفات، وهو تباين فرضته رؤية الفلاسفة والمدارس التي ينتمون إليها.

ويذكر جميل صليبا (ت:1976م) في معجمه إن الأخلاق "ملكة أو حاسة تصدر بها عن نفس الأفعال بسهولة من غير تقدم فكر وروية وتكلف"[2]، أما عبدالمنعم الحنفي في معجمه الفلسفي فيري بأن الخلق هو "السجية والعادة والطبع. فغير الراسخ من صفات النفس كغضب الحليم لا يكون خلقا، وكذلك الراسخ الذي يكون مبدأ للأفعال النفسية بعسر وتأمل، كالبخيل إذا حاول الكرم"[3].

---

* سالم بن وابصه. هو أمير بن وابصه بن سالم، كان من أهل دمشق من التابعين، وهو شاعر من شعراء الكوفة، وقد ولي أمره الرقة. أبوالفضل أحمد بن علي بن محمد بن حمد بن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق، عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ، ص3052.

(1) ابن منظور، مصدر سابق، ص87.

(2) جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، ج1، ط1، بيروت، 1971م، ص540.

(3) عبد المنعم الحفني، المعجم الفلسفي (عربي-إنجليزي- فرنسي- ألماني- لاتيني)، دار ابن زيدون، بيروت، 1992م، ص13.

من خلال التعريفين السابقين يمكن القول: إن الأخلاق عبارة عن ملكة في نفس الإنسان تصدر عنها هذه الأفعال، ويشترط الرسوخ وإلا لا يُعدّ أخلاقاً، فغضب الحليم يوماً، لا يعد فعلاً لا أخلاقياً، كذلك البخيل عندما يكون كريماً يوماً فهذا الكرم لا يعدّ من أخلاقه؛ لأنه لم يتوفر فيه شرط الديمومة والرسوخ[1].

عرفت الأخلاق اصطلاحاً بأنها "شكل من أشكال الوعى الإنساني، يقوم على ضبط وتنظيم سلوك الإنسان في كافة مجالات الحياة الاجتماعية بدون استثناء، في المنزل مع الأسرة وفى التعامل مع الناس، في العمل وفى السياسة، وفى العلم وفى الأمكنة العامة".[2]

ويمكن القول: إن الأخلاق "ممارسة عملية مستمرة للفضائل والقيم السامية بمقتضى مبادئ ومعايير عقلية علمية، هذه المبادئ والمعايير لابد أن تكون ثابتة، تحكم كل أفعال الكائن العاقل، بغض النظر عن الزمان والمكان، وهذا تحديد لما يجب أن يكون عليه السلوك الإنساني، بغض النظر عن حدود الزمان والمكان، إنه العلم الذي يبحث في طبيعة العمل الأخلاقي، وطبيعة الخير والشر، والحق والواجب، والضمير الإنساني، والسعادة الإنسانية، والحكم الخلقي والمسؤولية الخلقية، ويحدد المُثل العليا والقواعد العامة التي ينبغي أن يسير السلوك الإنساني بمقتضاها"[3].

وتشمل الأخلاق "الجميل من الفعل والقبيح وهي مكتسبة، ويمكن للإنسان متى لم يكن له خلق حاصل أن يحصل لنفسه خلقاً، ومتى صادف أيضاً نفسه في شيء ما على خُلق ما، إما جميل أو قبيح ينتقل بإرادته إلى ضد ذلك الخلق"[4]، وترى الباحثة أن الفضائل يمكن أن تكتسب بالتمرين والترويض، ويمكن لأي إنسان أن يكتسب السلوك الأخلاقي بالمران والتدريب حتى

(1) يوسف كرم وآخرون، المعجم الفلسفي، مطابع كوستا، القاهرة، 1966، ص99.

(2) مصطفى حسيبه، المعجم الفلسفي، دار أسامة، ط1، عمان، 2009م، ص 40.

(3) أبو بكر ابراهيم التلوع، الأسس النظرية للسلوك الأخلاقي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1995م، ص20.

(4) جيرار جهامي، موسوعة مصطلحات الفلسفية عند العرب، مكتبة لبنان، ط1، لبنان، 1995م، ص29.

تصبح سجية من سجاياه، كما يمكن أن يحدث تغيراً في سلوكه الأخلاقي السلبي وتحويله إلى إيجابي، وأن الأخلاق قابلة للتغير عن طريق النصح والإرشاد والتوجيه.

وقد عرّف لالاندالأخلاق في موسوعته الفلسفية بأنها:

1- الأخلاق تعنى مجموعة قواعد السلوك مأخوذة من حيث هي غير مشروطة.

2- وقد يقصد بها العمل أو السلوك المطابق للأخلاق عندما يتحدث عن تقدم الأخلاق.

3- كما تعنى نظرية في الخير والشر التي تتجه نحو نتائج معيارية[1].

كما تتضمن الأخلاق "بحثاً في طرائق الحياة وقواعد السلوك، كما هي واضحة في الأخلاق البوذية أو المسيحية، وتختص أيضاً بأخلاق المهنة والسلوك الأخلاقي، فالأخلاق تتضمن معانى التفكير كافة التي تتعلق بالسلوك الإنساني، وتبحث أيضاً في معانى الخير والسعادة والعدالة"[2]، وهو تعريف يظهر بأن الأخلاق تدرس السلوك الإنساني من أجل توجيهه وإرشاده نحو الطريق الصحيح؛ لكى يتمكن من تحقيق آدميته، ودوره في الوجود على أكمل وجه، فالأحكام الأخلاقية التي تصدر عن الأفراد لا تتم إلا من خلال السلوك، فالأخلاق هي ذلك السلوك المتفق عليه من الجميع، والخروج عنه يعني الخروج على قواعد السلوك الإنساني.

أما خليل أحمد خليل في معجمه الفلسفي فيعرّف الأخلاق والأخلاقيات وفق التصور الآتي:

1- علم الأخلاق موضوعه الحكم التقويمي القائم على التفريق بين مقولتي الخير والشر.

2- الأخلاقيات هي عبارة عن علم مجمل التعاليم بها في عصر ومجتمع معين.

3- الأخلاق علم عملي موضوعه سلوك الناس، أي علم الطبائع البشرية.

4- الأخلاق علم موضوعه المباشر الأحكام التقويمية المطلقة على الأعمال الموسومة بأنها أعمال حسنة أو قبيحة.

---

(1) اندريه لالاند، الموسوعة الفلسفية ، تعريب خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، مج2، بيروت، 2012م، ص839.

(2) عبد الباسط محمد الأمير، القيم الخلقية وعلاقتها بمبادئ الممارسات العملية، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة السابع من أبريل سابقا، الزاوية، ط1، ليبيا، 2010م، ص24.

5- الأخلاقيات وصف آداب الحياة وأعرافها وتقاليدها[1].

ويمكن القول: إن كلمة خلق أو أخلاق تطلق على سلوك الفرد الذي يتفق مع القيم المجتمعية المتعارف عليها، فكلما كان المرء مطيعاً للقوانين متماشياً سلوكه مع قيم مجتمعه كان مواطناً صالحاً.

أما روزنتال (ت:2003م) فيرى أن "الأخلاق قواعد ومعايير حياة الجماعة وسلوك الناس، تحدد واجباتهم كل اتجاه الآخر، واتجاه المجتمع، ويكون السلوك أخلاقياً حينما يكون خيِّراً وعادلاً، فإذا كان شريراً أو ظالماً فهو إذن لا أخلاقي"[2]، على الرغم من أن علم الأخلاق يدرس ضمنه الفعل الخلقي وغير الخلقي.

ويمكن القول: إن الأخلاق تتعلق دائما بما ينبغي أن يكون، فلا نحكم على الأعمال أنها خير أوشر تبعاً لنتائجها، فالحكم يكون حكماً مطلقاً مهما كانت النتائج، فالإنسان مثلاً لا يلام على عمل عمله يريد به الخير، مهما ساءت نتائجه، بشرط أن يكون قد بذل جهداً في معرفة ماينتج عن عمله، فعلى سبيل المثال: أن الإنسان قد يفعل خيراً فيلقى شراً، مصادقاً مع المثل القائل (خيراً تعمل شراً تلقى)، فالنية هنا هي الخير وجاءت النتيجة معاكسة وهي الشر[3].

فالأخلاق هي "العلم الذى يهتم بدراسة الظواهر السلوكية والعادات الأخلاقية التي توجد في المجتمع، ، وأيضاً يهتم بالأحكام القيمية على السلوك الإنساني، ولا يكتفى بوصف السلوك، لهذا فهو يُعدّ علماً معيارياً"[4]. ومن جهة أخرى تتضمن الأخلاق "فحص للسلوك العام، أو العادات الخاصة بالجنس البشري، وتشتمل على وصف تاريخ تلك العادات في بعض المجتمعات الخاصة عبر عصور مختلفة، ومجال دراسة الأخلاق يتسع للعلم والفلسفة معاً، ولدراسته

(1) خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات الفلسفية، دار الفكر اللبناني، ط1، بيروت، 1995م، ص 19.

(2) روزنتال، الموسوعة الفلسفية، ترجمة، سمير كرم، دار الطليعة، ط1، بيروت، 1981م، ص14.

(3) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، علم الاجتماع الأخلاقي، المكتب العلمي للكمبيوتر، الإسكندرية، 2000م، ص5-6 بتصرف.

(4) جون هوسبرس، السلوك الانساني - مقدمة في مشكلات الأخلاق، ترجمة، علي عبدالمعطي، دار المعارف، 1984م، ص41-42.

فالأخلاق قد عني بها أيضاً التاريخ والأنثروبولوجيا، وعدد غير قليل من العلوم خاصة علم النفس والتشريح والبيولوجيا"[1].

وتختلف الأخلاق المعيارية عن الأخلاق الوصفية، "فالأخلاق في مفهومها التقليدي هي مجموعة من القضايا الوصفية والمعيارية التي تصف الفعل الخيِّر، وتحدد طبيعته طبقاً لمعايير وأحكام موضوعية معينة، إن هذا الاتجاه التقليدي هو الذى جعل من الأخلاق علماً نظريا وعملياً بعيداً عن العاطفة، إلا أنه قد تعرض إلى هجوم شديد ونقد من أنصار أخلاق العاطفة مثلاً الذين رفضوا الأخلاق التقليدية"[2].

وقد اعتبر أفلاطون (ت 348 ق.م) الأخلاق بأنها "علم يبحث في الأحكام العملية التي تدور حول الأفعال الإنسانية من ناحية كونها خيراً أوشرا، ويبحث في الواجب على الإنسان فعله"[3]، ويتضح من هذا أن أفلاطون ينظر إلى القيمة الأخلاقية كركن أساسي في مبحث القيم، فوضعها في مرتبة أسمى من الحق والجمال، فالقيمة الأخلاقية ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى الإنسان، وذلك لارتباطها الوثيق بالحياة العملية.

أما أرسطو (ت:322 ق.م) فقد عرف الأخلاق بأنها "علم عملي يرتبط بالعلم السياسي، إذ أن الدولة أقدر على تحقيق الخير والأخلاق الفاضلة للأفراد مادامت الغاية واحدة عند الدولة وعند الأفراد"[4]، يتضح من هذا أن الأخلاق علم عملي وليست علماً نظرياً مجرداً ومنفصلاً عن الواقع، بل عملي تطبيقي يهدف لتنظيم حياة الإنسان.

ومن بين الفلاسفة المهتمين بموضوع الأخلاق فلاسفة مسلمون، حيث اهتم بعضهم بفلسفة الأخلاق، ونشير هنا إلى الفارابي (ت:950م)، الذي عرَّفها بأنها "علم عملي يقوم على

---

(1)عبد الباسط محمد الأمير، مرجع سابق، ص22–23.

(2) أبو بكر إبراهيم التلوع، فلسفة الأخلاق الحديثة والمعاصرة – دراسات ونصوص، منشورات جامعة السابع من أبريل سابقاً، ط1، الزاوية، 2007م، ص82.

(3) حامد طاهر، عبد الراضى محمد عبد المحسن، الأخلاق بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1996م، ص8.

(4) محمد علي أبو ريان، تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام، دار المعرفة الجامعية، ج1، الإسكندرية، 1987م، ص348.

ممارسة الأفعال المحمودة، واتباع القدوة الصالحة لإكتساب ملكة الأفعال الخلقية، فكل إنسان حاصل على القدرة على فعل الخير ولكنه ينميها بالفعل والممارسة"[1]، ويظهر من هذا التعريف أن الفارابي لم يعترف بالأخلاق الفطرية، إنما الأخلاق عنده تكتسب بالعادة والاحتكاك، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فالأخلاق تطلق أيضاً على الأخلاق السيئة.

أما الغزالي (ت:1111م) في كتابه (إحياء علوم الدين) فقد أوضح أن: "الخلق عبارة عن هيأة في النفس راسخة عنها تصدر الأفعال بسهولة ويسر من غير حاجة إلى فكر وروية"، فإن كانت الهيأة تصدر عنها الأفعال الجميلة المحمودة عقلاً وشرعاً سميت تلك الهيأة خلقا حسناً، وإن كان الصادر عنها الأفعال القبيحة سميت الهيأة التي هي المصدر خلقا سيئا[2].

وقد اهتم فلاسفة العصر الحديث بموضوع الأخلاق، حيث يعرف هربرت سبنسر (ت:1903م) علم الأخلاق بأنه "علم معياري وواقعي في آن واحد، فالأخلاق دراسة عملية وواقعية لتطور الإنسان وتكيفه مع الطبيعة، وعمل سبنسر على تطبيق نظرية التطور في الأحياء على الظواهر الأخلاقية، وبذلك أخضع علم الأخلاق وما يشتمل عليه من قوانين ومبادئ إلى مبدأ الانتخاب الطبيعي عن طريق الصراع من أجل البقاء"[3]، وهذا يعنى أن الأخلاق تبحث في الأفعال التي تمكن الإنسان من النجاح في الحياة، أي أن سلوك الأخلاق هو ذلك الفعل الذي يحقق منفعةأو لذة تنتج عن تقدم الإنسان وتكيفه مع البيئة.

أما أوجست كونت (ت:1857م) وهو من فلاسفة الاتجاه الوضعي فيقول بأن "الأخلاق تتغيربتغير الزمان والمكان وليست ثابتة، كما يراها فلاسفة الأخلاق التقليديون"[4]، وهو ماجعله من الفلاسفة القائلين بنسبية الأخلاق، ولعل فلسفته الاجتماعية ودراسته للظواهر الاجتماعية هي

---

(1) الفارابي، التنبيه على سبيل السعادة، ترجمة، جعفر ياسين ، دار المناهل ، (د.ط) ، بيروت، 1992م، ص235.

(2) الغزالى، إحياء علوم الدين، دار الأفاق الجديدة، ج3، ط1، بيروت، 2004م، ص71.

(3) أبو بكر ابراهيم التلوع، مدخل إلى علم التفسير، منشورات جامعة السابع من أبريل، الزاوية، 1993م، ص241.

(4) هنية مفتاح القماطي، الأخلاق والعرف، منشورات جامعة قاريونس، ط1، بنغازي، 1991م، ص106.

التي جعلته يذهب إلى هذا المذهب، فهو يرى أنه لاوجود لمعايير أخلاقية ثابتة، بل يؤكد على اختلاف المعايير الأخلاقية، أي لانحكم على الأفعال بواسطة قانوننا الأخلاقي، وتختلف القواعد الأخلاقية باختلاف الزمان والمكان بحسب رأيه.

أما الفيلسوف المعاصر جورج جوسدورف(ت:2000م) ، يعرف الأخلاق بأنها"طريقة معينة للنظر إلى مجهود التعبير عن الإنسان في العالم"[1].

فالأخلاق إذن هي "علم يوضح معنى الخير والشر، ويبين ماينبغى أن تكون عليه معاملة الناس بعضهم بعضاً، ويشرح الغاية التي ينبغي أن يقصدها الناس في أعمالهم وينير السبيل لعمل ما ينبغي"[2].

وفى طرح آخر لمفهوم الأخلاق هي "دراسة وتقييم السلوك الإنساني على ضوء القواعد الأخلاقية التي تضع معايير للسلوك، يضعها الإنسان لنفسه أو يعدّها التزامات وواجبات تتم من خلالها أعماله، وهى تعدّ من العلوم الإنسانية المهمة، وتهتم بموضوعات الخير والفضيلة والسعادة الإنسانية، وتقوم بتوجيهه وإرشاده نحو الطريق الصواب حتى يتمكن من تحقيق آدميته ودوره في الوجود على أكمل وجه"[3].

إن الأخلاق تعمل على وضع المبادئ الخاصة بالأحكام الأخلاقية، ومن ثم فإنها تستحسن بعض السلوك والأفعال، في حين أنها تستهجن وترفض غيرها، ويبدو أن هذا مايميز علم الأخلاق عن بقية العلوم.

ويذهب وليام ليلى إلى أن هناك ستة من الأنساق الأخلاقية، هى:

1- العلم الوصفي:وهو الذى يصف المعايير الأخلاقية.

2- العلم المعياري: وهو الذى يقدر صحة المعايير الأخلاقية.

---

(1) المرجع السابق، ص106.

(2) أحمد أمين، الأخلاق، مكتبة النهضة المصرية، ط10، القاهرة، 1985م، ص12.

(3) مصطفى حسيبه، مرجع سابق، ص41.

3- الفلسفة الأخلاقية: وهي التي تبحث في صحة تلك المعايير من خلال تموضعها في إطار كلي عام.

4- علم الأخلاق التطبيقي: وهو يطبق المعايير الأخلاقية الصحيحة على الحالات الجزئية.

5- التهذيب الأخلاقي: يستهدف تحسين السلوك وتهذيبه.

6- فن مزاولة الحياة الصالحة[1].

وبالنظر إلى التعريفات السابقة تتفق الباحثة مع الآراء التي قال بها الفلاسفة التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- الأخلاق علم معياري وليست علماً وصفياً، وتضع الأخلاق المعايير التي ينبغي اتباعها ومن خلالها تقاس قيم الأفعال الإنسانية.

2- الأخلاق تنطبق على أفعال الإنسان الإرادية، والتي يتجه إليها الإنسان بحرية واختيار.

3- علم الأخلاق غايته الحصول على السعادة التي تتحقق بعمل الخير، واكتساب الفضائل.

4- تطلق الأخلاق على جميع الأفعال الصادرة عن النفس، محمودة كانت أم مذمومة.

5- السلوك ليس هو الخلق بالضبط؛ لأن الخلق صفة نفسية داخلية، أما السلوك فهو المظهر الخارجي للأخلاق، وعلى الرغم من أنه قد لا يكون كذلك في بعض الأحيان، لأن السلوك قد يصدر عن تكلف أو رياء.

6- السلوك لا يكون خلقاً إلا إذا صار طبعاً وصفة راسخة في النفس تصدر عنها الأفعال من دون مشقة أو تكلف، بل بسهولة ويسر.

ولعلم الأخلاق العديد من التعريفات المتنوعة التي لا يمكن حصرها في تعريف محدد فهو العلم الذي يبحث بشكل عام في تقويم السلوك الإنساني وإصلاحه، وهكذا تختلف الآراء حول معنى محدد للأخلاق، تبعاً لاختلاف وجهات نظر الفلاسفة بحيث لا يمكن أن

(1) وليام ليلي، مدخل إلى علم الأخلاق، ترجمة، علي عبد المعطي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991م، ص 72.

نذكرها جميعاً في مختلف العصور، ومع هذا فمن الممكن وضع تعريف عام يصور الإطار العام للأخلاق، ويحدد القدر المشترك بين مختلف التعريفات، والمتفق عليه عند الفلاسفة والباحثين في مختلف الأزمان، هو أن "الأخلاق هي العلم بالفضائل، وكيفية اقتنائها، ليتحلى بها الإنسان، والعلم بالرذائل وكيفية توقيها، والإلمام بقواعد السلوك الإنساني، والمقياس الذي تقاس به أعمال الإنسان الإرادية، فيحكم عليها بأنها خيراً أو شراً، ومع تحديد الجزاء لكل منها، والغاية التي تتوخها الأخلاق من كل ذلك هي تحقيق السعادة للإنسان"[1].

فالأخلاق "ليست مجرد ألفاظ أو شعارات ترفع، بل هي سجية أو عادة تتعاون في تكوينها عوامل وراثية تتمثل في الذكاء، والغرائز، والمزاج، وما إلى ذلك، وكذلك عوامل بيئية تتمثل في التربية، والتوجيه، والتدريب، والتمرين، وقد دعا القرآن الكريم في أكثر من سورة إلى الأخلاق التي يجب أن يتحلى بها الفرد من خلال ما جاء فيه من أوامر ونواهي"[2]، كما يمكن اعتبار أن الأخلاق هي انفعال النفس وتأثيرها بما ينبغي أن يكون، فيتم فعله وبما لا ينبغي أن يكون فيتم تجنبه.

إذن الأخلاق هي ضرورة إنسانية اجتماعية نظراً لما لها من أثر عظيم في تقدم وتدهور أي مجتمع من المجتمعات، وهذه الضرورة عبر عنها الشاعر أحمد شوقي واعتبرها أساساً مهماً في حياة الأمم والشعوب، حيث يقول:

إنما الأمم الأخلاق مابقيت فإن همُ ذهبت أخلاقهم ذهبوا[3]

فبالأخلاق نرتقي وتتقدم الأمم وبدونها تنحل المجتمعات وتنهار .

---

(1) فايزة انور أحمد شكري، القيم الأخلاقية بين الفلسفة والعلم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002م، ص84.

(2) محمد عبدالله دراز، دستور الأخلاق في القرآن، تحقيق، عبدالصبور شاهين، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط5، الإسكندرية، (د.ت)، ص 501.

(3) اسعد السحمرانى، الأخلاق في الإسلام والفلسفة القديمة، دار النفائس، لبنان، 2011م، ص30.

ومن ناحية أخرى فهي تبين لنا كيفية تعامل الأفراد بعضهم ببعض ومع من حولهم، وتحدد آداب التعامل مع الآخرين، "فهي تختلف عن علم القانون؛ لأنه ليس هناك عقوبات رسمية لمن يخالف القواعد الأخلاقية، إنما العقوبة تكون اجتماعية من خلال انتقادات أفراد المجتمع له، أو من خلال عدّه شخصاً منبوذاً لا يجوز التعامل معه إلا عند الضرورة، والمجتمع هو الذي يضع المعايير السلوكية المقبولة، وهو الذي يحدد تلك السلوكيات غير المقبولة، ولكن لا يعني هذا أنه يجمع أفراد المجتمع كافة ويتفقون على ذلك، إنما تتطور المعايير السلوكية مع الأمم بحيث يصبح لدى كافة أفراد المجتمع ما هو مقبول اجتماعياً وأخلاقياً وما هو غير مقبول"[1].

ومن خلال ما سبق يمكن القول: إن مصطلح الأخلاق يشتمل على المعاني الآتية:

المعنى الأول: تعني كلمة الأخلاق منهجاً معيناً في الحياة، أو أسلوباً يسير عليه الإنسان. وهذا المعنى أقرب إلى الأخلاق الدينية.

المعنى الثاني: وهذا المعنى يخص مفهوم التنشئة؛ وهومجموعة من القواعد والنصائح الأخلاقية بما تشتمل عليه من أوامر ونواهي، كالتي يربى عليها النشء في المجتمع الذي يعيشون فيه، سواء أكان عن طريق المؤسسات التعليمية، أم النوادي الاجتماعية، لكنها لاتدخل ضمن فلسفة الأخلاق بمعناها الفلسفي المحدد.

المعنى الثالث: هذا المعنى هو أحد فروع الفلسفة، فهولايسعى إلى وصف الفضائل الأخلاقية في مجتمع معين أو زمن معين، ولايقدم لنا النصح والإرشاد؛ بل تنحصر مهمة

(1) هاني خلف الطراونة، نظريات الإدارة الحديثة وظائفها، دار اسامة، ط1، عمان، 2012م، ص 39.

هذا المعنى في دراسة عقلية خالصة، ولهذا يوصف هذا المعنى أحياناً بما وراء الأخلاق. أو هو شرح وتفسير للأسس والمبررات التي تقوم عليها هذه الفضائل[1].

كما أن هناك فرقاً بين الآداب العامة وفلسفة الأخلاق، فالأولى تتمثل في: نصائح وفضائل وإرشادات، وأما الثانية هي ماقاله الفلاسفة في الفضائل، يقول نوول سميث: (ت: 1790م) "ليس من عادة فيلسوف الأخلاق أن يصف عادات الناس وسلوكهم، فتلك مهمة يقوم بها عالم النفس أو عالم الاجتماع، أو المؤرخ أو الأديب... أما مهمة فيلسوف الأخلاق فهي مختلفة عن ذلك تماماً، فمهمته أن ينقد ويحلل ويقيم العادات والسلوك، فهو لايخبر عما يفعله الناس، وإنما يوضح ما يوجد من خيرأو شر فيما يفعلونه..."[2]، وترى الباحثة أن الآداب هي اعتقادات الناس حول ما هو حق وباطل كما هي موجودة في المجتمع، في حين فليسوف الأخلاق يتجاوز ذلك إلى إصدار حكم تقييم السلوك عن طريق الخير والشر.

ثانياً: تعريف الإلزام في اللغة والاصطلاح:-

1- الإلزام في اللغة:

ورد الإلزام في المعجم الوسيط بأنه "من ألزم الشيء: أثبته، وأدامه، وألزم فلان فلاناً الشيء"[3].

وقد ورد لفظ الإلزام في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ﴾[4].

---

(1) المهدي أحمد جحيدر، القيم الخلقية بين الفكر اليوناني والفكر الإسلامي، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ط1، طرابلس، 2010م، ص80.

(2) المرجع السابق، ص82.

(3) مصطفى إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط ، المكتبة الإسلامية، مج2، استنبول، (د.ت)، ص 823.

(4) سورةالاسراء، الآية 13.

2- الإلزام في الاصطلاح:

الإلزام هو "ما ينبغي فعله أو عمله من دون قصور، فهو صادر عن طبع الإنسان من حيث هو قادر على الاختيار بين الخير والشر"[1]. ونفهم من هذا إنه لا يمكن أن يكون هناك قانون أخلاقي من دون أن يكون هناك إلزام به.

ويرى الفيلسوف السوفسطائي بروتاجوارس (ت: 410ق.م) الإلزام من خلال مقولته "الإنسان مقياس الأشياء جميعاً"[2]، في حين يذهب الفيلسوف الألماني كانط أن الإنسان هو "وثيق الصلة بفكرة الواجب"[3]، وهذا يعني أن كانط يرى أن "الفعل الخلقي لابد أن يكون بمقتضى الواجب، أي بمعنى الإلزام مرتبط بمبدأ الواجب، ويعدّه أمراً مطلقاً، أي الفعل الأخلاقي يكون غاية وليس وسيلة"[4].

ويعرف عبد الله دارز (ت:1958) الإلزام بأنه: "القاعدة الأساسية، والعنصر النووي الذي يدور حوله كل النظام الأخلاقي، الذي يؤدي فقده إلى سحق جوهر الحكمة العملية ذاتها، وفناء ماهيتها، ذلك أنه إذ لم يعد هناك إلزام فلن تكون هناك مسؤولية، وإذا عدمت المسؤولية، فلا يمكن أن تتحقق العدالة، وحينئذ تتفشى الفوضى، ويفسد النظام، وتعم الهمجية، لا في مجال الواقع فحسب، بل في مجال القانون أيضاً، وطبقاً لما يسمى بالمبدأ الأخلاقي"[5]، وهذا يؤكد أن أي مذهب أخلاقي لابد أن يستند إلى فكرة الإلزام، إلا أنه مع ذلك فقد وجدت بعض الفلسفات الأخلاقية التي تخلوا من سلطة الإلزام.

إلا أن بعض المذاهب الأخلاقية مثل اللذة، والسعادة، والمنفعة قد أغفلت عنصر الإلزام أوالتكليف، وكأن الأخلاق مجرد بحث عن النتائج فقط، إذ يمكن القول: "إن المسألة الخلقية لاتتم إلابركنين أساسيين هما: الإلزام، والالتزام، فهما مرتبطان تمام الارتباط، وإن اعتمدت أية نظرية

---

(1) الراغب الأصفهاني، الدريعة إلى مكارم الشريعة، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1393هـ، ص27.

(2) يوسف كرم، تاريخ الفلسفة اليونانية، دار القلم ، بيروت، 1970م، ص 46.

(3) مراد وهبة، المعجم الفلسفي، دار قباء الحديثة، ط4، قاهرة، 2007م، ص 84.

(4) إمانويل كانط، أسس ميتافيزيقا الأخلاق، ترجمة، محمد فتحي الشنيطي، دار النهضة، بيروت، 1970م، ص124.

(5) محمد عبد الله دارز، مصدر سابق، ص1.

خلقية على أحد هذين الشعورين وأهملت الآخر، فإن مصيرها هو الفشل، فالالتزام: يكون ذاتياً، نابعاً من الداخل، والإلزام: يكون بواسطة سلطة خارجية"[1].

ويعرفه جميل صليبا بقوله: "ألزمه المال والعمل، أو بالمال والعمل: آوجبه عليه، ويقال: الزمت خصيمي، أي حججته"[2]، بمعنى الرابطة الحقوقية التي بها يكون فعل الشيء أو عدم فعله، فالإلزام الخلقي ينشأ عن طبيعة الإنسان من حيث هو قادر على الاختيار بين الخير والشر، ويعدّ نظاما مثالياً يفرضه العقل على الطبيعة، ويوجب على الإنسان تحقيقه[3].

ويعرف الإلزام بأنه "السلطة الموجهة الآمرة، والقوة القاهرة– على نحو مباشر أو غير مباشر – لفعل سلوك معين أو ترك نقيضه"[4]، يتضح من التعريف السابق بأن الإلزام: هو إجبار الأفراد أو الجماعات على الالتزام بسلوك معين في موقف معين، بحيث لو خالفوا ينالون عقابهم المادي كالسجن، والغرامة أو عقابهم الأدبي، وقد يكون الإجبار بفعل سلطة خارجية تتمثل في القانون أو العادات، أو سلطة داخلية تتمثل في الضمير والعقل.

والالتزام يقصد به "التزام الشيء أو ما أوجبه الفرد على نفسه"[5]، وعليه فإنه ينبغي أن يكون له غاية أخلاقية، وأن يكون مبنياً على مبدأ يقبله المرء بإرادته العاقلة، وهذا الالتزام لا يتحقق إلا بحرية الإرادة*، "فالالتزام يتجاوز "ماينبغى" فعله إلى "مالاينبغي" فعله من الإلزام، فالشعوربالالتزام ليس مقتصرا على ماينبغي ومالاينبغي، فحين نقول "لاينبغي لنا خيانة العهد الذي قطعناه على أنفسنا"، وحين نخون العهد فإننا نشعر بالذنب وإن الشيءالذي حدث كان (ينبغي) ألا يحدث، وكان ينبغي حدوث شيء آخر أفضل منه، لهذا فاستعمال كلمات (ينبغي) و(لاينبغي) يندرج تحت شعورنا

---

(1) عمر محمد التومي الشيباني، مقدمة في الفلسفة الإسلامية، الدار العربية للكتاب، 1990م، ص234– 235.

(2) جميل صليبا، مرجع سابق، ص120.

(3) المرجع السابق، ص121.

(4) محمد أحمد عبد القادر، من قضايا الأخلاق في الفكر الإسلامى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004م، ص25.

(5) امانويل كانط، مصدر سابق، ص 2.

* الإرادة: هي الشيء الوحيد الذي يمكن أن تعد "خيراً في ذاته" لأنها لا تستمد "خيرتها" من المقاصد التي تحققها، أو الغايات التي عمل من أجلها، بل من باطن ذاتها باعتبارها الشرط الضروري الكافي لكل أخلاقية. ينظر: زكريا إبراهيم ، كانت أو الفلسفة النقدية، دار مصر للطباعة، القاهرة، (د ت)، ص 173.

بالالتزام بأن شيئاً آخر أفضل مما حدث كان ينبغي أو لاينبغي أن يحدث"[1]. فالأخلاق التزام ذاتي نابع من الإنسان نفسه، ولكن هذا لا يمنع من تأثير الدين والمجتمع.

في حين نجد من "يلتزم بالأخلاق أو احترم القانون، وألزم به، يعني أنه مجبراً عليه من دون رضىء منه، وقد يوجد من يلتزم بالأخلاق أو القانون التزاماً ذاتياً، على سبيل المثال: إذا ساعد شخص ما شخصاً فقيراً بأن قدم له المال، لأن هذا الشخص فعلاً يحتاج إلى المساعدة، من دون توقع الجزاء من المجتمع أو الشكر على ما قام به من فعل الخير؛ ففي هذه الحال قام بفعل أخلاقي نابع من الذات وليس ملزماً عليه الزاماً"[2]، من هنا يتضح الفرق بين الإلزام والالتزام، فالإلزام يفرض على الإنسان من سلطة خارجية، مثل سلطة القانون والتقاليد والعادات، في حين نجد الالتزام ذاتياً وداخلياً، نابعاً من الضمير، ومن قام بعمل وفق المبدأ الأول (الإلزام)، فهو مطيع للسلطة التي ألزمته، وأما الالتزام فيكون أطاع ذاته الخيرة وأرضى ضميره.

ولذلك نجد أن هناك الكثير من الإلزامات التي قد فرضها الإنسان على نفسه، فأي سلوك يكون خيراً أو شراً فإنه محدد من ذاته، وهذا يعنى أن الإنسان لم يكتفي بالإلزامات الخارجية، بل فرض على نفسه إلزاماً داخلياً حتى يؤكد سموه الأخلاقي وسعيه نحو الكمال. إذن الإلزام هو "المبدأ الذي يؤدي إلى تماسك المجتمع، وحفظ النظام، فهو يعد الركيزة الصلبة التي ترتكز عليها الأخلاق، وهو مرتبط كذلك بالمسؤولية، فمتى كان الفرد غيرملزم لايمكن أن يكون مسؤولاً عما يفعله، وبهذا تصبح الحياة فوضى، لأنه إذا فقدت المسؤولية لايمكن أن تنتشر العدالة بين الأفراد، لأن تطبيق العدالة يحتاج إلى نظام أوقاعدة يتم تطبيق العدالة وفقاً لها، بحيث تكون ملزمة للأفراد"[3]، وتهدف الأخلاق إلى وضع الحلول المناسبة لكل الخلافات الأخلاقية، والفرد لديه رغبات ذاتية تقتضي منه إشباعها، الأمر الذي سيؤدي إلى صراع مع النفس وصراع مع

---

(1) سامي كامل بركة، الالتزام الأخلاقي في العصر الحديث، مجلة كلية الآداب، السنة الأولى، جامعة الزاوية، 2002م، ص 61 – 62.

(2) جميلة محيى الدين البشتى، أخلاقيات المهنة ومبدأ الواجب الكانطي، المجلة الليبية للدراسات، مجلة علمية جامعة محكمة، تصدر عن دار الزاوية للكتاب، مج 2، العدد السادس، السنة الثالثة، (ابريل) 2014م، ص 15.

(3) هنية مفتاح القماطي، مرجع سابق، ص153.

الآخرين حول ما قد يشبع رغباته، وفي غياب القوانين والمعايير الأخلاقية التي تنظم هذه الرغبات، وإشباعها، فإن الفوضى والرذيلة تعم المجتمع، لهذا ظهرت الحاجة إلى وجود ضوابط ومعايير وقوانين تنظم وتحكم سلوك الأفراد، ولابد من الالتزام بها.

ثالثاً: أهم مصادر الإلزام الخلقي:-

يقصد بمصادر الالزام أمور زاجرة ورادعة، توقف الإنسان عند حده وتمنعه من ارتكاب المخالفات الأخلاقية، وهذه المصادر تتمتع بالقوة الجبرية متى تم التقيد بها والالتزام بأوامرها ونواهيها، وقد يمر الإنسان أحياناً بمواقف يجد فيها تعارضاً بين ما يرغب فيه ويميل إليه، وبين ما ينبغي عليه أن يفعله، أي بين ما يريد وبين ما ينبغي أن يكون، فما مصدر ذلك الذى ينبغي أن يكون ويقاوم رغباتنا وأهواءنا؟ ليطرح سؤالاً مؤداه: ما هي مصادر الإلزام ومن أين تُستمد؟ حيث يمكن أن نحدد في هذه الدراسة ثلاثة عناصر هي:

1- الدين:

قد نشأت ظاهرة التدين عند الإنسان منذ وجوده على سطح الأرض، إذ "ظهرت مراسم وطقوس دينية وضعية عدة، مثل ما هو سائد عند الهنود، حيث يحرمون قتل وأكل البقر، كما شهدت الديانات الوثنية التي تولدت منها مشاعر الرغبة والرهبة، وانطلقت باعتراف الإنسان بعجزه على التكيف مع البيئة الطبيعية، فالعالم كان يمثل لغزاً بالنسبة إلى الإنسان القديم، فلجأ إلى البحث عن إله يعتقد في وجوده، يقدسه حتى يأمن من الخطر"[1]، فمن هنا يتضح لنا مدى أهمية العقيدة في حياة الإنسان، وإن سبب التدين راجع إلى الخوف من الموت والإحساس والرهبة أمام عظمة هذا الكون العجيب.

(1) أبو بكر إبراهيم التلوع، مدخل إلى علم التفسير، مرجع سابق، ص 58-59.

وللدين تأثير اجتماعي وأخلاقي، فقد ساعد على نشر العدالة والخير بين الناس[1]، كما أن "الشعوب البدائية التي تتبع النظام الطوطمى*، حلت عندها الطوطمية محل الدين، التي تقوم مقام النظام الاجتماعي، حيث أن علاقة الشخص بالطوطم هي علاقة نفع متبادل، يحميه من الأخطار، وهو يظهر له مقابل ذلك الاحترام بشتى الطرق"[2].

ويعرف فريزر** (ت:1941م) الطوطم بأنه: "مجموعة من الأشياء المادية ينظر إليها المتوحش بعين الاعتبار والاحترام، من دون أن يكون هناك سبب معقول يدفعه إلى ذلك"[3]، فعلاقته بالطوطم علاقة نفع متبادلة، وأيضاً تشير الطوطمية إلى "اعتقاد داخلي بقوة غيبية أو مقدسة، أو في مبدأ يحدد مجموعة من الجزاءات يتعين تطبيقها على كل من يحاول انتهاك المحرمات"[4].

ويعرف الدين بأنه: "الوعي والإدراك للمقدس، وهو إحساس بأن الوجود والعالم تم إيجاده بشكل غير طبيعي عن طريق ذات فوق طبيعية تدعى الإله أو الخالق أو الرب"[5].

أما في الفكر اليوناني كما بدا عند أفلاطون الذي يرى "الاعتقاد الديني هو وسيلة ناجحة في التربية الخلقية، وأنه لايمكن للإنسان أن يمارس حياة الفضيلة والخير والعدل إلا إذا جعل

---

(1) رواية عبد المنعم عباس، دراسات في الفلسفة العامة، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 1998م، ص220.

* تعرّف كلمة "طوطم" التي تنسب إليها الطوطميه على كل أصل حيواني أو نباتي تتخذه عشرة ما رمزا لها ولقبا لجميع أفرادها، وتعتقد أنها تؤلف معه وحدة اجتماعية وتنزله وتنزل الأمور التي ترمز إليه منزلاً التقديس. ينظر: ميشيل مان ، موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة، عادل مختار الهواري، سعد عبد العزيز مصلوح، مكتبة الفلاح، ط1، 1994م، ص 724.

(2) نقلاً عن: محمد عبد الرحمن مرحبا، الفلسفة ما قبل عصر الفلسفة، مؤسسة عز الدين، ط1، بيروت، 1994م، ص235-236.

** فريزر: عالم اجتماعي بريطاني متعمق في دراسة العبادات القديمة ومن أشهر مؤلفاته (الغصن الذهبي). ينظر: ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة، عادل مختار الهواري، وسعد عبد العزيز مصلوح، مكتبة الفلاح، ط1، 1994م، ص269، وأيضاً سليمان مظهر، أساطير الشرق، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، ص15.

(3) المرجع السابق، ص 235-236.

(4) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الفلسفة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، ط2، الإسكندرية، 1979م، ص211.

(5) مصطفى حسيبة، مرجع سابق، ص222.

الآلهة غايته"[1]، أي لابد للإنسان من مبدأ ديني يضبطه وينظم سلوكه، حيث أن الدين يقدم للعامة طريقاً مختصراً وبسيطاً للوصول إلى السعادة، وهو الطاعة والخضوع والالتزام بالأوامر الإلهية.

ويذهب إميل دور كايم* (ت:1917م) إلى القول بأن "أهم ما تتصف به أخلاق الشعوب البدائية هي أنها دينية خالصة، إذ أن أكثرالواجبات البدائية لاتتعلق بصلة الفرد البدائي بالآخر، ولكنها جميعاً تفسر علاقة البدائي وواجباته نحو الآلهة"[2]، إذاً كانت المعتقدات في الشعوب البدائية تمثل الأساس للقانون الأخلاقي، بحيث لم تكن أي قوانين وقواعد أخلاقية مستقلة عن تلك المعتقدات.

ويقول السيد محمد بدوي في هذا الصدد "إن الشعور الديني مهمته مراقبة وتوجيه الطاقة العقلية توجيهاً يرفعها عن عالم المادة إلى عالم الروح، أي إنه يحول الأنانية الجشعة في الإنسان إلى حب خالص ينتهى في أرقى درجاته إلى الحب الإلهي**، وبقدرما تعتمد الحاسة الخلقية على الوحي الصادر من باطن الذات، نجد أن الشعور الديني يبعث فيها القوة"[3].

أما الديانة البوذية* فقد نادت بضرورة الالتزام بمجموعة من القواعد حددتها في خمس وهي:

---

(1) حسين عبدالحميد أحمد رشوان، علم الاجتماع الأخلاقي، مرجع سابق، ص61.

* أميل دور كايم فيلسوف اجتماعي ويعد من كبار مؤسسي مدرسة علم الاجتماع في فرنسا وأهم مؤلفاته (البراجماتية وعلم الاجتماع)، ينظر: عبدالرحمن بدوي، الموسوعة الفلسفية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج1، ط1، بيروت، 1984م، ص480.

(2) قباري محمد إسماعيل، قضايا علم الأخلاق دراسة نقدية من زاوية علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 1975م، ص 75.

** مصطلح صوفي وهو أسمى وأنبل درجات الحب الذي يحياه الإنسان في حياته، فهو العاطفة الوحيدة بامكانها أن تصنع منا أرواحاً سامية تسعى للخير ونبذ الشر وتصل بنا إلى أعلى مراتب الإحساس بالجمال والبهاء.

(3) اسعد السحمرانى، مرجع سابق، ص 37.

* تعتبر من أكبر الديانات الوضعية منذ القرن السادس قبل الميلاد ومؤسسها بوذا ويسمى "جوتاما" يرى أن الوسيلة الوحيدة للتخلص من الألم ولتحقيق المعرفة هي الزهد. ينظر: سليمان مظهر ، قصة الديانات، دار الرقى، مصر، 1984م، ص 60.

1- الكف عن القتل

2- الكف عن أخذ ماليس من حقه.

3- الكف عن الكلام السيئ.

4- الكف عن السلوكيات المشينة.

5- الكف عن تناول المشروبات المسكرة والمخدرات.

وباتباع هذه التعاليم يمكن القضاء على الأصول الثلاثة للشرور: الشهوانية، الحقد، والوهم[1].

وهنا نجد أن بوذا (ت:483ق.م) "يدعو إلى الفضائل، والتخلي عن الدنيا، والوصول إلى الكمالات، لذلك تمثل الديانة البوذية أساساً لما عرف بمذهب القيمة الأخلاقية، وفلسفته تعد فلسفة إلزام أخلاقي"[2]، وإن المبدأ الأخلاقي في الديانة البوذية ينحصر في الخلاص من الألم والتحرر من الشهوات عن طريق الوسط الذي يبتعد عن الأفراط في الزهد، "فالحياة الأخلاقية تتمثل في الاستقامة، والتأمل ، والحكمة، حتى يصل صاحبها إلى "النيرفانا"**[3].

أما الديانة الزرادشتية المنسوبة إلى زرادشت (ت:583ق.م) فترى بأن الإنسان تتصارعه قوتان، قوة الخير وقوة الشر، واعتبرت قوة الخير متمثلة في الإله اهوارامازدا، وأما قوة الشر فمتمثلة في اهريمان، وإن إله الخير هو الذي خلق كل ما هو خير في هذا الكون وهو القوة الخفية التي يتطلع إليها البشر ويرمز لها بالشمس، أما إله الشر يتمثل في الجهل والمرض والموت، وقد خلق أرواح شريرة من جنسه، وإن على الإنسان أن يختار بين فعل الخير والشر،

---

(1) نقلاً عن: مصطفى حسيبه، مرجع سابق، ص126.

(2) سرقباليرادكرشينا ، شارلزمور، الفكر الفلسفي الهندي، ترجمة، ندرة الياجزي ، دار اليقضة العربية، بيروت، 1967م، ص 398.

** هي لفظ سنسكريتي ويقصد بها عند البوذيين الخلاص من زيف الدنيا وإرادة الحياة باطفاء أو اخماد رغبات الفرد المادية للوصول إلى درجات الصفاء الروحاني. ينظر: جون كرلر، الفكر الشرقي القديم، ترجمة، كامل يوسف حسين ، إمام عبد الفتاح إمام، دار الفارس ، بيروت، 2001م، ص 202. وأيضاً جميل صليبا ، المعجم الفلسفي، مرجع سابق، ج2، ص 514.

(3) نقلاً عن: المهدي جحيدر، القيم الخلقية بين الفكر اليوناني والفكر الإسلامي، مرجع سابق، ص 93.

وبحسب اختيارهم يكون مصيره في نظر زرادشت[1]، كما أشارت إلى فكرة الثواب والعقاب، وذلك بحسب ما اقترفه الإنسان من أعمال، "فإذا كانت حسنات الإنسان ترجح على سيئاته قاسى عذاباً مؤقتاً، وإذا كان قد ارتكب كثيراً من الخطايا، ولكنه فعل بعض الخير لم يلبث في العذاب إلاثناعشر ألف عام، ويرفع بعدها إلى السماء"[2].

ويتضح من هذا أن الدين عند البوذية والزرادشتية يظهر في صورة مجموعة من الأوامر والنواهي، ويثاب الملتزم بها ويعاقب العاصي لها، فالفعل يكون خيراً إذا طابق الأوامر ويكون شراً إذا خالفها.

وقد كان المجتمع قبل نزول رسالة سيدنا موسى عليه السلام يحيى حالة الفوضى والفساد، فلا قانون ولا عدل ولا أمن ولا نظام، فنزلت هذه الشريعة السماوية لعلاج هذا المجتمع من أمراضه، من خلال مجموعة من الأوامر والنواهي من قبيل أن لا يقتل إنساناً إلا قصاصاً، ولا يعتدى إنسان على إنسان بلا عقاب، وإذا أهان الإنسان إنساناً فيجب أن يقتص منه لرد المظلمة.

وقد جاءت شريعة سيدنا موسى عليه السلام بمبادئ تعطي الفرد قيمة، وللحد من الفوضى، والقضاء على الشرور والظلم، ولتنظيم الجماعة، فقد نصت شريعته على أن" العين بالعين والسن بالسن والبادئ أظلم"[3].

إن الشريعة اليهودية هي أول الديانات السماوية، فقد جاءت بمبادئ كان لها أثرها الواضح في تغيير الاتجاه نحو الخير والقضاء على الشرور، لذا كانت الشريعة اليهودية "تنادي بقيمة الخير والتعاون والمساعدة ؛ لكونها قيماً أخلاقية تبحث فيما يجب أن يكون عليه الأفراد والحكومات تجاه شعوبها، بأن تقدس قيمة الإنسان لكونه إنسانا له الحق في احترام كرامته وأسرته

(1) جعفر عبد المهدي صاحب، الأفكار والمعتقدات الدينية في الشرق، دار النخلة للنشر، 1999م، ص 74.

(2) حربي عباس عطيتو، في فكر الشرق القديم، دار الجامعية، الاسكندرية، 2005م، ص100.

(3) أحمد شلبي، مقارنة الأديان، اليهودية، مكتبة النهضة المصرية، ط12، القاهرة، 1997م، ص 292.

ومجتمعه، وله حقوق يجب الاعتراف بها ونيلها، كما أن له واجبات يؤديها، كما أنها اهتمت بقيمة العمل ومدى التزام الفرد واحترامه للعمل وأهميته، ولعل التحريف الذي طال الشريعة اليهودية قد أدى إلى تغيير في بعض التعاليم، والتي كان لأحبار اليهود دور في ذلك مما تسبب في تشويه هذه التعاليم"[1]، من هنا يتضح لنا أن سيدنا موسى عليه السلام جاء برسالة سماوية لم تغفل في تعاليمه القيم والفضائل الأخلاقية.

وأما الشريعة المسيحية فهي ديانة تقوم على الخير والأخلاق والفضيلة، يقول سيدنا عيسى عليه السلام:"حبوا أعداءكم، وباركوا من يلغيكم، واعملوا الخير لمن يغضبكم، وصلوا لمن يسئكم أو يغدر بكم"[2]، وقد انتهجت الشريعة المسيحية طريق التسامح معتبره "الخير أساس الأخلاق والفضيلة"[3]، مما يدل أن الديانات تقوم في مجملها على الأخلاقيات، والتحلي بها سواء أكانت سماوية أم وضعية.

وقد سارت الشريعة المسيحية في نفس الطريق الذي عبرت فيه الشريعة اليهودية أي الحث على القيم الأخلاقية ووجوب الالتزام بها، واهتمت بقيمة التعليم وقيمة الصحة لأفراد المجتمع، وخلوهم من الأمراض لكونها قيما أخلاقية نابعة من قيم الدين، لذا تضمنت الشريعة المسيحية قيما عديدة.

أما الدين الإسلامي فقد "وضع القواعد والأسس لتنظيم الحياة في المجتمعات الإسلامية من جميع نواحيها السياسية والاجتماعية والاقتصادية...الخ، وترك حرية الاختيار للإنسان المكرم على الأرض، وفي الوقت ذاته اهتم بسلوك الأفراد وبحسن المعاملة وتهذيب الضمير وتطهير النفس من شوائب الحياة وذلك بغرس القيم الأخلاقية بين الناس"[4].

---

(1) أحمد شلبي، مقارنة الأديان، اليهودية، المصدر السابق، ص293.

(2) المرجع السابق، ص231.

(3) المرجع نفسه، ص33.

(4) أحمد شلبي، مقارنة الآديان، المسيحية، المصدر السابق، ص64.

لذلك فإن الإسلام دين ينشد قيماً ترتقي بالمجتمعات إلى السمو القيمي في معاملته وأفعاله. فالدين جاء متمما للديانات السماوية ومتمماً لمكارم الأخلاق، كما أنه لم يقتصر على المواعظ والوصايا الأخلاقية، فقد صاحبته قوانين واضحة تحدد الواجبات وتحميها. فالدين الإسلامي "يتناول كل المشكلات من كافة النواحي، وفقاً لقيم أخلاقية مصاغة في شكل وصايا وتشريعات وقوانين، فينظر الإسلام إلى العمل يعدّه قيمة أخلاقية ويفتح أبواب العمل أمام كل إنسان، فيترك لكل فرد حرية اختيار العمل الذي يناسب استعداده وميوله وقدراته، ويرفع الإسلام من قيمة العمل، ويجعله ضربا من الجهاد، وهكذا اتجه الناس نحو العمل"[1]. مما يتبين لنا أن الديانات سواء أكانت وضعية أم سماوية التي أُتيحت لي فرصة الاطلاع على تعاليمها احتوت على القيم والفضائل الأخلاقية التي قد بيناها في السابق، لذلك يعد "الدين من أهم مصادر الإلزام الخلقي بما يتضمنه من معتقدات ومبادئ، فهو يلعب دوراً مهماً بما يفرضه من أوامر ونواهي وقيم ومثل عليا وقواعد للسلوك"[2]، ويمثل أهم الدعائم في الحياة، فلا ينبغي تجاهل أثره على أي سلوك إنساني، فهو القوة الفاعلة أو المؤثرة في حياة الأمم والشعوب، يتضح ذلك في قوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾[3]، فالدين أمر لازم لحياة الإنسان، لأنه ضروري سواء أكان وضعياً أم سماوياً.

إن الإنسان لا يمكنه البقاء خارج مجتمع بشري، فهو عضواً فيه، ولا يصلح ويستقيم سلوكه دون وجود الوازع والضوابط الملزمة، وهذه الضرورة لا يمكن الحصول عليها إلا من أخلاق مستمدة من التشريع الديني، وبذلك تكون الأخلاق الدينية هي ركيزة صلاح الأفراد والجماعات، وأي فلسفات خلقية وضعية تتحكم فيها الذاتية، والأهواء، تؤدى بالمجتمع إلى

(1) أحمد شلبي ، مقارنة الأديان، الإسلام، مكتبة النهضة المصرية ، ط10، القاهرة، 1998، ص52-53.

(2) عمر محمد الشيباني، مرجع سابق، ص239.

(3) سورة الروم، الآية 31.

الفوضى والانهيار، ويعد الدين "مصدراً للإلزام الخلقي بما يتضمنه من معتقدات، ومبادئ، وأوامر، ونواهي، وقيم، ومثل عليا، والقواعد العامة للسلوك في الأديان السماوية تستمد قدسيتها من مصدرها الإلهي، أي ترجع إلى الوحى المنزل من عند الله، وهذا ما يميزها عن القواعد الخلقية المستمدة من الذات والمجتمع"[1]، وترى الباحثة بأن الدين والمعتقدات الدينية تؤثر على المجتمع، وعلى السلوك الإنساني، سواء أكان هذا الدين سماوياً أم وضعياً، وتؤثر في تماسك المجتمع، إضافة إلى تأثيرها على الأفراد والجماعات.

وضمن السياق ذاته فالدين "يدعو بصورة مثالية إلى التزام الفرد بالقيم الأساسية التي تحفظ له بقاءه، ويدعونا إلى أن نسلك على نحو معين في الحياة ونتحمل مسؤوليات اجتماعية محددة"[2]، وكذلك للدين أهمية كبيرة في نشأة المبادئ والقواعد الأخلاقية ودعمها، وتقويم السلوك الإنساني على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع، وكما "يؤثر في الإلزام والالتزام، وفي ضبط النفس البشرية وكبح جماحها، وضبط علاقات الإنسان بربه وبالناس"[3].

وتشير الباحثة من خلال إلقاء نظرة على الواقع أن الدين في كثير من الأحوال لم يعد مصدراً من مصادر الإلزام، نظراً لتعطيل قواعد وقوانين الإلتزام الداخلي بما يقابلها بعقوبات تنتج عن مخالفة تلك المصادر.

---

(1) أسعد السحمراني، مرجع سابق، ص32.

(2) محمد قاسم، مدخل إلى الفلسفة، دار النهضة العربية، ط2، بيروت، 2010م، ص64.

(3) طلعت محمد معتوق، الإسلام ومكارم الأخلاق، كلية الدعوة الإسلامية، ط2، طرابلس، 1992م، ص 105.

2- الضمير:

يمثل الضمير المصدر الثاني من مصادر الإلزام الخلقي، "فالإنسان يتمتع بحاسة أخلاقية يميز بها بين ما هو حسن وجميل من السلوك وما هو نافع وضار، فنجده يرتاح ويطمئن للسلوك الجميل، في حين يشمئز من السلوك القبيح، حيث يدفعه الضميرللسلوك الأول ويبعده عن الثاني"[1]، وهذا يعنى أن الإنسان لديه القدرة على التمييز بين الخير والشر، بواسطة ملكة الضمير، ويعرَّف الضمير بأنه "استعداد نفسى لإدراك الخير والشر، أو الحسن والقبيح من الأفعال، وكذلك يطلق عليه الملكة التي تحدد موقف المرء تجاه سلوكه"[2].

إن اليونانيون قديماً مثل سقراط وأفلاطون وأرسطو فقد رأو أن العقل هو الذى يميزبين الخير والشر، وأن اختلفوا في التسمية فهم متفقون بأنه مصدر داخلي، وقد عدّه ابن باجه (ت:1138م) مصدراً للالزام الخلقي وهو مصدر داخلي، وهو هنا يشابه القائلين بالحاسة الخلقية* ممن يطلقون عليه اسم الضمير[3].

ويمكن القول: "إنه لا قيمة لأي مبادئ وقواعد خلقية إذا لم تتضمن إلزام الناس باتباعها، والالتزام بتنفيذها، والعمل بمقتضاها، وعادة يكون من سلطة خارجية عن ذات الشخص، إلا أن أخلاق الشخص لا تكتمل إلا إذا أصبح هذا الإلزام نابعاً من الداخل، بحيث يجد الشخص نفسه مدفوعاً لاتباع القواعد الخلقية والالتزام بها، والعمل بمقتضاها بدوافع داخلية"[4]، ولعل هذا ينسجم

---

(1) حامد طاهر، عبد الراضي محمد المحسن، مرجع سابق، ص74.

(2) جميل صليبا، مرجع سابق، ج2، ص 96.

* الحاسة الخلقية: هي عبارة عن قوة باطنة غير "الحوس الخمسة" يولد بها الإنسان ليميز بها بين الخير والشر وأنها متأصلة في طبائع البشر ، تشبه الإحساس بالجمال مثلاً وقد تضعف هذ الحاسة بالإهمال، ينظر، توفيق الطويل، فلسفة الأخلاق نشأاتها وتطورها، دار النهضة العربية، ط3، القاهرة، 1976م، ص311.

(3) الشيخ كامل محمد محمد عويضه، ابن باجه الاندلس، دارالكتب العلمية، ط1، بيروت، 1993م، ص76.

(4) عمر محمد التومي الشيباني، فلسفة التربية الإسلامية، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، ط5، طرابلس، 1985م، ص 260.

مع ما ذهب إليه روسو (ت:1778م) بأن مصدر الإلزام الخلقي هو مصدر داخلي ينبعث من ذات الإنسان، وهو "المعيار الذي يقاس به سلوك الأفراد وهو العاطفة أي الضمير"[1].

إذن يمكن عدّ الضمير "ملكة خلقية، فطر عليها الإنسان؛ لأنه ينطوي على مجموعة من القيم والمعايير التي تحكم بموجبها على أفعالنا بالاستحسان أوبالاستهجان، فهو نداء داخلي يدفع الإنسان إلى فعل يؤكد به حريته وصدقه وقوته، ويمنعه عن فعل آخر يشير إلى عبوديته أو لغرائزه أو كذبه وضعفه وأهوائه"[2]. ويتضح مما سبق أهمية الضمير في حياتنا الخلقية؛ لأننا قد نفلت من عقاب السلطة الخارجية، ولكننا لانستطيع الإفلات من عقاب الضمير، طالما كان حياً، فهو رقيب داخلي على أفعالنا، فالخير هو ما ارتضاه الضمير، والشر هو مالم يرض عنه الضمير، فهو يبعث في الإنسان الإحساس بالندم إذا أقدم على فعل متهور أو متسرع لم يحسن التصرف فيه.

أما بطلر (ت:1752م) فيرى إن "الضمير ملكة عُليا مغروسة في طبائع البشر، يدرك خصائص الأفعال بصورة مباشرة، وله القدرة على الإدراك الحدسي ليستهدف الخطأ، لأنه ليس ضميراً فردياً تسيره أهواء الإنسان ومطالبه، إنما هو ضمير عام مبرأ من التحيز والتعصب، ولهذا كانت أحكامه صادقة ومعصومة من الخطأ، وهو متأصل في طباع البشر، يستهجن الأفعال التي تكون في ذاتها شراً وخطأ، ويستحسن ما كان منها خيراً في ذاته وحقاً وعدلاً من دون أن يطلب النصح من أحد"[3]، والباحثة لا تتفق مع ما ذهب إليه بطلر بأن الضمير واحد لجميع الناس، وبأن أحكامه صادقة دائماً نظراً لأن الناس كثيراً ما ترتكب الأخطاء باسم الضمير، كما أن أحكامه تختلف باختلاف الأشخاص لأن ما يكون عند شخص خير يكون عند آخر شراً. وأن

(1) منيرة محمد، مبادئ الالزام عند روسو، مجلة جامعة دمشق، مج 28، العدد 3-4، 2012م، ص 380.

(2) محمد محمد قاسم، مرجع سابق، ص 36- 37.

(3) توفيق الطويل، فلسفة الأخلاق، نشأتها وتطورها، مرجع سابق، ص 348.

يكون الضمير ملكة لابد أن يقترن بالعقل لأنه يسيطر على الأهواء والانفعالات ولا يرتبط بالعاطفة، وأيضاً أن القيم والدين لها دور في تنمية هذه الملكة.

أما الحدسيون فيؤكدون على أن الإنسان "مزود منذ الفطرة بملكة خاصة تمكنه من تمييز الخير عن الشر، وأطلق على هذه الملكة "الضمير" الذي أصبح مصدراً للإلزام، وذلك بما يشتمل عليه من معايير وأحكام أخلاقية، يعدّه قوة موروثة ونوراً فطرياً لا يدرك إلا عن طريق الحدس، وبعيداً في أحكامه عن الخبرة والتجربة، وعدّوه مصدراّ لكل القيم والمبادئ الأخلاقية، ومعياراً للخير والشر، وهذه الملكة تكشف عن وجود الخير والفضيلة، كما يكشف الضوء عن الموجودات في الظلام من دون النظر إلى النتائج أو الآثار المترتبة على الفعل والسلوك"[1].

وعلى الرغم من أن الضمير يتوصل إلى أحكامه الأخلاقية من دون وسائط، فهو لا يلجأ إلى العقل أو إلى الحس، وإنما أحكامه تنتج عن نور فطري مباشر، "فإن هذا لا ينفي خضوعه للتربية والمران، كما تخضع له بقية الحواس من تربية وتنقية وعمل على التحفيز والتنشيط، فكما ننمي حاسة الجمال في نفوسنا، ونربي في داخلنا حاسة التذوق الجمالي، كذلك فإن حاسة الضمير لابد أن نتعهدها بالرعاية والعناية، لأن ذلك ينعكس على أدائها، فيبقي بذلك الضمير يقظاً متوهجاً قادراً على إصدار الأحكام على الأفعال بكل يسر وسهولة، كما أن إهمال تربية الضمير وتعهده بالرعاية سيؤدي إلى خبو بريقه وضعف حكمه على الأفعال، لذلك فإن أصحاب مذهب الحاسة الخلقية يرجعون جميع الأخطاء التي يقع فيها الإنسان إلى إهمال هذه الغريزة وعدم رعايتها"[2]، وهو رأي يخالف أصحاب المذهب التجريبي الذين رفضوا رد الضمير الى الفطرة وأرجعوه الى التجربة[3]، في حين رد المذهب الوصفي من أمثال أميل دوركايم "الضمير إلى المجتمع الذى هو المصدر الوحيد للقيم والمثل العليا، والمجتمع هو المرجع الأسمى لكل

(1) عبد الباسط محمد الأمير، مرجع سابق، ص 145 – 146.

(2) توفيق الطويل، فلسفة الأخلاق نشأتها وتطورها، مرجع سابق، ص162.

(3) المرجع السابق، ص 356–357.

سلطة خلقية، والإنسان لا يملك إلا الاستجابة لأوامره، وهكذا ينشأ الضمير في المجتمع كما تنشأ غيره من الظواهر الاجتماعية"[1]، ولو نظرنا إلى المجتمعات البدائية أو القديمة نجد المبادئ الأخلاقية الأساسية، "فهناك نصوص تدل على وجود الضمير الخلقي، كما في الحضارة المصرية والآشورية والبابلية، وكان العدل واحترام الآخرين من سلوك الإنسان، وكذلك الواجبات التي ترمى إلى مساعدة الضعفاء وحمايتهم"[2].

ويمكن أن نقر هنا حقيقة أنه "أينما وجدت الجماعات الإنسانية وجد بين أعضائها علاقات يمكن وصفها بأنها أخلاقية، ووجدت بها ثلاثة أنواع من الأفعال: الأفعال المحرمة والأفعال الواجبة والأفعال المباحة، ونشأت أيضاً عواطف مثل: اللوم والإعجاب والاستهجان والتقدير لمن يقوم بهذه الأفعال أوتلك، وهكذا تكونت المعايير وقواعد السلوك التي تضع قيوداً أو حدوداً لما يجب على الناس فعله أوتركه؛ ليكونوا مقبولين بين أعضاء المجتمع"[3].

إذاً فالضمير "قوة من قوى النفس البشرية المركبة من عناصر عقلية وإرادية ووجدانية، في وحدة متكاملة متناسقة، أي أنه بعنصره العقلي يدرك الخير من الشر في المواقف التي تواجهه، ويصدر الأحكام الصائبة، وأما بعنصره الإرادي يستطيع مقاومة الانحراف والانزلاق، وأما بعنصره الوجداني يحفز على فعل الخير ويرده عن فعل الشر"، فإنه يُعدّ أيضاً "مرتبطاً بالبيئة الاجتماعية والروحية والسياسية والاقتصادية والفكرية التي يعيش فيها الفرد ويتفاعل مع ظروفها، وبحكم تأثرالضميرالخلقي بعوامل التربية، وبما يسود المجتمع من معتقدات وقيم وعادات وتقاليد وتوقعات وممارسات، فإنه قابل للتغيير والتعديل"[4]. لذلك فالضمير الإنساني هو الموجه لسلوك الإنسان، والرقيب على أعماله، "فالضمير الحى خير عاصم للإنسان من الزلل، وقوة كبيرة تحفزه على العمل خصوصاً عندما يعرف الإنسان أن هناك

(1) توفيق الطويل، فلسفة الأخلاق نشأتها وتطورها، مرجع سابق، ص360.

(2) محمد عبد الرحمن مرحبا، مرجع سابق، ص 162.

(3) المرجع السابق، ص 163 – 164.

(4) عمر محمد التومي الشيباني، فلسفة التربية الاسلامية، مرجع سابق، ص 228–229.

رباً يراقبه ويحاسبه على أعماله، وأنه رقيب عليه حيث ما كان، لذلك عليه أن يفكر في كل عمل قبل أن يقدم عليه"[1].

وهكذا نلاحظ أن الإلزام في الأخلاق أصبح مرده إلى سلطة تنبع من الذات، أي مصدر داخلي وليس خارجي، لذلك نرى "الإنسان لايطيع مبادئ الأخلاق طمعاً في رحمة الله ولا خوفاً من جحيمه، ولاعقاب قانون، بل يطعيهم تقديراً للواجب، ولذاته، أو إرضاء للضمير، أوحباً في الخير؛ لأنه جميل والنفس بطبيعتها تهفو إلى كل جميل"[2].

ومن خلال ما سبق عرضه يتضح لنا أن الضمير هو جوهر الفضائل الأخلاقية ومبدؤها، وأنه معيار لأعمالنا وأحكامنا، ومبدأ لاستجاباتنا العاطفية، لأنه باختصار "متأصل في نفوس البشر، يستحسن الأفعال التي تكون في ذاتها خيرة، ويستهجن ما كان منها شريراً، وذلك من دون أن يطلب مشورة أو يتأثر بشيء، ويعد الرقيب الحي الذي يحكم مواقف الإنسان وتفكيره، ويحدد تصرفاته فيجعله يندم في حالة الخطأ ويمنحه الرضا في حالة الصواب، فهو يؤنب المذنب ويثيب المحسن"[3]. وتشير الباحثة إلى أن القانون الأخلاقي متمثل في الضمير لم يكن كافياً لضبط سلوكيات البشر لأن لا يمكن فرض السلوك السوي على جميع الأفراد نتيجة لإختلاف طبائعهم وميولهم لذلك فقد وجد الأفراد أنفسهم بأمس الحاجة إلى سن القوانين بغاية تحقيق العدالة وإحقاق الحقوق، ومنع إنتشار الفوضى.

3- القانون:

(1) محمد منير مرسي، أصوال التربية، عالم الكتاب، القاهرة، 1997م، ص 140.

(2) توفيق الطويل، أسس الفلسفة، دار النهضة، ط6، القاهرة، 1976م، ص 443.

(3) عمر محمد التومي الشيباني، فلسفة التربية الإسلامية، مرجع سابق، ص233.

يعد القانون المصدر الثالث من مصادر الإلزام، وهو من أقوى المصادر بحسب رأي الباحثة، لأننا نلاحظ إن كثيراً من الناس يخشى القانون أكثر من خشيته من الدين أوتأنيب الضمير، ويقصد بالقانون: القانون الوضعي الذي يوقع العقوبات على الجرائم المرتكبة، ويتميز بأن عقوباته رادعة وفورية متى طبق، والحياة في أي مجتمع ينتهك فيه القانون ولا يمتثل فيه أيضاً لنداء الضمير ولا يلتزم فيه بأوامر ونواهي الدين أشبه بالغابة، وقد تكون الغابة أفضل حيث للغابة قوانينها.

ويعرف القانون: بأنه "مجموعة من القواعد التي وضعها البشر لأنفسهم، فكل أمة لها قوانينها الخاصة التي وضعها الحاكم مباشرة، أو بواسطة الهيأة التشريعية فيطيعها الناس ويتخذونها مقياساً لهم"[1]، ويقصد به قواعد منظمة لعلاقات الأفراد داخل المجتمع، وهي تنظيم سلوك الأفراد، وتكون ملزمة، أي يخضع لها الجميع على نحو جبري.

إن مهمة القوانين الوضعية هي "توضيح حقوق وواجبات الأفراد، وعلاقة الإنسان بالإنسان، فلا يستطيع أحد من الناس أن يعطي حقاً من الحقوق إلا إذا فرض عليه واجباً من الواجبات، والسلطة الملزمة في القوانين الوضعية غير السلطة الملزمة في المصدرين الآخرين للإلزام"[2]. ويرجع ذلك إلى أن القانون الوضعي ذو طبيعة ديناميكية وليس ثابتاً، بعكس الدين والضمير كمصدرين للإلزام ثابتين لا يتغيران بتغير الظروف والأحوال.

وتواجه المجتمع صعوبات تتمثل في عدم الالتزام الأخلاقي المطلق لأسباب يمكن أن نلخصها في:

1- صعوبة الاتفاق العام على ما هو خير وشر.

---

(1) محمود حمدي زقزوق، مقدمة في علم الأخلاق، ط4، القاهرة، 1993م، ص129.

(2) جعفر عبد المهدي صاحب، في الفلسفة السياسية – منذ العصور القديمة حتى الثورة الفرنسية، دار النخلة للنشر، ط1، ليبيا، 1997م ص83.

2- صعوبة الاعتماد على الالتزام الذاتي.

3- تعقد الحياة مما استدعى تقييماً متوالياً للمستجدات.

4- ثمة أمور لا تعد من الأخلاق مثل الإتيكيت فمخالفته لا تُعدّ خروجاً عن الأخلاق، مثل وجود أشخاص في مطعم يأكلون بالشوكة والسكين ووجود شخص يأكل بيده، ففعله مخالف للإتيكيت ولكنه ليس مخالفاً للأخلاق[1] الأمر الذي دعى إلى صياغة ووضع القوانين.

ويتطلب وضع القوانين تعيين مجموعة من المشرعيين لوضع قواعد وإجراءات تهدف إلى ضبط السلوك العام للأفراد والجماعات، وتنظم العلاقات في المجتمع وتحدد الحقوق والواجبات بينهم، والحقيقة إذا كان القانون هو قواعد سلوك اجتماعية تفرض الامتناع عن بعض الأعمال أو التصرفات، أو تأمر بالقيام ببعض الأعمال بغية الحفاظ على حياة المجتمع واستقراره وتطوره، فإن تساؤلات عدة تثار بهذا الصدد، من بينها: من أين جاءت هذه القواعد القانونية المحددة لسلوك الأفراد في المجتمع؟، وهل تفرضها ضرورات الحياة في الجماعة؟ أم أن الإنسان وضعها عن قصد وتفكير؟، وهل هذه القواعد ذات وجود موضوعي يكتشفها العقل القويم؟ أم تفرزها حاجات المجتمع وضروراته؟، وإذا كان من الصعب "تصور وجود مجتمع من دون سلطة أي من دون حكام يقبضون على السلطة ويستطيعون من ثَم فرض إرادتهم على أعضاء المجتمع الآخرين أي على المحكومين، أو يمارسون السلطة بواسطة قواعد معينة من وضعهم، لذا فإن القانون يجد أساسه في إرادة الحكام، أو أنه مجموعة القواعد الملزمة التي تنظم سلوك الأفراد والتي تفرضها السلطة في المجتمع، فالقانون سيكون عندئذ مجموعة قواعد آمرة تضعها السلطة الحاكمة أو الحكام القابضون على السلطة في المجتمع، وهذا هو الأساس الوضعي للقانون؛ "لأن القوانين

(1) رجب بودبوس، تبسيط الفلسفة، الدار الجماهيرية، ليبيا، 2003م، ص 20-21.

الطبيعية لا تكفي بذاتها لتنظيم المجتمع، بل يجب تكملتها وسد ما يعتريها من نقصان بواسطة القوانين الوضعية"[1].

إن انصار القانون الطبيعي يرون القانون بأنه ليس ما يفرضه الحكام القابضون على السلطة؛ بل هو "مجموعة مبادئ تتماشى مع طبيعة الأشياء، ومن ثم مع العقل، ومن ثم تفرض على الحكام بحيث تتماشى معها قوانينهم، وإلا أصبح المحكومون في حل من طاعاتهم للحكام، فهناك إذن قانون يعلو على الحكام ومنه تستمد القوانين الوضعية صفة الزامها، ذلك هو الأساس الطبيعي للقانون"*[2].

غير أن هناك من يرى بأن "القانون ليس ما يفرضه أو يضعه الحكام – الدولة– ولا هو ما يتماشى مع الطبيعة والعقل، بل هو وليد حياة الجماعة، بحيث يولد تلقائياً من المجتمع نفسه ويفرضه أعضاؤه، فالقانون سيكون أساساً اجتماعياً ولا يدين بوجوده إلا لحياة الجماعة وضروراتها، ولا يفرضه السلطان، سواء أكان السلطان الأفراد أم سلطان العقل. وذلك هو السلوك الاجتماعي للقانون"[3]؛ لإن الإنسان لا يستطيع العيش بمفرده فهو كائن اجتماعي أوجبت عليه اجتماعيته ضرورة وجود قواعد تنظم سلوكه وعلاقته بالآخرين، وقانون يضمن له العيش بسلام، "فقديما كانت القواعد الدينية هي التي تقوم بهذا الدور أو المهمة، ونتيجة لاتساع نشاطه وتطور العقل البشري الذي صاغ مجموعة الأعراف الراسخة في المجتمع، والتي أسهمت بدورها في تنظيم العديد من جوانب الحياة، ومن ثم تدخلت السلطة الحاكمة في تنظيم المجتمعات

---

(1) سالم عبد الرحمن، غميض، المدخل إلى علم القانون، منشورات جامعة الجبل الغربي، ط2، ليبيا، 1997م، ص47.

* القانون الطبيعي: هو القانون الذي توصى به الطبيعة ويكشفه العقل الذي يعد المثل الأعلى الذي يجب تنسج على منواله القوانين أو على الأقل أن يقترب منه القانون الوضعي. ينظر: دينيس لويد، فكرة القانون ، تعريب سليم الصويص، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 47، الكويت، 1978م، ص131.

(2) أشرف حافظ ، فلسفة القانون، دار هنيبال، بنغازي ، 2005م، ص83.

(3) المرجع السابق، ص 168.

بالتشريعات اللازمة، وهكذا اشترك الدين والعرف والتشريع في صياغة حياة البشر القانونية، فالتشريعات الوضعية تُعدّ مصدراً أساسياً للقوانين في أغلب المجتمعات، ويقوم بوضعها فئة محددة(المشرع) من أفراد المجتمع ويقومون بوضع أوسن القوانين، وهى تملك تغييره في الوقت نفسه، ويعرف **التشريع بإنه** "المصدر الرسمى الغالب للقانون في عصرنا الحاضر ويقصد بالتشريع باعتباره مصدراً للقانون، سن القواعد القانونية بواسطة السلطة التي يمنحها الدستور"[1]. ويعد القانون الوضعي "مجموعة القواعد القانونية التي تحكم سلوك الأفراد، في دولة معينة في وقت معين، تشريعية كانت أم غير تشريعية، ويقال مثلاً أن القانون الوضعي الليبي، هو مجموعة القواعد القانونية التي تطبق في ليبيا سواء أكان مصدرها التشريع أم العرف أم الدين، والقانون يجب أن يقوم على العدل، وأن يتوخى كفالة حقوق الأفراد ومصالحهم الخاصة، وتحقيق خير المجتمع كله"[2]، إن القانون الوضعي يتمثل في وضع تصور لما يجب أن تكون عليه العلاقات والوقائع الاجتماعية، في إطار مثل عليا وقيم يسعى المجتمع إلى تحقيقها.

إن الجزاء في القانون "يكون مادياً محسوساً، بمعنى أنه يتخذ مظهراً خارجياً يقوم على الإجبار الذى تباشره السلطة العامة بالقوة المادية، فهو جزاء دنيوى يقع على الأفراد في الحياة الدنيا، بحيث يكون جزاءاً منظماً تتولاه سلطة عامة باسم الجماعة وفقاً لنظام محدد، عكس ما كان عليه في الجماعات القديمة، موكلاً إلى الفرد أن يتولاه بنفسه أو عائلته، أو قبيلته"[3].

يتضح لنا مما سبق أن هناك اختلافاً واضحاً بين القواعد القانونية وغيرها من القواعد الاجتماعية؛ كالقواعد الأخلاقية والدينية من ناحية الجزاءِ، وإذا كان هناك اختلاف بين القواعد الأخلاقية والدينية والقانونية، فإن ذلك لايعنى انقطاع الصلة بينها؛ بل العكس، "فكثيراً من

(1) أشرف حافظ، المرجع السابق، ص 174.

(2) سعيد عبد الكريم مبارك، اصول القانون، دار الكتب للطباعة والنشر، ط1، موصل، 1982م، ص 61.

(3) عبد المنعم فرج الصده، مبادئ القانون، دار النهضة العربية، بيروت، 1982م، ص20.

النصوص القانونية توضع بناء على تجارب الإنسان وخبراته بحيث لا تتعارض مع قيمه الأخلاقية، لذلك نجد أن كثيراً من النصوص القانونية تعبر في مضمونها عن القواعد الأخلاقية، مثل تحريم القتل والسرقة والنصب والاختلاس وخيانة الأمانة، وعلاوة على ذلك فإن تطور القاعدة القانونية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بما استقر عليه المجتمع من أخلاق فاضلة، والمبادئ الأخلاقية التي عززها مجتمعنا المعاصر كقواعد قانونية ملزمة"[1].

وترى الباحثة أن القانون يهدف إلى نفع المجتمع واستقرار النظام، وتحقيق العدالة والمساواة والحد من ارتكاب الجرائم، فالقانون ينظر إلى ما هو كائن ولا علاقة له بما يجب أن يكون عليه المجتمع، فهو ينظم السلوك الخارجي الظاهر للإنسان؛ لأنه لا يتدخل في النوايا، إنما يهتم أساساً بما يظهر من أقوال وأفعال في سلوك الإنسان.

وإذا كان هدف القانون هوالسعي إلى تنظيم المجتمع واستقراره وأمنه، فإنه لا يكتفى بتقرير الواقع، ولابالنصح، وإنما يرسم الحدود التي يجب على الأفراد عدم تجاوزها، حتى لايضطرب أمن واستقرارالمجتمع، كما أنه يمنع الإضرار بالغير، فإذ حدث أن سبب شخص ضرراً للغير توجب عليه التعويض، فالقانون "ينظم علاقة الأفراد داخل المجتمع، وبعلاقة الشخص مع نفسه، كما أنه لايهتم بالنوايا الداخلية أو بالضمير أو بالأحاسيس والمشاعر الكامنة في ضمير الشخص، إلا إذا اتخذت مظهراً خارجياً وعبر عنها مادياً"[2]، ترى الباحثة كما يظهر القانون في تحديد المسؤوليات داخل قطاع المهن والأعمال، مما يجعل المهنيين تحت طائلة العقوبات عند مخالفتهم لقواعد الممارسة المهنية الطبية وقانون المسؤولية الإعلامية مثلاً، وأن القانون يعد أقوى مصدر من مصادر الإلزام، فهو لا يقتصر على تطبيق العقوبة على المجرمين فقط؛ بل يسعى إلى تهذيب وإصلاح المحكوم

(1) الكوني علي أعبودة، أساسيات القانون الوضعي الليبي، المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، ط4، طرابلس، 2003م، ص 72.

(2) سالم عبد الرحمن غميض، مرجع سابق، ص 22.

عليه، بما يحقق أمن المجتمع وسلامته، فالهدف من عقاب القانون هو تقويم السلوك وإصلاحه، وليس الهدف مجرد حرمان المحكوم عليه من حريته؛ بل هو أمر أعمق من ذلك، بإعادة تأهيل وتربية المخالفين للقانون وللحياة الاجتماعية الشريفة؛ لأن وظيفة العقوبة هي الردع، فلا يفكر أحد في ارتكاب أي جرم مرة أخرى إذا وجد نفسه تحت طائلة العقاب، "وهذا يدل على الأثر الأخلاقي المترتب على تطبيق القانون. وعلى سبيل المثال فالخوف من العقوبات المترتبة على جريمة الزنا تمنعه من الاقتراب منها؛ لأن أثر العقوبة يبقى دائماً حياً في قلبه حتى لا يعود ثانية لهذه الجريمة، وهذا هو الأثر الأخلاقي"[1].

وبهذا يكون "القانون ضرورياً لقيام الجماعة ودوامها وتقدمها؛ لأن إنعدام القانون وعدم وجود الأخلاق الضابطة لسلوك الناس مع أنفسهم ومع بعضهم، سوف يؤدي إلى الفوضى في المجتمع"[2]. وأيضاً في قطاع المهن والأعمال حيث مثلاً لو ساد قانون الغاب وانعدم الإلزام فإن هذا سيهدد كيان المجتمع ويعرضه للانهيار والخطر، فالالتزام بالقانون شيء ضروري.

تعقيب:

ومن خلال ما تم عرضه تبين للباحثة أن الأخلاق علم يدرس ظاهرة السلوك الإنساني من حيث دوافعه وغاياته، ويحدد القيم والقواعد العملية التي يجب مراعاتها في السلوك أياً كان لون هذا السلوك أو شكله، كما تبحث في نوعية العمل الأخلاقي واتصاله بالخير أو الشر

(1) أشرف حافظ، مرجع سابق، ص47.

(2) ينيس لويد، مرجع سابق، ص 59-60.

والحسن أو القبح، وأما فيما يتعلق بالإلزام الخلقي يمكننا تأكيد حقيقة إن السلوك الإنساني بصفة عامة ليس سلوكاً عشوائياً ولايحدث بطريقة عفوية، لكنه في جوهره سلوك إرادي منظم، ويستطيع الإنسان أن يتحكم في غالبيته بوسائل كثيرة ومتنوعة، وفيما يتصل بالسلوك الأخلاقي خاصة وهو الذي يدور حول الخير والشر والفضائل والرذائل وغير ذلك من الأخلاقيات، فإنه يصدر عن دوافع معينة يمكن لأي فرد أن يلاحظها في حياته اليومية، إن الفرد قد ينساق وراء إحدى نزواته ويقع في مهاوي الرذيلة؛ كالكذب أو خيانة الأمانة مثلاً، لكنه قبل الشروع في تنفيذ هذا السلوك اللاأخلاقي يعيد التفكير والنظر بإمعان لما هو مقبل عليه، ثم يقرر التوقف عن ممارسة هذا السلوك، ويلتزم في مقابل ذلك بسلوك أخلاقي يرى أنه هو الذي ينبغي الاقتداء به، وهو الذي يجب اتباعه دون غيره من سلوك آخر.

وعلى هذا فالإلزام الخلقي يدور حول ما ينبغي، وما يجب في السلوك الأخلاقي إن الفرد الذي يمتنع عن الكذب أو خيانة الأمانة حين نسأله عن سبب الامتناع يجيبنا بأنه أحس بدافع يوجب عليه الامتناع عن هذا السلوك، وأن هناك سلوكاً آخر أخلاقيا ينبغي عليه اتباعه.

ذلك هو الإلزام الخلقي الذي يرجع بنا إلى مصادر الإلزام المتثملة في الضمير والدين والقانون.

الفصل الثاني
نشأة القيم الخُلقية النظرية والعملية

تمهيد:

أولاً: **الأخلاق النظرية**.

ثانياً: **الأخلاق العملية**.

ثالثاً: **نماذج من النظريات الأخلاقية** .

تعقيب:

تمهيد:

بعد أن تعرضنا إلى تعريف الأخلاق ومفهوم الإلزام الخلقي نأتي إلي مسألة ذات أهمية كبيرة في الدراسات الفلسفية وهى النظرة إلى الأخلاق، وهل هي نظرية أو عملية؟ فقد شغلت هذه المسألة عقول الفلاسفة والمفكرين، حيث نظر إليها كل منهم من زاوية مختلفة، وتُعدّ الأخلاق النظرية من أهم المواضيع التي يتم معالجتها والتطرق إليها عند دراسة المشكلة الخلقية.

سوف نتطرق في هذا الفصل إلى أهم النظريات الفلسفية، وهي المتمثلة في نظرية الفضيلة عند أرسطو، ونظرية الواجب عند كانط، ونظرية المنفعة عند جيرمي بنتام، ومحاولة الاستعانة بهذه النظريات لإيجاد حلول للمآزق والمشاكل الأخلاقية، التي لامست جوانب عديدة في الحياة الإنسانية، الأمر الذي عجل بظهور ماعرف بالأخلاق العملية، حيث أدت تأثيرات التقدم العلمي في بعض الأحيان إلى العبث بمنظومة القيم والأخلاق فأدت إلى تدهورها وزعزعتها، الأمر الذى دعا إلى البحث عن الأسلوب الذى يتم عن طريقه إعادة التوازن لهذه القيم والأخلاقيات، ولم يكن ذلك ممكناً إلا بالعودة إلى الفلسفة الأخلاقية لكى تقوم بهذا الدور، وهنا ظهرت الحاجة إلى النظريات الأخلاقية للإستفادة منها في مجال المهن والأعمال، وفي وضع الحلول للمعضلات الأخلاقية التي تواجه اصحاب المهن والأعمال التي تكون سبباً في انتشار الفساد وعدم الالتزام بقواعد الممارسة المهنية وعدم الالتزام بأداب وأخلاقيات العمل.

أولاً: الأخلاق النظرية

تمثل الأخلاق النظرية مذهباً خاصاً مؤلفاً من قواعد جزئية. فالمذاهب الأخلاقية تختلف في المبادئ أكثر من اختلافها حول الأوامر العملية[1]، فهي تضع لنا الأسس والمبادئ والنظريات التي يستند إليها السلوك الإنساني.

فالأخلاق النظرية ليست مجرد ترف فكري، أو بناء تصورات عقلية لا طائل من ورائها؛ بل لها غاية، فمثلاً سقراط (ت:399ق.م) حين دعا إلى معرفة النفس، جعل من معرفة النفس غاية، وتتمثل غاية الأخلاق في توجيه السلوك والفلسفة الخلقية، والأخلاق النظرية لا يقتصر هدفها على تعريف وتحديد معانى الخير والشر؛ بل إنها تذهب إلى أبعد من ذلك، وهو العمل على وعي الناس بالقيم، مما ينعكس على الممارسة، لأن وعي الإنسان بالقيم الخلقية يدفعه إلى ممارستها تماماً، كما تعمل على تنمية الإحساس بالجمال، والذى بدوره سيجعل الإنسان يهتم بجماله وبجمال محيطه الذى يعيش فيه[2].

ويقدم لنا أرسطو نظرية عامة في الخير، وهي "أن الخير هو السعادة بالنسبة إلى الإنسان، وأهم مايميز هذه النظرية الأخلاقية الربط بين السعادة والفعل الأخلاقي والشجاعة والاعتدال والعدالة...، فكلها فضائل وأفعال أخلاقية، وقد عَدّ أرسطو كل الخيرات الإنسانية وسائل وليست غايات، فالخير يختلف من شخص إلى آخر، ولايمكن أن يكون الخير واحداً بالنسبة إلى الطفل والرجل، ولكن عندما يتحقق لكل فرد الخير بالنسبة إليه تتحقق له السعادة، وهذه السعادة لا تتحقق إلا بفضل العمل والفاعلية والنشاط"[3].

أما الفيلسوف الألماني كانط (ت:1804م) وهو من رواد النظرية المثالية للأخلاق، "فينفي خضوع الأخلاق للتجربة، باعتبارأن الجانب الذى يتعلق بالتجربة لايندرج تحت مفهوم

(1) عبد الرحمن بدوى، الاخلاق النظرية، وكالة المطبوعات، ط2، الكويت، 1975م، ص10.

(2) نقلاً عن: عبد الباسط محمد الأمير، مرجع سابق، ص 41-42.

(3) فاروق عبد المعطى، ارسطو، دار الكتب العلمية، بيروت، (د ت)، ص51.

الأخلاق، في حين يندرج تحت نطاق الأنثروبولوجيا* العملية، والتي تعني عند كانط أساساً لعلم الطبيعة الإنسانية، كما تقدمها لنا التجربة، والتي تبحث في الملكات الإنسانية من حيث قدرتها على تحقيق سعادة الإنسان، وتنمية مهاراته العملية عن طريق التربية والتهذيب"[1]، وتتمحور نظرية كانط الأخلاقية في مبدأ الواجب، ويعنى ذلك أن الإتيان بالفعل الأخلاقي يكون من حيث ماهو واجب، لا ينتظر أي نتيجة أو غاية؛ بل عدِّه واجباً فقط، فيري كانط "إن الأفعال الإنسانية حتى تكون خيّرة لابد أن تكون ممتثلة لأمر الواجب، بحيث لايكفي للفعل الخلقي أن يكون مطابقاً لنتائجه؛ بل يكون نابعاً من احترام مبدأ الواجب، فيري أن القيمة الخلقية لأي فعل تكمن أولاً وقبل كل شيء في مبدأ الإرادة، وبغض النظر عن الغايات التي يمكن أن يحققها مثل هذا الفعل"[2].

ونخلص من هذا إلى أن كانط "جعل الخضوع للأمر المطلق مقياس الأخلاق وأن الإنسانية وحدها هي الغاية العليا لا غاية وراءها، وكذلك رفع من شأن الضمير الإنساني فجعله مشرّع الأخلاق، وموحياً للسلوك، بمعنى أن كل عمل يعمل بغير وحي الضمير وقوة الإرادة وصوت الأمر المطلق المجرد من الغايات، هو عمل ليس من الخير في شيء"[3].

أما ليفي بريل (ت: 1939م) فيري "أن الأخلاق تزعم لنفسها أنها نظرية وعملية معاً بمعنى أنها تضع النظرية وتشرع لها التطبيقات العملية وهذا فاسد منطقياً لأن الأخلاق –كما يرى ليفي بريل– حتى لو أرادت أن تكون نظرية فإنها دائماً معيارية. ولأنها معيارية فإنها لا تكون نظرية بالمعنى الصحيح؛ لأنه لا يمكن الجمع من وجهة نظره بين النظرية والتقويم وبين الوصف

---

* الانثروبولوجيا: ظهر هذا المصطلح في بريطانيا سنة 1593، ويقصد به دراسة الإنسان من جميع جوانبه الطبيعية والسيكولوجية والاجتماعية . ينظر: محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 2006م، ص 22.

(1) المهدي أحمد جحيدر، القيم الخلقية بين الفكر اليوناني والفكر الإسلامي، مرجع سابق، ص55.

(2) زكريا إبراهيم، كانت أو الفلسفة النقدية، مرجع سابق، ص177.

(3) زكريا إبراهيم، مرجع سابق، ص176.

والتقدير للواجب ومن المستحيل وضع نظرية لما يجب أن يكون، وإنما توضع النظريات لتفسير ماهو كائن"[1].

ولا يقف ليفي بريل عند هذا الزعم بل اعتبر "أن الأخلاق النظرية لا فائدة منها، وذلك لأن النظريات والمذاهب الأخلاقية قد تختلف في الأمور النظرية، إلا أنها تتفق جميعاً في القواعد العملية التي تقررها، فسواء أكان المذهب الأخلاقي أبيقورياً أم أمارواقياً...، ومهما كانت شدة حرص كانط على الدفاع عن المبادئ النظرية التي يقوم عليها، فإنه يتفق في نتائجه العملية، أي الأوامروالنواهي والواجبات والقواعد العملية مع سائر المذاهب الأخلاقية، فمثلا نجد مذهب هربرت سبنسر مؤسس الأخلاق على التطور والبيولوجيا، وينتهى إلى القول بأن التقريرات للواجب التي يقرها مذهبه تتفق مع الأمر المطلق عند كانط"[2].

ويدعو ليفى بريل إلى "نبذ كل أخلاق نظرية أو كل فلسفة خلقية، ليضع مكانها علم العادات الأخلاقية، فهو علم وضعي يستند إلى معطيات الواقع الأخلاقية لدى الشعوب، ومهمة هذا العلم هو وصف العادات، الأعراف، التقاليد، وقد أطلق عليه علم الأيين"*[3].

وقد رفض ليفي بريل الأخلاق المعيارية، حيث يقول: بأن "الفلاسفة يفكرون في المثل العليا التي تحمل معاني الخير والشر، والعدل والظلم، والنافع والضار، ولذلك جاءت الأخلاق المعيارية عقيمة غير مجدية، وهي تزعم لنفسها أنها نظرية ومعيارية في آن واحد. وهي بذلك تنحرف عن دراسة الحقيقة الأخلاقية إلى دراسة موضوعية تستند إلى ماهو قائم بالفعل، وأن المشكلات الأخلاقية يمكن دراستها من الخارج دراسة موضوعية، حيث ميز بين القواعد التي

---

(1) عبدالرحمن بدوي، الأخلاق النظرية، مرجع سابق، ص15.

(2) المرجع السابق، ص12.

* هي كلمة فارسية قديمة يقصد بها العادات، أو الأعراف، أو التقاليد. ينظر: عبد الرحمن بدوي، الأخلاق النظرية، مرجع سابق، ص 15.

(3) المهدي أحمد جحيدر، القيم الخلقية والمجتمع المثالي، دار الاكاديمية، ط1، طرابلس، 2007م، ص23.

تنظم السلوك وبين البحث عن القوانين التي تفسر هذا السلوك، وأعلن رفضه للأخلاق المعيارية ووضع العلم الوضعي، والموقف النسبي لدراسة الظواهر الأخلاقية"[1].

ويرى ليفي بريل أنه إذا أمكن القبول بقيام أخلاق نظرية، فإنه سيقع عليها القيام بالمهام الآتية:

1- المهمة الأولى للأخلاق النظرية هي التخفيف والتحول إلى المعايشة الأخلاقية المباشرة بدرجاتها المختلفة ونقاط الانطلاق والاستدلال، لهذا الإجراء هي السلوكيات الإرادية الجماعية والفردية، رموزها المجسدة المتناولة في التجربة الأخلاقية اليومية، والتي يدل عليها بصفة خاصة علم الاجتماع.

2- المهمة الثانية للأخلاق النظرية وصف التجربة الأخلاقية المباشرة ومسلماتها ويقينياتها ومقارنتها بتجارب مباشرة أخرى؛ إن مواجهة الأولى بالأخرى تقود إلى إقامة معايير ذاتية للتجربة الأخلاقية التي يكون علم الاجتماع في حاجة كبيرة إليها حتى يستخلص موضوعه.

3- المهمة الثالثة للأخلاق النظرية هي فحص موضوعية المسلمات المباشرة المعاشة داخل التباين اللامتناهى للتجربة الأخلاقية، بعبارة أخرى اظهار عدم قابليتها للمقاومة وسعة تكاملها العضوي، ومتى أنجزت تلك المهام النظرية.

خلاصة المهام الثلاث إن الفلسفة الأخلاقية يمكنها أن تتفاعل أو تتعامل بطريقة غير مباشرة مع التجربة الأخلاقية المباشرة[2].

ويمكن أن نلخص نقد ليفي بريل لفلسفة الأخلاق في نقاط ثلاث هي:

1- فلسفة الأخلاق ليست علماً معيارياً يحدد ماينبغي أن تكون عليه الأفعال الإنسانية؛ لأن العلم عبارة عن دراسة وصفية للظواهر وقوانينها.

---

(1) نقلاً عن: حسين عبد الحميد أحمد رشوان، علم الاجتماع الأخلاقي، مرجع سابق، ص 200.

(2) نقلاً عن: عبد الباسط محمد الأمير، مرجع سابق، ص 47.

2- لايوجد أي صلة منطقية بين قواعد السلوك وبين المبادئ التي يستنبطها الفلاسفة من هذه القواعد، بدليل أن الفلاسفة مختلفون في المبادئ متفقون في قواعد السلوك.

انتقد ليفي بريل في "وضع الفلاسفة قضيتين لايمكن قبولهما – الأولى افتراض وحدة الطبيعة الفردية والاجتماعية، في حين هناك اختلاف بين الناس أفراداً وجماعات، والقضية الثانية جعل الضمير أمراً مطلقاً في حين هو نتاج الأيام، ووليد التجارب والعادات، كما يؤكد علم الاجتماع"[1]، نستنتج من هذا أن ليفي بريل اعتبر الأخلاق ما هي إلا ظاهرة اجتماعية، فهي نسبية خاضعة لزمانها ومكانها، تصف ما هو كائن لا ما ينبغي أن يكون، فهي جزئية وصفية تعبر عن انفعالات ورغبات متغيرة، أي تعبر عن سلوك الإنسان الخلقي كما هو قائم بالفعل، حيث أن الظاهرة الاجتماعية يوحدها مصدر المعايير.

وترى الأخلاق الوضعية بإن فلسفة الأخلاق هي "علم واقعي يدرس العادات والعرف والتقاليد والآداب العامة والمثل العليا الجماعية، واكتفوا بالوصف والملاحظة، ولعل هذا يخالف الفلاسفة الذين رأوا أن للأخلاق طابعاً عقلياً، وأن الحقيقة الأخلاقية واقعة ذهنية، في حين عند الفلاسفة الوضعيين ظاهرة موضوعية يمكن ملاحظتها"[2].

يرى بعض المفكرين أمثال برادلي (ت: 1924م) وشوبنهاور (ت: 1860م) أن الأخلاق "علماً نظرياً بحثاً؛ ويعنون به تلك الدراسات النظرية التي تمثل صورة من صور البحث عن الحقيقة، وتصدر عن باعث عقلي، وهوالرغبة في المعرفة، نفهم من هذا أن الأخلاق النظرية حسب رأيهم لا تتسم بأي طابع عملي تطبيقي؛ لأن الأخلاق لا تستطع أن تأمرنا وتفرض علينا شيءً، لإنه ليس هناك أي قوة داخلية أو خارجية بإمكانها أن تفرض علينا أو تحدد لنا ماينبغي أن يكون، لأن السلوك الخلقي متأصل في الطبيعة البشرية* وليس للأخلاق من دور إلا أنها

(1) ابن مسكويه، مذاهب أخلاقية، الشيخ كامل محمد محمد عويضة، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1993م، ص 182- 183.
(2) المصدر السابق، ص172.
* يمكن أن نلتمس أن لهذا الرأي أساساً في قصة بن يقضان لأبن طفيل حيث بالإمكان الوصول إلى العديد من الأبعاد الأخلاقية التي ظهرت في سلوك الحي وهو على ظهر الجزيرة وهي نتاج طبيعته البشرية وليست مكتسبة ينظر: فاروق سعدي، حي بن يقضان، دار الوفاق الجديدة، بيروت. 1974م، ص44.

تكتشف لنا هذا المبدأ الخلقي دون القدرة على تحريكه أو تنشيطه"[1] وهذا يتعارض مع الواقع الذي يظهر أن هناك تلاقياً بين النظر والعمل، بحيث لايتم أحدهما من دون الآخر، فالفلسفة الأخلاقية تمثل المبدأ، والعمل بها هو تمام لهذا المبدأ، ولو فقد أحدهما الآخرمعناه ضياع المبدأ واستحالة تمام العمل[2].

في حين نجد فلاسفة آخرين جمعوا بين النظر والعمل وعلى رأسهم سقراط قديماً، وذلك من خلال بحثه عن الفضيلة وإمكانية تعلمها، وكذلك يرى مفكرون وفلاسفة آخرون أمثال توما الأكويني (ت: 1274م)، وبنتام وجون سيتورات مل، أن الأخلاق مبحث عملي، حيث أظهروا اهتماماً بالتطبيقات في مجال الأخلاق[3].

أما دوركايم فدراسته للأخلاق موضوعية لأنه يعبر عن "الحقيقة الخلقية الموضوعية التي تعد المصدر العام الذي نستطيع عن طريقه أن نحكم على الأفعال الفردية، ونظراً لاختلاف الضمائر الفردية لهذا يرفض دراسة الأخلاق دراسة موضوعية، فيرفض الواجبات وقواعد العقل العملي الخالص، ويقبل الواجب الخلقي الذي يصدر من المجتمع، عادّاً إياه الكائن الأخلاقي الأعظم الذي تصدر عنه الحياة الأخلاقية، فالأخلاق عنده تنحصر في مجموعة من القواعد المحدودة التي تتحكم في السلوك بطريقة آمرة"[4].

أما جورفتش فقد قال بإمكانية قيام أخلاق نظرية بشروط هي:

1- إن الأخلاق النظرية ممكنة من حيث كونها علماً فلسفياً لايأمر بشيء ولايبني شيئاً، ولكنه قد امتنع عن كل حكم تقويمي يقدرعلى وضع أحكام نظرية خالصة تعبر عن المعطيات الحسية في التجربة الأخلاقية المباشرة اللامتناهية التنوع.

---

(1) نقلاً عن: زكرياء إبراهيم، المشكلة الخلقية، دار مصر للطباعة، القاهرة، (د.ت)، ص44.

(2) عبد الباسط محمد الأمير، مرجع سابق، ص43- 44.

(3) المرجع السابق، ص50.

(4) نقلاً عن: حسين عبد الحميد أحمد رشوان، علم الاجتماع الأخلاقي، مرجع سابق، ص191 - 192.

2- إن الأخلاق النظرية ليست ممكنة إلا إذا أمكن اكتشاف تجربة أخلاقية مقننة، لها إيقاناتها الخاصة، التي لا تقبل الرد إلى غيرها، وإلا كانت معطيات التجربة أكثر فاعلية وديناميكية من كل ألوان السلوك التي تقويها بدلاً من أن تغرقها.

3- الأخلاق ليست ممكنة إلا إذا تعاونت مع علم الآيين ولم تقع في نزاع معه تعاوناً وثيقاً، بحيث يصبح كلاهما متوقفاً ومعتمداً على الآخر من دون أن يفقد أي منهما مميزاته الخاصة[1].

ثانياً: الأخلاق العملية (التطبيقية):

الأخلاق التطبيقة عبارة عن "مجموعة من القواعد الأخلاقية العملية التي تسعى إلى تنظيم الممارسة داخل مختلف ميادين العلم والتكنولوجيا، وما يرتبط بها من أنشطة اجتماعية واقتصادية ومهنية، كما تحاول أن تحل المشاكل الأخلاقية التي تطرحها تلك الميادين، لا انطلاقاً من معايير أخلاقية جاهزة ومطلقة، بل اعتماداً على ما يتم التوصل إليه بواسطة التداول والتوافق، وعلى المعالجة الأخلاقية للحالات الخاصة المعقدة والمستعصية"[2]، وتشير الباحثة هنا إلى أن الأخلاق التطبيقية تستفيد من الأخلاق النظرية في حل العديد من المسائل إضافة إلى أن محركات السلوك في الغالب لا تخرج عن البحث عن، الفضيلة أو الحصول على المنفعة أو القيام بالواجب.

فهي تقوم بمحاولة إيجاد الحلول للمآزق الأخلاقية، "وقد ظهرت الأخلاق التطبيقية في أواخر ستينات القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية، مع ظهور وانبثاق حقول معرفية جديدة تطرح تساؤلات أخلاقية غير مسبوقة، تقول الفيلسوفة الفرنسية جاكلين روس (ت:

---

(1) نقلا عن: عبد الرحمن بدوى، الأخلاق النظرية، مرجع سابق، ص23.

(2) عمر بوفناس، الأخلاقيات التطبيقية ومسألة القيم، مجلة الإحياء، الرابطة المحمدية للعلماء، المملكة المغربية، متاح على الرابط: http://www.alihyaa.ma/Article.aspx?C=5636

1940م) في كتابها "الفكر الأخلاقي المعاصر" إن للأخلاق التطبيقية خمسة ميادين بارزة وهي: أخلاقيات الطب والبيولوجيا وأخلاقيات البيئة، وأخلاقيات الأعمال، وأخلاقيات وسائل الإعلام، وأخلاقيات الممارسة السياسية، إلا أن تركيزها واهتمامها كان بأخلاقيات الطب والبيولوجيا أكثر من غيرها"[1]. إذن فهي تهتم بمسائل ومآزق أخلاقية ترتبط بمجال المهن كالإعلام.

والأخلاق التطبيقية هي فرع من الأخلاق تقوم باستخدام النظريات الفلسفية؛ لحل المآزق الأخلاقية التي تواجه المهنيين أثناء القيام بعملهم، ومحاولة إيجاد الحلول لها، حيث تستخدم نظرية المنفعة مثلاً في هذا السياق، والتي تنظر إلى نتائج الأفعال[2]، كما تعرف الأخلاق التطبيقية بأنها "العلم الذى يبحث في تطبيق القانون الأسمي على ظروف الحياة وملابساتها"[3]. وهذا يعني إن هناك علاقة وثيقة بين الأخلاق التقليدية الكلاسيكية والأخلاق التطبيقية.

وقد "ظهرت إسهامات الفلاسفة في موضوع الأخلاق التطبيقية في الماضي، وإن لم يطلق عليها اسم الأخلاق التطبيقية، ويبدو ذلك واضحاً في فلسفة توما الأكويني في العصور الوسطى، الذي تطرق إلى بعض المسائل التي تندرج تحت مفهوم الأخلاق التطبيقية، مثل حديثه عن الأثر المزدوج للفعل، ومعالجاته لمسألة الربا، تلك القضية الشهيرة في العصور الوسطى وفى اقتصاد القرن الثالث عشر، حيث كان احتساب الفائدة على القرض مسالة لاأخلاقية"[4]، وهذا يعني إن الأخلاق التطبيقية ارتبطت بمجموعة من الظروف وبأنها قديمة من حيث استخدامها بمعزل عن المصطلح.

ومن أهم خصائص الأخلاق التطبيقية أنها: "هي واقع عملي وثقافي جديد اهتمت به المجتمعات الغربية أكثر من غيرها، وتمثل مراحل تطور الفلسفة وخروجها من عباءة الفلسفة النظرية

---

(1) www>aihyaa. ma/articie. Asp ?c=5636.

(2) عبد الباسط محمد الأمير، مرجع سابق، ص 204.

(3) السيد محمد بدوى، الأخلاق بين الفلسفة وعلم الاجتماع، دارالمعارف، القاهرة، 1967م، ص 191.

(4) عبد الباسط الأمير، مرجع سابق، ص 206.

إلى الفلسفة العملية التطبيقية حيث تشكل فيها قواعد جديدة لتوجيه الممارسة داخل مختلف ميادين المهن والأعمال في المجتمعات المعاصرة، كما أنها تقوم على مفاهيم للنظريات الكلاسكيية دور في صياغتها، مثل مفهوم الحق والمسؤولية والواجب والكرامة...إلخ، وهي أيضاً ذات قواعد براغماتية، لا يراعى فيها الصدق والكذب، أو الخطأ والصواب، أو الخير والشر، بل يراعى فيها الصلاحية، ونعني هنا صلاحية الفعل وتُعدُّ أيضاً قواعد علمانية، أي لا تستمد أفكارها من الدين، بل تعتمد على تنظيم الحياة العملية، وجعلها قابلة للتغيير والتعديل"[1]. إذن هي منظومة قواعد حديثة أو جديدة ابتكارها العالم الغربي لترسيخ مفهوم الحق والمساواة في المهنة، وأن سبب أهتمام المجتمعات الغربية أكثر من غيرها هو أن المجتمعات الأخرى لديها ضوابط وقواعد تحكم هذه الأعمال أهمها هو الدين.

وحتى تندرج المعضلة الأخلاقية ضمن موضوع الأخلاق التطبيقية لابد أن يتوفر فيها شرطان:

1- أن تكون ذات طبيعة جدلية أي موضع خلاف بين مجموعتين أحدهما مع، والأخرى ضدّ.

2- أن تكون متعلقة بالأخلاق؛بحيث تهتم بمسائل أخلاقية فقط دون غيرها، من قبيل الأعمال تتعلق بمسائل تندرج تحت ما يعرف بالعمل الاجتماعي أو التطوعي، فالتبرع بالدم مثلاً لا يدخل ولا يندرج تحت الفعل الأخلاقي[2].

(1)www.alihyaa.malarticle.aspx?c=5636

(2) عبد الباسط محمد الأمير، مرجع سابق، ص 203-204.

ويعدّ بيتر سنجر * "أول من استخدم مصطلح الأخلاق التطبيقية، حيث استخدم هذا المصطلح عند تعرضه لبحث ودراسة ما اصطلح على تسميته بحرمة الجسد والتعدى عليه من خلال إجراء التجارب، وانتهاك بعض خصوصيات الإنسان باستخدام الأساليب اللاأخلاقية في المعالجة".[1]

ومن الباحثين العرب نجد د.عمر بوفناس "الذي كتب عن أثر فلسفة الحق الكانطية في تأسيس البيوتيقا، إلا أنه يستبعد أن تكون الأخلاق التطبيقية نتاج الفكر العربي وإنما هي جهد غربي للفلسفة العملية المعاصرة، مع أنها تكملة لما قبلها، وتستند إلى الأخلاقيات الكلاسيكية، وهي مغلفة بالجانب البراجماتي، التي يتحول منها الخير والشر أو الصدق والكذب إلى أمور نسبية وهي برأيه قواعد علمانية كما أنها تداولية توافقية"[2]. يحاول الباحث إيجاد توافق بين البراجماتية والنفعية الغربية ومنظومة القيم والأخلاق التطبيقية العربية.

ثالثاً: نماذج من النظريات الأخلاقية:-

لقد فرضت طبيعة هذه الرسالة اختيار نماذج من النظريات الأخلاقية والتي رأت الباحثة أهميتها في مجال الإعلام وهي الفضيلة والواجب والمنفعة كما رأت الباحثة انه بالإمكان استخدام هذه النظريات في حل المعظلات الأخلاقية في مجال الإعلام وهو موضوع هذه الرسالة.

1- نظرية الفضيلة:

يرتبط معنى الفضيلة الخلقية عند أرسطو بمفهوم "الوسط العدل" أي الوسط بين رذيلتين مثلاً: "الشجاعة وسط بين التهور والجبن، والكرم وسط بين التبذير والتقتير، والعفة وسط بين

* بيتر سنجر: فيلسوف أخلاقي استرالي هو استاذ لأخلاقيات علم الأحياء في جامعة برنيسون، أستاذ في مركز الفلسفة التطبيقية والأخلاق العامة في جامعة ملبرون، وهو متخصص في الأخلاق التطبيقية، ويكيبيديا https://ar.m.wikipedia.org

(1) المرجع السابق، ص 203-204.

(2) رحيم الساعدي، الأخلاق التطبيقية في الفكر الإسلامي، جريدة الديار اللندنية، السبت، 27/ 9/ 2014، متاح على الرابط: http://aldiyarlondon.com/2012-08-09-12-36-20/1-articles/14114-2014-09-27-12-49-23

الفجور والجمود، فخير الأمور أوسطها"[1]، وفي هذا الشأن حصر بعض الفلاسفة القدامى الأخلاق الفاضلة في أربعة أجناس أساسية هي: "الحكمة والعفة والشجاعة والعدالة، في حين الراذئل تتمثل في الجهل والشرور والجبن والجور، فالأخلاق الفاضلة تُعدُّ الدعامة الأولى في بناء المجتمع وحفظ كيان الأمة، فقد حرص الأنبياء والمبشرين بالديانات السماوية على إبراز مكانة الأخلاق الفاضلة، وحثوا على التحلى بها، والتخلي عن الرذائل والشرور"[2]. وإن ممارسة الفضيلة هي "الجزء الجوهري في الحياة السعيدة، التي يستطيع كل واحد منا أن يرغب فيها، والتي يشتهيها كغايته الأخيرة"[3].

عرف أرسطو* الفضيلة بأنها "استعداد مكتسب يتأصل في طبيعة الإنسان، ويدفعه إلى العمل الإرادي المتأني، وفقا للوسط العدل"[4]، وهو ما يعني أن الفضيلة مكتسبة ولابد من تنميتها وممارستها لكي تصبح جزءاً من عادات الإنسان، وفي هذا نجد ارسطو يسير على خطي أستاذه سقراط في اعتبار أن الفضائل قابلة للتعلم، حيث يمكن للإنسان أن يتعلم الصدق والعدل والشجاعة.

يقول أرسطو أن "الفضيلة الأخلاقية ليست فطرية أي لاتوجد فينا طبيعياً، إنما تغرس فينا عن طريق التعود والمران والتربية، وكذلك نكون طبيعياً مزودين بقدرات وإمكانات لاكتساب هذه الفضائل، وغياب هذه القدرات يؤدي بنا إلى عدم اكتسابها، وإن توفرت العادة والممارسة، فالإنسان لايصير عادلاً إلا إذا مارس واعتاد على السلوك العادل، فالعادة تُعدُّ شيئاً أساسياً في

---

(1) كامل محمد محمد عويضة، حصاد الفكري الفلسفي اليوناني، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1995م، ص203.

(2) علوان يحيي، الأخلاق في ميزان القيم، مجلة كلية الآداب، العدد الأول، الزاوية، 2002م، ص 36–37.

(3) مونيك كانتو سبيربير، روفين أدجيان، الفلسفة الأخلاقية ، ترجمة، جورج زياني، دار الكاتب الجديدة، المتحدة ط1، 2008م، ص 51.

* أرسطو: فيلسوف وطبيب وعالم سياسي يوناني، ومعنى أسمه في اللغة اليونانية مبعث اعتزاز، يعني الكمال الفاضل، ينظر: عبد الجليل كاضم الوالي، الفلسفة اليونانية، الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009م، ص182.

(4) يوسف كرم، مرجع سابق، ص222.

تحقيق الفضيلة، ومن هذه العبارة ندرك أهمية التربية عند أرسطو، فالفضيلة تتعلم كما يتعلم أي فن "بإتيان أفعال مطابقة لكمال ذلك الفن، وتفقد بإتيان أفعال مضادة، والأفعال المطابقة تخلق ملكات أو قوى فعلية، تجعلنا أقدر على إتيانها"[1]، معنى ذلك بلغة أرسطو "أننا لا نكتسب الفضائل إلا بعد ممارستنا لها، شأنها في ذلك شأن الفنون جميعها التي لا نتعلمها إلا بممارستها، فالإنسان يصبح معمارياً بأن يبنى، وموسيقياً بممارسة الموسيقى، ويصبح عادلاً بإقامة العدل، وحكيماً بمزاولة الحكمة، وشجاعاً باستعمال الشجاعة"[2]، وعليه ترى الباحثة أن أرسطو يؤكد على أن الإنسان لديه قدرة طبيعية على ممارسة السلوك، حيث يشير إلى أن حياة الإنسان تتألف من عدد غير محدد من الإمكانات، ورأى أن الفضيلة هي ملكة اختيار، وحدد الاختيار بأنه هو الرغبة في الأشياء التي قوامها العقل، إنها الفعل الإرادي الصادر عن معرفة ونزوع، ويرى بأن الاختيار شيء إرادي.

وإذا تساءلنا عن كيفية تحديد الفضائل الخلقية عند أرسطو؟ لعثرنا على إجابته وهو يتحدث عن أفعال الإنسان، وضرورة الأخذ بفكرة الوسط، فكما أن كثرة الأطعمة تفسد الصحة، فكذلك قلتها عن الحد اللازم، فالأمر كذلك بالنسبة إلى الفضائل الإنسانية كالعفة والشجاعة وغيرهما "إن الإنسان الذي يخشى كل شيء ويفر من كل شيء ولا يستطيع أن يحتمل شيئاً هو جبان، والذي لا يخشى البتة شيئاً ويقتحم جميع الأخطار هو متهور، كذلك الذي يتمتع بجميع اللذات ولا يحرم نفسه واحد منها هو فاجر، وهذا الذي يتقيها جميعاً بلا استثناء كالمتوحشين سكان الحقول ... كائن عديم الحساسية، وذلك بأن العفة والشجاعة تنعدمان على السواء إما بالإفراط وإما بالتفريط، ولا تبقيان إلا بالتوسط"[3].

---

(1) أرسطو طاليس، علم الأخلاق نيقوماخوس، ترجمة، أحمد لطفي السيد، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة،1924م، ص227.

(2) المصدر السابق، ص331.

(3) توفيق الطويل، فلسفة الأخلاق نشأتها وتطورها، مرجع سابق، ص70.

والفضائل في نظر أرسطو، نوعان: "فضائل عقلية، وهي التي تتكون عن طريق التعلم، وفضائل أخلاقية، وهي التي تتكون نتيجة الممارسة والتربية والتعود، والأخلاق تكتسب بالممارسة، ويؤكد أرسطو على أن الممارسة والمران والتعلم متى اقترنت بالإرادة والتصميم والاختيار، فإن الإنسان يكتسب أخلاقًا فاضلة، أي لا يوجد من هو معد بطبعه نحو جميع الفضائل الخلقية"[1]؛ لأن الممارسة شرط نمو الملكة واستقرارها في الفضيلة، أي لا توجد فضيلة إلا إذا صارت ملكة أو عادة، وعلاوة على ذلك نجد أن أرسطو قد "وحد بين الخير والسعادة، وعدَّ الخير مطلب كل الناس، وأن السعادة هي المطلب النهائي للأفعال"[2]، والسؤال الذي يطرح نفسه: ما هو الطريق الموصل إلى ذلك؟ وما هو الطريق الذي ينبغي أن يسلكه الإنسان لتحقيق السعادة؟ يجيب أرسطو بأن الفضيلة هي الطريق الذي يوصل إلى السعادة، فعادة الغاية تدفع بالإنسان إلى ممارسة الفضيلة بتوجيه من العقل؛لأن الإنسان يدرك بعقله أن ممارسة الفضيلة تحقق السعادة.

ويري أرسطو أن السعادة مطلب كل إنسان، لأنها كمال وغاية قصوى، فهي تطلب لذاتها لأنها مكتفية بنفسها، والسعادة هي الخير الأعظم، فالسعادة لاتتحقق إلا عن طريق إرادة حرة، ولم يغفل الجانب المادي للإنسان من أجل الوصول إلى السعادة وتحقيق الفضيلة، فهو يرى في المال والبنين والسلطة والجاه والصحة شرط تحقيق السعادة؛ لأنه لو فقد الإنسان هذه الأشياء لايمكن أن يحصل على السعادة، فلا يمكننا تصور الفقير سعيداً مثلاً، إن الأشياء المادية تستعمل لإتمام سعادة الإنسان، يقول أرسطو: "السعادة لأجل أن تكون تامة يظهر أنها لاتستطيع أن تستغني عن الخيرات الخارجية...، ففي طائفة من الأشياء الأصدقاء والثروة والنفوذ السياسي آلات لا غنى عنها، وهناك أشياء أخرى...، يكون الحرمان منها مفسداً لسعادة الناس مثل

(1) ارسطو، الأخلاق النيقوماخية، الكتاب الثاني، ترجمة، أبو بكر التلوع، جامعة الجبل الغربي، ط 1، 1998م، ص 12.
(2) المصدر السابق، ص13.

الشرف المولد والعائلة السعيدة والجمال... الخ"[1]، وتشير الباحثة هنا إلى أن هذه القاعدة تناقض الواقع أحياناً، حيث أن هناك الكثير من الناس أشقاهم المال ولم يكن مصدر سعادة لهم.

وكما أشرنا فيما سبق أن الفضيلة وسط بين طرفين، وهذا الوسط ينطبق على كل الفضائل الأخلاقية، حيث يشير أرسطو إلى أن "هذا الوسط يُعدُّ وسطاً اعتبارياً وليس كالوسط الرياضي، بمعني يتغير بتغيير الظروف التي تحيط بهم، فالعقل وحده الذي يعين هذا الوسط مع مراعاة ظروفه"[2]، والوسط بالنسبة إلى الفرد هو ذلك "الحد الذي لايكون كثيراً جداً ولا قليلاً جداً، وهذا الوسط لايكون مطابقاً لجميع الناس، إنما كل فرد يختار ماينا سبه من الوسط من دون إفراط أو تفريط، تلك هي الفضيلة، فاللذة والألم لابد أن نشعر بينهما بدرجة مناسبة في أوقات مناسبة، تجاه الأشياء المناسبة، عن طريق الدافع المناسب، تلك هي سمة الفضيلة، فالوسط يُعدُّ نجاحاً، وأما الإفراط والتفريط فيُعدُّ فشلا للفرد"[3].

وقد سعى المثاليون إلى وضع أسس وقواعد عامة يتطلبها سلوكنا العملي، فهو علم نظري وعملي في ذات الوقت، يسعى إلى تهذيب الأخلاق وتطهيرها، وهذا ماذهب إليه أرسطو، حيث أكد على أن "علم الأخلاق يجمع بين النظر والعمل معاً، ويقول لايكفي أن نعرف ماهى الفضيلة، بل يجب أن تقترن المعرفة بالممارسة، ولايكفي صياغة النظريات والقواعد والمذاهب، بل الأهم تطبيقها على الواقع"[4]، فبالخلق الخيّر يصل الإنسان إلى قيمته، في حين الأخلاق السيئة والرذيلة تقلل من قيمته.

---

(1) أرسطو طاليس، علم الأخلاق نيقوماخوس، مصدر سابق، ص203.

(2) المصدر السابق، ص289.

(3) أبو بكر إبراهيم التلوع، الأسس النظرية للسلوك الأخلاقي، مرجع سابق، ص75.

(4) حسين عبدالحميد أحمد رشوان، علم الاجتماع الأخلاقي، مرجع سابق، ص65.

ويتحدث أرسطو عن ماهية الفضيلة فيقول "إن في النفس ثلاث قوى هي: العواطف، والملكات أو القوى والحالة الشخصية، فالفضيلة في النفس لابد أن تقترن بأحد هذه الأشياء، ويقصد بالعواطف، الغضب، الفرح، الخوف، والكراهية، وكل مايتعلق باللذة أو الألم، وأما الملكات يقصد بها هي تلك القوى التي عن طريقها نغضب ونفرح ونشعر بكل العواطف المختلفة، وأما الحالات الشخصية فيقصد بها الحالات التي يتصف الفرد بسببها بالخير أو الشر في علاقته بالعواطف، حيث يرى أرسطو أن الفضيلة دائماً مرتبطة بحالات الشخصية دون غيرها، والسبب في ذلك أنها تعبر عن الاختيار في علاقتها بالفضيلة في حين العاطفة والملكة لا يتوفر فيها عنصر الاختيار"[1]، نفهم من هذا أن الفضيلة هي سلوك اختياري تصدر عن الشخص.

لذلك نجد أرسطو يؤكد على أن "الفضيلة والرذيلة تقعان تحت سيطرتنا، فعندما يكون في استطاعتنا أن نفعل شيئاً ما فإنه بمقدورنا فعله، كذلك في مقدورنا أن لا نفعله وعندما يكون الفعل هو الفضيلة يكون عدم الفعل هو الرذيلة"[2].

ويولى أرسطو عناية خاصة لفضيلة العدالة، لما لها من أهمية في فلسفته الأخلاقية، حيث يرى بأن "السلوك المطابق للقوانين يعد سلوكاً عادلاً، والذي ينحرف عن القانون يكون ظالماً، فالسلوك العادل يهدف إلى تحقيق سعادة المجتمع السياسي، فالقانون يجبرنا على أن نكون معتدلين وعادلين، ويرى أرسطو أن العدالة تكون أعظم الفضائل الأخلاقية، فكل الفضائل تكمن في العدالة، وهي الفضيلة الكاملة؛لأنها تجاوز إطار الفرد وتشمل الآخرين من أفراد المجتمع، وكذلك تهدف إلى الخير ومصلحة الآخرين، فالعدالة تُعدُّ فضيلة، في حين يُعدُّ الظلم رذيلة"[3].

(1) أبو بكر إبراهيم التلوع، الأسس النظرية للسلوك الأخلاقي، مرجع سابق، ص71–72.

(2) المرجع السابق، ص72.

(3) أرسطو، الأخلاق النيقوماخيه، مصدر سابق، ص325.

ومن خلال ماسبق يمكن القول أن الفضيلة هي الخلق الطيب الذي اعتاده الشخص بالإرادة، فإن اعتادت الإرادة شيئاً طيباً سمي هذا الوصف فضيلة أو خلقاً طيباً، بشرط أن يعرف صاحب هذا الخلق قيمة العمل الذي يقوم به فيسعى إلى تنفيذه، فالإنسان لا يسمى فاضلاً حتى يعرف الخير ويقصده، وأما إذا فعل ذلك من دون أن يعرف قيمة العمل فإنه لا يسمى فاضلاً، حتى وأن كانت النتائج حسنة، وهي وسط بين رذيلتين، وأن الإنسان الذي يتمسك بالمبادئ والقيم يطلق عليه إنسان فاضل، وأن الفعل الخلقي عند أرسطو يكون خيراً لا لإنه حقق لذة أو منفعة، بل إنه خيرٌ وفضيلة وذهب إلى أن الفضيلة هي غاية السلوك الإنساني ووسيلة لتحقيق سعادته، فهي تتفق مع القانون الأخلاقي.

2- نظرية الواجب:

ونأتي الآن إلى نظرية أخرى لا تقل أهمية عن نظرية الفضيلة، وهي نظرية الواجب لما لها أثر كبير في مسيرة الفكر الإنساني، كما صاغها الفيلسوف الألماني كانط الذي عرف الواجب بأنه "ضرورة القيام بفعل عن احترام للقانون"[1]، ويُعدّ الواجب "الدعامة التي يستند إليها كل تقدير عملي وكل حكم أخلاقي"[2]، أي أنه قيمة كامنة في صميم الواجب ذاته بغض النظر عن أية منفعة.

وقد اعتمدت هذه النظرية على أن يكون "الفعل الخلقي غاية في حد ذاته، أي لاننتظر منه نتيجة، بل يكون بمقتضى الواجب، أي الإتيان بالفعل الأخلاقي يكون من حيث ماهو واجب وليس من حيث ما هو خير إلزامي ولا يرتبط برغبة أو بهوى، ولا يتصل بمنفعة أو بغرض؛ بل أنه غاية في ذاته"[3]، لذلك يعتبر الواجب قاعدة عملية، وإلزام محدد يتعلق بموقف إنساني معين،

(1) إمانويل كانط، أسس ميتافيزيقا الأخلاق، مصدر سابق، ص67.
(2) وليام ليلي، مرجع سابق، ص353.
(3) المرجع السابق، ص349.

كواجب الإعلامي في ممارسة مهنته مثلاً، ولهذا يطلق مصطلح الواجب في الفرنسية على "الواجبات المهنية كالقواعد السلوكية الخاصة"[1]، إن نظرية الواجب عند كانط تعطي الإنسان العاقل ذا الإرادة الحرة كل الحق في أن يشرع لنفسه القوانين التي تضبط سلوكه، ويرتقي إلى المستوى المطلوب[2]، فالالتزام بالواجب يعد قيمة أخلاقية على أساس ما ينبغي أن يكون وليس على ما هو قائم بالفعل.

الواجب مطلق، وغايته في حد ذاته لا وسيلة لتحقيق غاية أخرى، وقد "وضع لنا قواعد للتعبير عن الواجب أطلق عليها اسم "الأوامر المطلقة" التي لابد من مراعاتها حتى تكون الإرادة طيبة"[3]، وقد حدد كانط هذه الأوامر المطلقة في النقاط الآتية:

1- اعمل دائماً بحيث يكون في استطاعتك أن تجعل من قاعدة فعلك قانوناً كلياً[4]. فعلى سبيل المثال الإعلامي يعمل على احترام الخصوصية الشخصية للأخرين، والأحجام عن اختراقها، والالتزام باحترام حقوق الملكية الفكرية للناشرين ؛لأنه ليس من حق أحد أن يعيد نشرها ويتصرف بها إلا بإذن مسبق من أصحاب تلك الحقوق حتى يجعل من تصرفاته قانوناً عاماً لكل الإعلاميين، أي بمعنى أن يكون قدوة لهم جميعاً في عمله الإعلامي.

2- اعمل دائماً بحيث تعامل الإنسانية في شخصك وفي الآخرين على أنها غاية لا وسيلة[5]، ومثال ذلك على الإعلامي أن تكون غايته نشر الحقائق وقول الصدق والالتزام بأداء واجبه على أكمل وجه. وهو مايعني به كانط اعتبار الفعل الخلقي غاية وليس وسيلة.

---

(1) محمد عبدالبستار نصار، دراسات في فلسفة الأخلاق، دار القلم، ط1، الكويت، 1982م، ص118.

(2) محمد منير مرسي، مجتمع فضيلة الأخلاق في الإسلام، عالم الكتب، ط1، 1998م، ص40.

(3) إمانويل كانط، أسس ميتافيزيقا الأخلاق، مصدر سابق، ص58.

(4) المصدر السابق، ص 108-109.

(5) إمانويل كانط، تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق، ترجمة، عبدالغفار مكاوي، منشورات الجمل، ط1، 2002م، ص108.

3- اعمل بحيث تكون إرادتك باعتبارك كائناً عاقلاً هي الإرادة المشرعة الكلية، وهذه القاعدة هي بمثابة مركب يجمع بين القاعدتين الأولى والثانية، لأنها تنص على ضرورة خضوع الإنسان للقانون باعتباره المشرع الوحيد له، ومادامت إرادة الكائن العاقل هي بطبيعتها خاضعة للقانون، فإنه لابد لهذه الإرادة– ومن حيث هي غاية في ذاتها، لامجرد وسيلة – أن تكون هي مصدر هذا القانون، بحيث يكون خضوعها لنفسها[1]، فعلى سبيل المثال على الإعلامي عدم كشف أسرار الآخرين وتتبع أخبارهم الشخصية، أو نشرها مقابل شهرة أو كسب مادي من دون أخذ الإذن منهم.

وقد عدّ كانط الإرادة أمراً مطلقاً، وهي "الشيء الوحيد الذى يمكن اعتباره خيراً على الإطلاق من دون قيود أوشروط، وحتى إن فشلت في تحقيق هدفها عن طريق سوء الحظ أو عدم القدرة، فإنها تستمر في خيريتها وقيمتها الذاتية"[2] "وتبقى مثل الجوهرة تسطع لذاتها بوصفها شيئاً له كل قيمته الذاتية، وإن فائدتها أو عدم فائدتها لاتزيد ولاتنقص من تلك القيمة الذاتية"[3].

فالإرادة الخيّرة هي التصور الأساسي والمحوري في نظرية كانط الأخلاقية، ويقصد بها هو أن المرء يؤدي واجبه لا لسبب إلا لأنه واجبه فقط، أي احتراماً للقانون الأخلاقي ذاته[4]، "وهي الشيء الوحيد الذي يعدُّه خيراً وعملاً أخلاقياً والذي ينبغي أن نضعه في اعتبارنا، ليس نتائج الفعل وإنما ينبغي أن نضع في اعتبارنا طبيعة الفعل "ذاته"[5]، وقد فرق كانط بين التلقائية المباشرة والواجب، فيقول: "إن الإنسان الذي يحافظ على حياته بتأثير تلقائيته المباشرة لايعمل بمقتضى الواجب أما الذي يحافظ عليها، وهو في قرارة نفسه قد عرفها، لأن عقله يطلب منه

(1) أمانويل كانط، أسس ميتافيزيقا الأخلاق، مصدر سابق، ص 130-131.

(2) أبو بكر إبراهيم التلوع، فلسفة الأخلاق الحديثة والمعاصرة -دراسات ونصوص، مرجع سابق، ص 291.

(3) زكريا إبراهيم، كانت أو الفلسفة النقدية، مرجع سابق، ص173.

(4) الفريد إيونج، مقدمة في الأخلاق، ترجمة، محمد مدين، دار الثقافة، القاهرة، 1997، ص 97.

(5) عبد الرحمن بدوي، الأخلاق عند كنت ، الناشر وكالة المطبوعات ، الكويت، 1979م، ص41.

المحافظة عليها، فهو وحده الذي يعمل بمقتضى الواجب، وهذا يعني أن كل أعمالنا التي نقوم بها بتأثير رغباتنا وعواطفنا.... الخ، لايمكن أن تكون أعمالاً أخلاقية، لأنها لم تصدر عن الواجب"[1]، ويؤكد كانط في نظريته على أن "الفعل الأخلاقي يفتقر إلى قيمته الأخلاقية مالم يصدر عن الواجب، إن الواجب يتمثل في ضرورة القيام بالفعل احتراماً للقانون، لذلك فإن القانون الأخلاقي لا يكون جديراً بالاحترام والثناء إلا إذا كان في الامكان تعميمه، ومن هنا كانت الأخلاق عند كانط ذات طابع صوري، وهي قيمة مطلقة وليست نسبية وغاية في حد ذاتها، وهي الشرط الضروري والأساسي الكافي في كل فعل أخلاقي"[2].

إن الهدف من رؤية كانط هو "أن سلوك الإنسان غاية في ذاته، فهو لا يسلك سلوكاً قسراً أو تحت أي ضغط أو إغراء، وإنما سلوكه نابع من داخله، من ضميره من إحساسه بالواجب، وهدفه هو الوصول إلى ذلك الإلزام المطلق، الذي يكون فيه الواجب غير مشروط، وبمعزل عن أية رغبة، بحيث تقوم الأخلاق على الأوامر المطلقة"[3].

إن الباعث الوحيد الذي يضفي على الفعل قيمة أخلاقية هو "الواجب، سواء أكان القانون هنا قانون الله أم قانون الطبيعة، فإن واجبنا يفرض علينا الالتزام بطاعة هذا القانون أو ذاك، وإن كان المعيار هو الضمير فعلى الفرد الالتزام أي يفعل مايمليه عليه ضميره، وهكذا فإن القيمة الأخلاقية خاصة في القيام بالفعل، لأنه ببساطة من قبيل الواجب قبل أي شيءآخر. فمثلاً الواجب الامتناع عن السرقة والزنا وغيرها. إذن السلوك عند كانط هو ذلك السلوك الذي ينبعث عن الواجب أو عن الاحترام للقانون الأخلاقي في ذاته، وينتج عن ذلك أيضاً أن الخضوع للتقاليد

(1) موزه أحمد راشد العباد، القيم الأخلاقية بين الفكرين الإسلامي والغربي في عصر العولمة، الدار العالمية، ط1، الجيزة، 2008م، ص 216.

(2) أبو بكر إبراهيم التلوع، الاسس النظرية للسلوك الأخلاقى، مرجع سابق، ص258.

(3) المهدي أحمد جحيدر، القيم الخلقية بين الفكر اليوناني والفكر الإسلامي، مرجع سابق، ص56.

أو العادات وإلى تجارب الماضي مهما بلغ سموها، لايضفى على السلوك صفة الخلقية"[1]. عليه فإن الضمير والالتزام بالواجب في مجال الإعلام يفرض على الإعلامي عدم الكذب والتضليل عند نشر الاخبار أو الجري وراء كشف الاسرار والبحث عن الفضائح وترويجها لتحقيق اكبر قدر من المتابعة للقراء والمشاهدين.

ومن خلال ماسبق يمكن ان نصل إلى نتيجة مؤداها ان الواجب عند كانط يتميز بالخصائص التالية:

1- صوري محض، أو هو قاعدة شاملة لاصلة لها بالتغيرات.

2- منزه عن كل غرض، فلا يطلب من أجل تحقيق منفعة أو بلوغ سعادة؛ بل يطلب لذاته.

3- هو قاعدة غير مشروطة للفعل، فلا يجب إرجاعه إلى شيء آخر[2].

إن كانط باعتباره رائداً للفلسفة العقلية المثالية إعتبر الأخلاق مطلقة، ودافع عنها، ورفض كذلك أقوال النسبين الذين رأوا أن "الأحكام الخلقية يجب أن تشير إلى مايتم تجربيته أو ممارسته بواسطة الحواس، ولايمكن أن توجد قواعد أخلاقية يمكن تطبيقها على الناس، بهذه الطريقة المطلقة لأن لكل جماعة قواعدها الأخلاقية ومعاييرها الخاصة، ومن القائلين بالنسبية السوفسطائية الذين يُقِرّون بتغير الحقائق الأخلاقية ونسبيتها، وأكدوا على أن المبادئ الأخلاقية والمثل العليا متغيرة ومختلفة باختلاف الزمان والمكان وبتغير الأفراد"[3]. فإن هذا سوف يؤدي إلى انعدام المعايير والضوابط الأخلاقية؛ لأن النسبية في الأخلاق ليست من عوامل تقدم الأخلاق، إنما من عوامل انهيارها.

---

(1) وليلم ليلي، مرجع سابق، ص352.

(2) زكريا ابراهيم، كانت او الفلسفة النقدية، مرجع سابق، ص179.

(3) أفلاطون، محاورة ثمائيتوس، ترجمة، شوقي تمراز، دار الأهلية للنشر، بيروت، 1994م، ص108.

3- نظرية المنفعة:

لنظرية المنفعة* روادها وفلاسفتها مثل هوبز وبنتام وجون سيتورات مل حيث ساهموا في الكثير من الاضافات إلى أدبياتها وقد انقسمت هذه النظرية من خلالهم إلى قسمين: المنفعة الفردية والمنفعة العامة.

1- **المنفعة الفردية:** ويمثلها توماس هوبز (ت:1679م) رائد النزعة الفردية في المنفعة وقد أسس نظريته على "مبدأ الأنانية"[1]، حيث تأثر فكره النفعي بوضع بلاده السياسي والتي كانت تمر بفترة عصيبة، فذهب إلى أن جميع دوافع الإنسان تهدف إلى حب البقاء، وكذلك حب الذات؛ لأنه من طبيعة البشر الميل نحو حفظ حياتهم، وحب مصلحتهم الشخصية، فالدافع الحقيقي للسلوك هو تحقيق المنفعة الشخصية، حيث يقوم مبدأ هوبز على "الأنانية"، فهو "يركز على نتائج الأفعال وليس على البواعث، والغرض من أي فعل أو سلوك هو تحقيق اللذة ومفارقة الألم، فاللذة تُعدّ في نظره هي مقياس خيرية الأفعال، والغاية القصوى من الأفعال تحدده طبيعة الإنسان، وليس مايمليه عليه عقله"[2].

يؤكد هوبز على "ضرورة تحقيق اللذة لأن الطبيعة الإنسانية تطلب تحقيق ذلك باعتبارها غاية الفعل الإنساني؛ لأن الإنسان ميال لتحقيق أكبر قدر من السعادة والمنافع لنفسه، مقابل حرمان الآخرين من التمتع بها، أي أنه اهتم بمصلحته الشخصية، وأي عمل لابد أن يعود عليه بمنافع مادية أومعنوية، فالإنسان يحب ذاته ومصلحته فوق الجميع في تصور هوبز[3]، ولا تتفق الباحثة مع ماذهب إليه هوبز فلكي يكون سلوكنا أخلاقياً لا ينبغي أن نسعى إلى نفعنا الشخصي، حيث أن الفعل لا يهدف إلى غايات ذاتية؛ بل إن الغايات لابد أن تتجاوز الفردية.

---

* المنفعة: هي مذهب أخلاقي يجعل من سلوك الفرد مقياساً للسلوك. ينظر: جميل صليبا، المعجم الفلسفي، مرجع سابق، ص499.

(1) توفيق الطويل، فلسفة الأخلاق نشآتها وتطورها، مرجع سابق، ص180.

(2) إمام عبدالفتاح إمام، محاضرات في فلسفة الأخلاق، دار الثقافة، القاهرة، (د.ت)، ص83.

(3) توفيق الطويل، مذهب المنفعة العامة في فلسفة الأخلاق، مكتبة النهضة المصرية، ط1، القاهرة، 1953م، ص62.

يري هوبز أنه "طالما أن الأفعال قائمة على الأنانية فإنها تقتصر على المنفعة، أي وراء كل فعل أو عمل غاية وهدف، يسعى إلى تحقيقه، ونري أنه بنظريته هذه لم يعر أي اهتمام للقوانين الأخلاقية أو أخلاق الفضيلة والواجب، وأنكر أن يكون الفعل غاية في ذاته، أي جعل من الأخلاق نسبية وليست مطلقة، ورأى أن الناس لديهم الرغبة في تحقيق منفعة شخصية ينالها من الآخرين، كالشهرة والمدح وغيرها"[1]، وأصبح هدف الإنسان يتمثل في تحقيق اللذة وتجنب الألم، "فالفعل لا يكون خيراً أو شراً إلا بالنسبة إلى ما يحققه من منفعة وسعادة لفرد ما، وبذلك تختلف القيم والفضائل الأخلاقية من فرد إلى آخر، فالأفعال إذن تقيم عن طريق النتائج فحسب"[2]. وهذا يعني انهيار منظومة القيم.

2- المنفعة العامة:

ويمثلها الفيلسوف جيرمي بنتام (ت: 1832م) وقد أنكر النزعة الفردية عند هوبز، حيث قال بمبدأ "اعمل لتحقيق أعظم قدر من السعادة لأكبر عدد ممكن"[3] وذهب إلى أن "الحكم على الأمور الأخلاقية يتوقف على النتائج، أي مايحقق السعادة لأكبر عدد من الأفراد، ويري أنه من الواجب زيادة السعادة والسرور، والتقليل من الحزن، وقد نسج تلميذه جون ستيورات مل (ت: 1373م) على منواله، ووافقه الرأي في هذا المبدأ وبما يتعلق بنتائج الأعمال والسلوك، ودرجة تأثيرها على سعادتنا، إلا أن مل يختلف مع أستاذه ويخالفه القول فيما يتعلق بمسألة الحكم وعلاقته باللذة"[4].

ويعرف بنتام المنفعة بأنها"خاصية الشيء التي تجعله ينتج فائدة أو لذة أوخيراً أو سعادة أو خاصية الشيء الذي تجعله يحمي السعادة من الشقاء، أو الألم أو الشر، أو البؤس بالنسبة إلى الشخص الذي تتعلق به المنفعة"[5]. يتضح من التعريف أن هناك صلة بين الفعل ونتائجه.

---

(1) توفيق الطويل، المرجع السابق، ص61.

(2) أبو بكر إبراهيم التلوع، الأسس النظرية للسلوك الأخلاقي، مرجع سابق، ص186.

(3) مونيك كانتو سبير بير، روفين اجيان، مرجع سابق، ص 40.

(4) أحمد أمين، ، مرجع سابق، ص80.

(5) مراد وهبه، مرجع سابق، ص675.

ويؤكد بنتام على "أن الخير الأخلاقي يكمن في تحقيق اللذة، وأن الشر في ذاته وجب الابتعاد عنه، معتبراً أن اللذة هي نوع من أنواع المنفعة لاتختلف عن السعادة والخير"[1]، ولا تتفق الباحثة مع ما ذكره بنتام وهو أن الخير الأخلاقي يكمن في تحقيق اللذة وبأنها هي الوسيلة والغاية لاختيار أفعالنا ؛لأن اللذة ليست المقياس الوحيد الذي تقاس به جميع أفعالنا، فالعقل هو الذي يحدد لنا الصواب والخطأ، كما إن اللذة ليست خيراً فقد تحمل في داخلها الاحساس بالألم.

وهكذا ترى المنفعة العامة أن اللذة هي الصفة الأخلاقية الوحيدة التي تتصف بالخير، و"أن الفعل الذي ينتج عنه لذات أكبر أفضل من الفعل الذي تنجم عنه لذات أقل، بخلاف هوبز الذي عدَّ الفردية هي الغاية"[2]، إن بنتام ربط خير الفرد بخير الجماعة، و"أن المنفعة الشخصية مرتبطة بالمنفعة العامة، لأن الإنسان عاجز عن الوصول إلى ماهو نافع، دون الاجتماع بالآخرين والتضامن معهم، والإيثار ما هو إلا تضحية الفرد بجانب من لذته للحصول على قدر أكبر من اللذة لخدمة صالح الآخرين، فدعا إلى التوفيق بين منفعة الذات ومنفعة الآخرين؛ لغرض الحصول على أكبر نسبة من اللذة"[3]، في حين يرى هوبز أنه "وجد تعارضاً بين المنفعة الخاصة والمنفعة العامة، تحتم على الإنسان أن لا يضحي بالمنفعة الخاصة لإسعاد الآخرين، بل عليه التمسك بمصلحته الخاصة، في حين ترى المنفعة العامة بضرورة التضحية من أجل سعادة الآخرين، وهنا تكون نتائج الفعل هي تحقيق الخير والفائدة للفرد والمجموع، إذن المنفعة هي المعيار الوحيد الذي يمكن أن يقاس به قيمة الفعل، ومايقدمه الفعل من سعادة ولذة، فتتمثل اللذة في مايحققه الفعل من نتائج بغض النظر عن طبيعة هذه المنفعة سواء أكانت فردية أم عامة"[4]، إن الإعلامي الذي يسعى الى المنفعة العامة يختلف عن الذي يسعى وراء مصالحه

(1) ابو بكر إبراهيم التلوع، فلسفة الأخلاق الحديثة والمعاصرة، مرجع سابق، ص194.

(2) خالد أحمد حسين علي الحربي، الأخلاق بين الحلال والحرام والصواب والخطأ، ط1، الإسكندرية، 2003م، ص143.

(3) المهدى جحيدر، القيم الخلقية بين الفكر اليوناني والفكر الاسلامي، مرجع سابق، ص39.

(4) هنية القماطي، مرجع سابق، ص82.

الشخصية فمثلاً، الإعلانات التي تقوم على تنمية وعي الناس وارشادهم تصب في منفعة المجموع، على عكس الإعلانات التي نرى أن هدفها الربح والترويج للسلع معينة لتحقيق منفعة شخصية، فهذه الإعلانات التجارية تعتبر عند صاحب الإعلان عملاً جيداً لأنه يحقق لهم مصالح شخصية، وتميل الباحثة الى تبني المنفعة العامة في العمل الإعلامي نظراً إلى أن الخير هو مايحقق أكبر عدد من المنفعة؛ لأن المنفعة العامة تعتبر معياراً ومقياساً للخير لأنه يمكن للإعلامي أن يتخلي عن مصلحته الشخصية لتحقيق الخير العام لأكبر عدد، وكما أن المنفعة الفردية لا تتلائم مع أخلاقيات مهنة الإعلام ويجب الابتعاد عنها فلا بد من اخضاعها الى صالح المجموع، والعمل من أجل المنفعة العامة لأنها تحقق الراحة والسعادة لأكبر عدد.

كما عدَّ جون ستيورات مل "الأخلاق علماً وصفياً، وليس معيارياً، وأقام فلسفته على أسس تجريبية، وعدَّ اللذة هي مايرغبه البشر، وهنا يتفق مع بنتام من حيث أن الفعل الخلقي لايكون خيراً إلا متى حقق أعظم قدر من اللذة لأكبر عدد من الناس، ويشترط مل مراعاة الكيف بدلاً من الكم كما ذهب بنتام"[1].

ويضع بنتام شروط نحكم بها على فعل من الأفعال من حيث نفعيته تتمثل في:

1- شدة اللذة ودوامها.

2- التاكد من تحقيق اللذة.

3- الخصوبة أي ما يحتمل أن يولد عنها من اللذات.

4- مذاقها أي عدد الأشخاص الذين يمكن أن يتأثروا بها[2].

خلاصة القول: إنه في فكر بنتام تبرز لنا النزعة التجريبية في صورتها المثالية، فهو "درس الأخلاق كما تدرس العلوم الطبيعية، وهاجم المعيارية، وحاول وضع علم رياضي لقياس اللذات، ووزن الآلام، ومعايير قياس اللذة، إلا أننا نجد نظريته لم تسلم من الانتقادات كغيرها من

(1) توفيق الطويل، فلسفة الأخلاق نشأتها وتطورها، مرجع سابق، ص109.

(2) توفيق الطويل، مذهب المنفعة العامة لفلسفة الأخلاق، مرجع سابق، ص106.

النظريات، حيث نجد جون ستيوارت مل قد ركز على أنواع اللذات بدلاً من كمها، خلافاً لرؤى بنتام"[1].

نشير هنا إلى أهم الانتقادات التي تعرضت لها هذه النظرية نذكر منها:

1- أن بنتام جعل من الإنسان كائناً لا يختلف عن بقية الحيوانات، وذلك من خلال المعيار الذي حدده لنا.

2- إن معيار اللذات وحسابها يُعدُّ مقياساً معقداً ولا يمكن تطبيقه والاعتماد عليه.

3- لا يهتم بالمقاصد والنوايا، وإنما يركز اهتمامه على النتائج وحدها.

4- نظرية المنفعة تقضي بأن كل واحد من الناس ينصب نفسه حكما في منفعته[2].

(1) المرجع السابق، ص105.

(2) هدي مسعود حسن فرج، الأخلاق النفعية عند مل وأثرها في الأخلاق البراجماتية-رسالة ماجستير غير منشورة -، جامعة السابع من أبريل، كلية الآداب، الزاوية، 2004م، ص196.

تعقيب:

ومن خلال ماسبق عرضه يتضح لنا العلاقة الوثيقة بين الأخلاق النظرية والتطبيقية، حيث تعتبر الأخلاق النظرية أهم المواضيع التي يتم معالجتها والتطرق لها عند التعرض للمشكلة الخلقية، ويرى المذهب المثالي بأن الأخلاق النظرية تهدف إلى الوصول إلى التعرف على مبدأى الصواب والخطأ والمتعلقين بالسلوك الإنساني، كما أن الأخلاق العملية لا يمكن أن تبقى بمعزل عن الجانب النظري، فالنظريات الأخلاقية ليست مجرد ترف عقلي أو أبنية فكرية صاغتها عقول الفلاسفة بدون أن تكون لها غاية عملية.

الفصل الثالث

من الأخلاق النظرية إلى الأخلاق العملية

تمهيد:

أولاً: **تعريف المهنة في اللغة والاصطلاح**.

ثانياً: **أخلاقيات المهنة**.

ثالثاً: **القيم الأخلاقية ودورها في تكوين أخلاقيات المهنة**.

رابعاً: **حاجة المهن والأعمال إلى الأخلاق**.

خامساً: **المعايير الأخلاقية للسلوك المهني**.

تعقيب:

تمهيد:

تناولنا في الفصل السابق الأخلاق النظرية والعملية وتبين لنا أن المهن تحتوي على العديد من المسائل الأخلاقية التي يمكن معالجتها باستخدام النظريات الفلسفية الأخلاقية التقليدية حيث يشترط في المخالفات الأخلاقية المهنية أن تكون ذات طبيعة جدلية* بمعنى يكون حولها اختلاف بين من هو مع ومن هو ضد مثل الاختلاف حول قاعدة السرية، حيث سنعرض في هذا الفصل المهنة وأخلاقياتها، وأيضاً هذا الفصل يبحث في القيم الأخلاقية ودورها في تعزيز وتكوين أخلاقيات المهنة، من خلال طرح سؤال مؤداه:ما مدى تأثير القيم الأخلاقية على المهنة؟وهل هناك علاقة بين القيم وبين أخلاقيات المهنة؟، ونتطلع أن تكون الإجابة عن هذين السؤالين كفيلة بتوضيح وتأكيد هذه العلاقة، وسوف نركز على قيمة الخير التي يدرسها علم الأخلاق الذى هو محور الدراسة، فهي تعد من أبرز القيم الأخلاقية التي تناولها الفلاسفة بمختلف عصورهم ومذاهبهم، حيث سنعرض في هذا أيضاً مدى حاجة المهن والأعمال إلى الأخلاق وأيضاً عرض أهم المعايير التي يتوجب على المهنى الالتزام بها.

أولاً: تعريف المهنة في اللغة والاصطلاح:-

1- المهنة في اللغة:

المهنة في اللغة هي "الحذق بالخدمة والعمل ونحوه"[1]، كما جاء في النفيس من كنوز القواميس "الحذق بالخدمة والعمل، وهي من مهن يمهن مهناً إذا عمل في صنعه، والماهن الخادم

* تعتبر الأداب موضوعاً يدرس ضمن الأخلاق بإعتبار أن مفهوم الأخلاق يستغرق الاداب والسلوكيات...إلخ، حيث يعرف الإسغراق بأنه شمول الحكم على كافة ماصدقات القضية ينظر: زكي نجيب محمود، المنطق الوضعي، مكتبة الأنجلو المصرية، ج1، ط4، القاهرة، 1965م، ص91.

(1) ابن منظور، مصدر سابق، ج13، ص 424.

وأنثى ماهنة"[1]، وأما في مختار القاموس المهنة: "الحذق بالخدمة والعمل. مَهنَهُ مَهْناً ومَهْنَةً: خَدَمَهُ وامتَهَنه: أستَعْمَلهُ للمِهْنة والمهين: الحقير والماهن: العبد والخادم"[2]، وأيضاً "المهنة بفتح الميم، وهي الخدمةُ: الحذق بالخدمة والعمل ونحو ذلك"[3].

2- المهنة في الاصطلاح:

بدايةً لابد من التأكيد على أنه ليس من السهل وضع تعريف شامل جامع للمهنة نظراً لإختلاف وجهات النظر للباحثين وإختلاف المفاهيم المستخدمة لدراسة المهنة.

وقد أشار الحزيمي في موسوعته بأنها: "عمل له أصوله ومعاييره وشروطه وضوابطه وحدوده، ويتطلب إعداداً خاصاً وتدريباً فنياً ومعارف محددة تحديداً دقيقاً، ومهارات وفلسفة ترتكز عليها، كالطب والمحاماة والهندسة والمحاسبة"[4].

ويقصد بالمهنة اصطلاحاً "العمل الذي يحتاج إلى خبرة وممارسة وحذق"[5]، وهذا يعني أن المهنة تعتمد على الحذق في الصنعة والخبرة والممارسة، وعليه يتطلب من المهني أن يكون حاذقاً في عمله أو وظيفته، ويكون صاحب خبرة وصنعة ذات مهارة تمكنه من القيام بمهنته على أكمل وجه.

وهناك وجهة نظر أخرى في تعريف المهنة بأنها: "عمل ذو رسالة يتطلب معرفة لفرع معين من العلم والتعليم، والمهني هو الذي يواصل وظيفته كوسيلة معيشة وكسب"[6]، إذاً المهنة هي كل عمل يقوم به الفرد بعد أن يدرسه دراسة نظرية، ويتلقى تدريباً عملياً في المدارس

---

(1) خليفة محمد التليسي، النفيس من كنوز القواميس، الدار العربية للكتاب، ج4، ص 2186.

(2) طاهر أحمد الزاوي، مختار القاموس، مرجع سابق، ص586.

(3) محمد أديب عبدالواحد جمران، معجم الفصيح من اللهجات العربية، مكتبة العبيكان، ط1، الرياض، 2000م، ص532.

(4) سعود بن عبدالله الحزيمي، الموسوعة الجامعة في الأخلاق والأداب، دار الفجر للنشر والتوزيع، مج4، ط1، 2005م، ص1869.

(5) محمد أبو بكر أبوعزة، الأخلاق المهنية في العمل الطبي، المجلة الليبية للدراسات، مجلة علمية جامعة محكمة، تصدر عن دار الزاوية للكتاب، السنة الثالثة، العدد السادس، المجلد الاول (ابريل)، 2014م، ص15.

(6) عبدالباسط الأمير، مرجع سابق، ص207-208.

والجامعات والمراكز التدريبية، وهي تتطلب قواعد ومعارف ومهارات وإجراءات تتم طبيعة العمل في إطارها وتنظم كيفية ممارستها[1].

فالمهنة إذاً هي "ميزة امتلاك أسلوب فكري معين مكتسب بالتدريب الخاص، والذي بالإمكان تطبيقه في كل ناحية من نواحي الحياة المختلفة"[2].

كما تعرف أيضاً بأنها "نوع العمل الذي يقوم به الفرد بغض النظر عن الطريقة التي يتم بها هذا العمل، وعن مركز ووظيفة الفرد، وهى من الخصائص التي ترتبط بالفرد، ويتم تنميتها عن طريق الخبرة والعمل والتعليم، ويتضح من هذا أن المهنة نشاط يسود المجتمع الإنساني كافة، ويؤثر في أسلوب حياته، ونمط معيشته وتعامله مع غيره، وتظهر آثارها بشكل واضح على تصرفات وعقلية وأخلاقيات أبنائه"[3].

وهنا لابد من التمييز بين "الحرفة، والمهنة، والوظيفة، والعمل، حيث يمكن اعتبار العمل ذلك الجهد والنشاط الإنساني المتبادل للحصول على منفعة، أو تقديم منفعة ما، والحرفة هي مجموعة الأعمال القائمة على أساس النشاط الجهدي في إنجاز عمل، وأما الوظيفة فهي عبارة عن مجموعة أعمال يقوم بها الفرد في إطار الهيكل التنظيمي مقابل الحصول على راتب معين من جهة أخرى، والمهنة مصطلح حديث في مجال تصنيف الأعمال، حيث تم الفصل بينها وبين الحرفة وغالباً ما يكون العمل إدارياً مكتبياً، فالحرفة يمكن اكتسابها عن طريق الممارسة من دون الالتحاق بمؤسسات تعليمية عالية. أما المهنة فلها متطلبات"[4]، إذاً الحرفة لا تحتاج إلى إعداد مسبق في حين المهنة تحتاج إلى ذلك.

---

(1) طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي ومحسن العامري، المسئولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل، ط1، عمان، 2005م، ص167.

(2) عبدالله اسماعيل الصوفي، معجم التقنيات التربوية، دار المسيرة، ط1، عمان، 1997م، ص97.

(3) أحمد زكى بدوى، معجم مصطلحات القوى العاملة، منشورات مؤسسة الجامعة للطباعة والنشر، الاسكندرية، 1984م، ص388.

(4) أمينة فارس بدران، هيفاء راسم حوسة، دراسات في قوانين المهنة وآدابها، دار الصفاء، ط1، الأردن، 2000م، ص13.

إذاً مصطلح المهنة يشير إلى "مجموعة من المعارف العقلية، وهذا ما يشكل المضمون العقلي أو الفكري للمهنة، بالإضافة إلى مجموعة ممارسات أو خبرات أو تطبيقات تهيكل المهنة"[1].

وينبغي أن نشير هنا إلى أن المهنة لها واجبات والتزامات، وهي تحتاج إلى: "مجموعة من القيم والمبادئ الأخلاقية التي تسهل توظيف المهنة للإنسان، لأنه من الضروري أن يكون لدى المهني في أي مهنة من المهن الوعي الذاتي لأهمية الأخلاق في حياته العملية والمهنية، بحيث يؤدي وظيفته المهنية على أكمل وجه من خلال الالتزام المتمثل في سلوكه الأخلاقي المثالي ؛لأن المهنة سواء أكانت مهنة الإعلام، أم مهنة التعليم، أم مهنة الطب، فإنها يجب أن تصب لمصلحة الفرد والمجتمع"[2].

ويمكننا القول أنها "مجموعة النشاطات والواجبات التي يمارسها الفرد، ويقدمها للمجتمع بأجر سواء أكان بعمل لحسابه الخاص أم في مؤسسات الدولة، والفرد من خلال دوره الوظيفي الذي يؤديه في المؤسسة التي ينتمي إليها يستطيع مزاولة مهنته وعرض نشاطاته للجميع، فإذا كان الفرد يحمل المؤهلات العلمية والمهنية العالية، فإنه يستطيع ممارسة المهن العليا والحساسة في المجتمع والعكس صحيح، إذا كان الفرد لايحمل المؤهلات العلمية والمهنية"[3]، هذا ما يجب أن يكون، ولكن ما هو كائن شأن آخر.

إن المهن كثيرة ومتنوعة في المجتمع فعلى سبيل المثال مهنة الإعلام فهذه المهنة لها خصائص يجب إتباعها أولها خدمة الآخرين وتقديم الحقائق والمعلومات دون أي تزييف، وأيضاً حماية المهنة من الدخلاء، لأن المهنة لها شروط وأسس يجب الأخذ بها ويكون لها دستور أخلاقي يرتقي بالمهنة في مدارج الصدق والموضوعية والشفافية وغيرها.

---

(1) أبوبكر محمود الهوش، نحو ميثاق أخلاقي لمهنة المعلومات في الوطن العربي، مجلة البحوث الإسلامية، أكاديمية الدراسات العليا، العدد السادس والعشرون، 2003م، ص105.

(2) جميلة البشتي، مرجع سابق، ص14.

(3) عبد القادر القصير، الطبقية، البناء الطبقي في الريف والحضر، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 1997م، ص33.

ونلخص مما سبق إلى أن هناك مجموعة من الصفات التي يجب أن تتوفر في العمل حتى يكتسب صفة مهنة، وتتلخص هذه الصفات في النقاط الآتية:

1- الفلسفة: كل مهنة لها فلسفتها الخاصة، والتي ينبغي تحديدها في شكل كتابي أوشفوي يتعارف عليه أفرادها.

2- كيان معروف: لابد أن يكون للمهنة أدبيات خاصة بها، ودراسات تتعلق بطبيعتها.

3- قادة وفلاسفة: لابد أن يكون لكل مهنة تاريخ مكتوب، وتجرى حولها الأبحاث، ويتولى قادتها القيام بهذه المهمة، وقد يكون القادة كتاباً، أوعاملين، أومجموعة من النشطاء في العمل.

4- إرشادات السلوك: لابد أن يكون للمهنة قواعد وإرشادات للسلوك، وقسم يلتزم به الأعضاء، والتزام عقدي بينهم حول أخلاق والمهنة التي يتعاطونها.

5- متطلبات القبول: وهى التراخيص والشهادات التي تتطلبها هذه المهنة.

6- عناصر أخرى: حيث تتطلب العديد من المهن الدعم والحصول على القروض من أجل التطوير المهني خارج بيئة العمل، من خلال الجمعيات والمنظمات المهنية[1].

وترى الباحثة أن كثرة المهن في عصرنا، وافتقاد بعضها إلى المواصفات التي سبق ذكرها، قد أدت إلى انحرافها، فكما للمهني شروط واجب توافرها فيه لكي يكتسب صفة مهنة، فهناك أيضاً شروط أو صفات تتوفر في المهنة لكي نعدّها مهنة.

لاكتساب الصفة المهنية لابد أن يكون المهني متمتعاً بمجموعة من الأصول أو القواعد الأخلاقية، التي يلتزم بها الممارسون في علاقاتهم ببعض كأعضاء في مهنة واحدة، وفي علاقاتهم مع أفراد المجتمع، حيث "تفرض هذه الأخلاقيات المهنية على الممارس أن يقدم خدمته على مستوى عال من الكفاءة الفنية والالتزام بالموضوعية، فلا يجعل للاعتبارات الشخصية دخلاً

(1) نقلا عن: عبد الباسط محمد الامير، مرجع سابق، ص210-211.

في هذه العلاقة، ولا يسمح للعواطف والمشاعر الخاصة بالتأثير على العلاقة المهنية ؛حتى لا يخرج عن الإطار المرسوم لها، وفي نفس الوقت يلتزم الممارس للمهنة بالحيادية وعدم التحيز، فهو يقدم خدماته لكل أفراد المجتمع على السواء"[1]، وقد تم تشريع مبادئ أخلاقية لممارسة المهن، وهي عبارة عن "قواعد وأفكار تضبط سلوكية الإنسان عند ممارسة مهنة ما، أي تبين لنا مايجب ومالا يجب عمله عند ممارسة المهنة"[2]، وترى الباحثة أن أي مهنة لابد لها من أخلاقيات تنظم السلوك العام لأعضائها بعضهم مع بعض، ومع غيرهم من العاملين في المهن الأخرى، وهو مايفرض ضرورة صياغة مواثيق أخلاقية للمهن تكون بمثابة الدستور الذي ينظمها ويوضح الحقوق والواجبات وحتى العقوبة التأديبية عند الخروج عن الأخلاقيات وانتهاكها.

ويرى دوركايم أن "المجتمع يتكون من جماعات مهنية، ويقصد بها تلك الجماعات التي تتكون من مجموع الأفراد الذين يشغلون مهنة واحدة، فلكل جماعة مهنية دور معين يجب عليها أن تؤديه في الحياة الاجتماعية، حيث يرى أن العلاقات الاجتماعية بين هذه الجماعات تقوم على أساس يطلق عليه "الأخلاق المهنية" التي تعبر عن أساس الحياة الاجتماعية، حتى يمكن أن يحقق المجتمع قدراً من التوزان والانسجام تجاه الظروف المجتمعية المتغيرة ؛ليحفظ نموه وتطوره"[3]، كما أن المجتمع الحديث في نظره يتميز بتعدد الجماعات المهنية، مثل "جماعات المدرسيين والمهندسين والأطباء وغيرها، ولكل جماعة عمل تخصصي، وتقوم العلاقات الاجتماعية داخل هذه الجماعات على أساس من الاعتماد المتبادل بين الأعمال التخصصية التي يؤديها الأفراد، وهذا الاعتماد المتبادل يضمن للجماعة المهنية صفة الدوام والاستمرار"[4]،

---

(1) الفاروق زكي يونس، الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي، عالم الكتب، ط2، القاهرة، 1978م، ص140-141.

(2) سعد عبد الستار مهدي المهداوي، الجوانب الأخلاقية والمهنية في تكنولوجيا والمعلومات، مؤسسة الوارق، ط1، عمان، 2009م، ص4.

(3) نقلاً عن: كمال عبد الحميد الزيات، العمل وعلم الاجتماع المهني، دار غريب، القاهرة، 2001م، ص 55.

(4) كمال عبد الحميد الزيات، المرجع السابق، ص57.

والمهنيون هم "مجموعة مختارة وملتزمة من الأشخاص يقومون جميعاً وأمام الناس بممارسة مهارة متخصصة ناتجة عن التعليم والتدريب، ويكونون مستعدين لممارسة تلك المهارة بما يفيد الآخرين"[1]، تشير الباحثة إلى أنه لو ألقينا نظرة على الإعلاميين مثلاً، نجد أن هناك علاقات وطيدة فيما بينهم متمثلة في احترام بعضهم وعدم الاعتداء على حقوق الاخرين، لأن العلاقة بين أعضاء هذه المهنة يجب أن تكون مبنية على المحبة والتعاون فيما بينهم من أجل الارتقاء بالمهنة في المستوى المطلوب، لأن سلوك الإعلامي خاضع للبيئة الاجتماعية، وأيضاً خاضع لثقافة المجتمع السائد المتمثل في القيم والمعايير والمعتقدات داخل المؤسسة.

وتتميز المهنة عن غيرها من الأعمال غير المهنية، مثل الأعمال الحرفية والوظائف بعدد من المتطلبات الأساسية التي ترفع من قيمة العمل المهني مثل:

1- الإطار النظري: ما يميز العمل المهني عن غيره من الأعمال هو وجود الإطار الفكري النظري، الذي يوجه الأعمال المهنية وينظم جوانبها وأبعادها المختلفة، ويعنى ذلك مجموعة المعارف والحقائق والمفاهيم والنظريات والقواعد العلمية التي تشكل إطاراً فلسفياً نظرياً، يزود عقل الفرد وفكره بالمبادئ الأساسية التي توجه العمل المهني والممارسات المهنية المختلفة.

2- المعرفة المتخصصة: تتطلب المهنة أن يكون من يمارسها على معرفة تامة بمجال هذه المهنة، وأن تكون لديه معلومات متخصصة في إطار المهنة.

3- الإعداد المهني: تتطلب المهنة إعداداً مسبقاً ومعرفة مسبقة، والقدرة على ممارسة المهارات المتعلقة بها، والإعداد المهني يجب أن يتم من خلال مؤسسة علمية تعطي درجة علمية يتوفر فيها مدربون مؤهلون.

---

(1) سعد عبد الستار مهدي المهداوي، مرجع سابق، ص153.

4- النمو المهني المستمر: تتطلب المهنة نمواً مهنياً مستمراً، لأن المهنة دائمة التغير والتطور تبعاً للتغيرات العلمية والتكنولوجية، وبذلك وجب على المهينين أن يواكبوا هذه التغيرات ويكون ذلك بالاطلاع على كل ما يستجد في مجال مهنتهم.

5- القيمة الاجتماعية: لا تكون المهنة مهنة إلا إذا قدمت خدمات حيوية جداً للمجتمع، وهذا يتطلب اعترافاً اجتماعياً بقيمة الخدمة التي تقدمها المهنة، لذلك يقال أن فلاناً طبيب، وفلاناً مهندساً، وفلانا معلماً، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة احترام المجتمع لهم.

6- المهنة توفر عملاً دائما لصاحبها: حيث يبقى الطبيب طبيباً أينما ذهب، ويبقى المعلم معلماً كذلك، ويحمل كل منها لقب المهنة، ويحصل على عمله إذا استطاع أن يتقنه.

7- للمهنة تنظيم مهني: لكل مهنة مؤسسة قوية تشرف على شؤون المنتسبين إليها، ومن أهدافها تنظيم شؤون المهنة، والدفاع عن المنتسبين لها، وتوفير فرص العمل والضمان والتقاعد والحماية، كل ذلك يؤدي إلى الانتماء والولاء للمهنة، مثال ذلك النقابات المهنية مثل نقابة أعضاء هيئة التدريس والمحامين وغيرها[1].

8- لكل مهنة أخلاق معينة خاصة بها: كل مهنة تتميز بوجود مجموعة من الأخلاق المهنية الخاصة بها، فالأخلاق هي مجموعة القواعد والمبادئ التي يلتزم بها أفراد هذه المهنة[2].

وبما أن هذه الدراسة موضوعها أخلاقيات الإعلام فإن الباحثة ترى إن الإعلامي يجب أن يقدم عمله على أكمل وجه ويقوم بمهامه المنوطة به خير قيام، وهذه المهام ترتبط وتعكس درجة ذكاء الإعلامي وقدرته العقلية والحركية، وكل إعلامي يستطيع معرفة قدراته، حيث تحدد هذه القدرات درجة تعلمه، وقدرته على ممارسة وأداء مهام المهنة الإعلامية، لذلك عليه أن يؤدي أمانته على خير وجه، وأن يؤدي عمله بضمير مهني حي، وأن يجعل أخلاقيات المهنة

(1) أمينة فارس بدري، هيفاء راسم حوسه، مرجع سابق، ص15-16.

(2) المرجع السابق، ص17.

الإعلامية هي المحرك لكل أفعاله وتصرفاته، ويجب عليه أن يرفع من أداء عمله إلى أعلى مستوى، بحيث لا يقصر فيه أو يتهاون ويكون من واجبه مواكبة التغيرات التكنولوجية التي تطرأ على المهنة.

ثانياً: أخلاقيات المهنة:-

قبل التطرق إلى أخلاقيات المهنة يتعين علينا أن نعرف ماهي الأخلاقيات المهنية؟ إنها "قواعد للسلوك توجه الى الطريق الأفضل أو الأصح للتصرف فى موقف معين، وتستمد هذه الأخلاق من مصادر متعددة مثل الاديان السماوية وأقوال الفلاسفة، والعادات والتقاليد"[1]، من خلال هذا التعريف يتضح لنا أن الأخلاقيات تشكل معايير السلوك، وأن هذه المعايير هي التي نحكم بها على الافعال.

وأخلاقيات المهنة كما جاءت في المعجم الفلسفي هي "المبادئ والمعايير التي تُعدُّ أساساً لسلوك أفراد المهنة المستحبة، والتي يتعهد المهنيون بالتزامها"[2].

وتعرف أيضاً بأنها "كافة السلوكيات القيمة والحسنة التي يتصف بها ممارسوا المهنة، والمتصلة بالعمل مباشرة، سواء أكانت اجتماعية أم اقتصادية أم سياسية أم دينية، والتي تشكل في مضمونها القواعد الأخلاقية للمهنة"[3]، كما توصف بأنها "نظام من المبادئ الأخلاقية التي تحدد السلوك الصحيح والسلوك الخاطئ بالنسبة إلى أعضاء المهنة الواحدة"[4]، لذلك يمكن القول: إنها الالتزامات الأساسية التي يجب أن يتحلى بها كل مهني، والتي تتمثل في "الصدق، وتحقيق الصالح العام، واحترام القانون"[5]، فهي المبادئ الأساسية للسلوك المهني المطلوب.

---

(1) حسني محمد نصر، قوانين وأخلاقيات العمل الإعلامي، دار الكتاب الجامعي، ط1 ، العين –الامارات العربية المتحدة 2010م، ص270.

(2) عبدالمنعم الحنفي، مرجع سابق، ص222.

(3) سعاد مسعود سعد الفاهم، فلسفة أخلاق المهنة "التعليم انموذجاً"، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2011م، ص13.

(4) أحمد بدر، الأخلاقيات المهنية في المكتبات، مجلة الاتجاهات الحديثة، مج5، العدد 10، 1998م، ص14.

(5) سعيد مقدم، أخلاقيات الوظيفة العمومية، دار الأمة للطباعة ، ط1، الجزائر 1997م، ص51.

كما تعرف بأنها: "مجموعة من المبادئ والمعايير التي يقوم المهني بتطبيقها بشكل اختياري؛ لاتخاذ قراراته حول ما يقوم به من أفعال، وهذه المبادئ هي التي تحدد مدى صحة الفعل الإنساني في إطار المهنة"[1].

وهكذا تفهم أخلاقيات المهنة على أنها مجموعة الواجبات التي يحددها المهنيون في ممارسة مهنتهم، وهذا "التعبير مشتق من اليونانية ومعناها علم الموجب. أي العلم الذي يتناول موجبات مهنية المفترض الالتزام بها، ويقصد بها القواعد والضوابط التي تهدف إلى التقيد بالقيم التي تحددها المهنة، مثل: الحقيقة، والنزاهة، والصدق، والمصلحة العامة، والحرية"[2].

فأخلاقيات المهنة أو المهن "تهدف إلى تحديد ما هو الصواب وما هو الخطأ، ما يجب أن يكون عليه السلوك المهني، وكيفية الالتزام بالأخلاقيات المهنية وعدم الانحراف عنها، وأن يبتعد العمل المهني عن المنفعة الشخصية على حساب الآخرين"[3]. ونستخلص من هذا بأن الأخلاقيات هي نظام للمبادئ، وهي قيم وقواعد الحياة التي يدركها الفرد أو الجماعة، وتحددها ثقافة المجتمع من خلال بحثه ومعرفته لما هو جيد وما هو سيئ، ما هو صواب وما هو خطأ.

وعليه فإن الأخلاقيات تقتضي مبادئ ثابتة، بوصفها الحماية الوحيدة الأكيدة التي تصونها من الفوضى، ويتضح فيها الحقوق والواجبات والسلوكيات التي لابد أن يلتزم بها جميع الممارسين للمهنة، بالإضافة إلى الصفات التي يكتسبها المهني التي تميزه عن الآخرين، بحيث يكتسب مجموعة من الصفات الأخلاقية المهنية التي لايتطلب توافرها في الشخص العادي، وهي تتمثل في "مجموعة من النصوص والتشريعات والمواثيق الأخلاقية الخاصة بالمهنة"[4].

---

(1) سليمان صالح، أخلاقيات الإعلام، مكتبة الفلاح، الكويت، 2002م، ص58.

(2) جان بولس وآخرون، أخلاقيات المهن والأعمال في الإدارة المال، منشورات الحكمة، بيروت، 2014م، ص8.

(3) ابراهيم ناصر، التربية الأخلاقية، دار الأوائل للنشر، ط1، الأردن، 2006م، ص306.

(4) عبد الباسط محمد الأمير، مرجع سابق، ص262.

إن لكل مهنة أخلاقيات وآداب، حددتها القوانين واللوائح الخاصة بها، ويقصد بآداب المهنة وأخلاقياتها "مجموعة من القواعد والأصول المتعارف عليها عند أصحاب المهنة الواحدة، بحيث يكون في مراعاتها والالتزام بها محافظة على المهنة وشرفها، لذلك يتطلب وجود ميثاق أخلاقي لكل مهنة، يضم القواعد المرشدة لممارسة المهنة، وبهدف إلى الارتقاء بها وتدعيم رسالتها، ولا يمكن فرض هذه القواعد بالإكراه، ولكن بالالتزام الذاتي، ومن أهم مايجب أن يتميز به الميثاق الأخلاقي لأي مهنة هو الاختصار والسهولة والوضوح، أي بمعنى توضيح جميع الالتزامات المهنية أمام أصحاب المهنة الواحدة"[1]، وذلك للحد من الانحرافات والمخالفات التي قد تحدث في بعض المهن.

إن أخلاقيات المهنة "تعبر عن معايير السلوك التي تطبق على الذين يشغلون مهنة معينة، فالفرد الذي يدخل مهنة ما يطلب منه الالتزام بأخلاقيات هذه المهنة، لأن المجتمع يجعله موضع ثقة في أن يقدم خدمات ذات قيمة، ولا يمكن أن تتوافر هذه الخدمات ما لم يكن سلوكه متعلقاً بمعايير معينة"[2]، فمثلاً الإعلاميون الذين يلتزمون بواجب أخلاقي، يتمثل في إظهار الحقيقة والتزام المصداقية والموضوعية، وهو واجب يتجاوز الخلق العام الذي يتعلق باحترام الخصوصيات، ولو أن الإعلامي أفشى خصوصيات الناس فسوف يخون بذلك ثقة الجمهور، ومن ثم ثقة المجتمع[3].

ويمكن أن نلخص أهم العوامل التي ساهمت في نشأة أخلاقيات المهنة في النقاط التالية:

1- ظهور الكثير من الفضائح والمشاكل والانحرافات الأخلاقية في عدد من المؤسسات والشركات الكبرى في أمريكا وأوروبا.

---

(1)www. Mszn. Com/newuploads/2013/12/23/docle 9525 bb 9492662 e. doc.

(2) مدحت محمد أبو نصر، قيم وأخلاقيات العمل والإدارة، الدار العالمية، ط1، الجيزة، 2008م، ص62.

(3) ديفيد رزنيك، أخلاقيات العلم، ترجمة، عبدالنور عبدالمنعم، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 1978م، ص35-36 بتصرف.

2- وجود الكثير من الممارسات التي تتعلق بالأعمال التجارية، التي أدت إلى الإضرار بالمال العام وبالمصلحة العامة للدولة.

3- شعور المؤسسات الاقتصادية الكبرى والشركات الصناعية بأنها لا يمكن أن تكسب ولاء العاملين فيها إلا من خلال قيم أخلاقية محددة.

4- ظهور العديد من الحالات والقضايا القانونية التي يصعب التعامل معها والحكم فيها.

5- ظهور دعوات كثيرة جادة للاهتمام بالقيم الأخلاقية في المجتمعات الصناعية الكبرى[1].

تلاحظ الباحثة أن مانشاهده لبعض المؤسسات التي لم تراعي الأخلاقيات تحل بها المشاكل والفضائح والسبب في ذلك هو غلبة الفلسفة النفعية وفقدان الأخلاقيات سواء كانت شركات أو مؤسسات إعلامية دون النظر إلى المجتمع بما يعود عليه من نفع أو ضرر من خلال ما تقدمه بعض الشركات من إعلانات وممارسات غير أخلاقية وهذا لا يقتصر على المؤسسة الإعلامية فقط بل جميع المؤسسات مما أدى إلى الدعوة للإهتمام بالقيم الأخلاقية المتمثلة في الصدق والوضوح والنزاهة والشفافية التي تساعد على الحد من هذه المشاكل.

ومما لاشك فيه إن "الالتزام بأخلاقيات المهنة يجعل المهني يمارس مهنته بكل إنسانية ومهارة، فمبدا أخلاق المهنة هو ترسيخ القيم المهنية في القول والسلوك والفعل، بحيث يحقق أهدافها، وفي المقابل الابتعاد عن أخلاقيات المهنة سوف يؤثر سلبا، فلا تتحقق الأهداف المرسومة، فمبادئ أخلاقيات المهنة تؤسس على معطيات قيمية، بحيث تستوجب احترام الجماعة وتأكيد كرامتها، والقضاء على الأنانية التي غايتها تهميش الإنسان"[2]. ويتضح مما سبق أن المهني لابد أن يتبع أخلاقيات المهنة، ويلتزم بالسلوك الأخلاقي مثل الصدق والأمانة وحب الغير، دون منفعة؛ ويفرض عليه الواجب اتباع هذه السلوكيات.

---

(1) سامي كامل بركة، الحاجة إلى فلسفة أخلاقيات المهنة، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الفلسفي الاول حول أخلاقيات المهنة – فلسفتها النظرية وتطبيقاتها العملية، جامعة الزاوية، 2013، ص7.

(2) عقيل حسين عقيل، حليمة الصادق خليل، خدمة الجماعة – رؤية قيمة معاصرة، جامعة الفاتح، ط1، طرابلس، 2006م، ص105.

إن الالتزام بالقواعد الأخلاقية يمثل عنصراً مهما من عناصر تعزيز ثقة المجتمع بنفسه وبأفراده، وكذلك "يُعدُّ من عناصر الاستقرار والاطمئنان إلى سلامة وجودة الخدمة التي تؤديها المؤسسة أو الشركة أو الفرد، أي أن وجود ضوابط ذاتية داخلية تنطلق من ذاتية الإنسان وضميره، وتحكم نشاطه، وتخضعه لرقابة إرادية ذاتية، تستمد شرعيتها من أخلاقياته والتزاماته الإنسانية بشكل عام، وذلك بهدف الارتقاء بمهنته من أجل حماية المجتمع من أخطاء الممارسة المهنية، وكما توجد ضوابط وقواعد خارجية تحكم المهنة، توجد أيضاً ضوابط ذاتية تجعل المهني ملتزماً بسلوكه الأخلاقي"[1].

إن الهدف من أخلاقيات المهن هو إيجاد مجتمعات تقيم علاقات سهلة من خلال تنظيم سلوك الأفراد في المؤسسات، وهي ترى "أن لكل فرد حقوق وعليه واجبات في إطار منظومة اجتماعية اقتصادية مهنية، إلا أن المحاولات لا تزال قائمة للاتفاق على قواعد السلوك الأخلاقي لاسيما في المجتمعات النامية، من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع للأفراد أو الجماعات. ففي هذه المجتمعات تملك فئة قليلة من الناس عناصر القوة التي تمكنها من السيطرة والهيمنة على سواها، فتتبع قواعد من السلوك الخاص البعيد عن الأخلاقيات لتحقيق مكاسب مادية أو معنوية على حساب السواد الأعظم من الناس"[2]. وهو أمر يتعارض مع مبادئ الأخلاقيات في المهن التي تساهم في استمرار الحياة الإنسانية بعيداً عن الظلم والهيمنة والاستبداد، لذلك تهدف أخلاقيات المهن إلى تجنب كل ما يؤثر سلباً على كرامة الإنسان وحقوقه وحريته؛ لأنها "ترى أن احترام كرامة الضمير الإنساني وحرية الرأي والاختيار أمر مقدس، ولا يكتمل سير الحياة الإنسانية بانتظام إلا بضوابط سلوكية تنظم علاقة الناس فيما بينهم وتمثل الأخلاق أهم الضوابط التي حثت عليها التشريعات السماوية والوضعية، والأخلاق تعد بمثابة

(1) جان بولس وآخرون، مرجع سابق، ص12.

(2) المرجع السابق، ص40.

دعامة أولى لحفظ الأمم والمجتمعات وضمان سيرها، والحكم على أية حضارة ومدى تقدمها أو تدهورها هو حكم على مدى التزامها بالأخلاق الفاضلة أو عدمه"[1]، تشير الباحثة كما أنها أساس لصلاح جميع الأعمال والعبادات التي يقوم بها الفرد لتتحقق له السعادة في الدنيا والآخرة.

أهم أهداف أخلاقيات المهنة:

1- ضبط السلوك المهني للأشخاص المؤتمنين على مصالح الدولة.

2- فهم الواجبات المهنية، والتذكير بنظام الجزاءات الإيجابية والسلبية كوسيلة من الوسائل الناجحة لتفادي بعض المظاهر السلوكية المحظورة.

3- ضمان التوازن بين الأحكام الأخلاقية وضرورة المحافظة على حريات وحقوق الموظفين والعاملين.

4- إزالة الطابع التسلطي الذي يمكن أن تتصف به الإدارة[2].

تشير الباحثة إلى أن أهداف المهنة تجعل المهني اكثر التزاماً في مهنته فالإعلامي عندما يكون سلوكه متماشياً مع أخلاقيات المهنة، فينظر إلى مصلحة المجتمع بعيداً عن مصلحته الخاصة، ويؤدي واجبه انطلاقاً من مراعاته للمصلحة العامة سيكون لذلك انعكاس إيجابي على أداءه يرجع في الأساس إلى إلتزامه بأخلاقيات المهنة.

ثالثاً: القيم الأخلاقية ودورها في تكوين أخلاقيات المهنة:-

تعد القيم الأخلاقية من أهم الموضوعات التي اهتم بها الفلاسفة قديما وحديثاً، وتعددت المذاهب والاتجاهات في بحث ودراسة هذه القيم والتي من أهمها قيمة الخير التي يدرسها علم الأخلاق، وقيمة الجمال التي يدرسها علم الجمال، وقيمة الحق التي يدرسها علم المنطق، إلا أن مايهمنا في هذا البحث هي قيمة الخير، وسنعرض لقيمة الجمال والحق باختصار في ثنايا هذه

---

(1) جان بولس وآخرون، مرجع سابق، ص40.

(2) أسامة محمد خليل الزيناتي، دور أخلاقيات المهنة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في المستشفيات الحكومية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، برنامج الماجستير في القيادة والإدارة، فلسطين، 2014م، ص17.

الرسالة؛ لأن قيمة الخير هي جوهر وصلب موضوع الأخلاق، حيث تبحث فيما ينبغي أن يكون عليه الفعل حتى يوصف بأنه خير؛ لأن الأخلاق تبحث في القواعد والشروط التي تميز قيمة الخير عن الشر.

تعرف القيم الأخلاقية بأنها "العلم بالفضائل، وكيفية اقتنائها والتحلى بها، والعلم بالرذائل وكيفية توقيها والتخلي عنها، والإلمام بقواعد السلوك الإنساني والمقياس الذي تقاس به أعمال الإنسان الإرادية، فيحكم عليها بأنها خير أوشر مع تحديد الجزاء لكل منها"[1].

فالقيم الأخلاقية "تمتاز بالثبات، فلا تتغير بتغير الزمان والمكان، وهي ليست أقوالاً ذاتية، وإنما مبادئ سامية، ولا تبحث عن النفع بقدر ما تبحث عن الواجب"، كما تعرف أيضاً بأنها "المعتقدات التي يعتقد الأفراد بقيمتها ويلتزمون بمضامينها، فهي تحدد السلوك المقبول والمرفوض"[2]، فهي تعد "المبادئ والمقاييس التي تعتبر مهمة لنا ولغيرنا ونطالب بتحقيقها"[3]

وحتى يتصف السلوك المهني بأنه خلقي وقويم لابد وأن يتحلى بالفضائل ويتبعد عن الرذائل، ولهذا ينبغي التخلي والابتعاد عن كل ما يتعارض مع الأخلاق والقيم الفاضلة، والقيم هي المثل العليا التي تتخذها الجماعات مقياسا تبني عليه سلوكياتها اليومية كافة، وهي أيضاً تستمد من الدين كما سبق وأشرت، ومن العادات وتقاليد، وتراكم التجربة البشرية، "فالقيم هي قواعد سلوكية تحكم وتنظم سلوك الفرد والمجتمع وهي مهمة لضبط النشاط الإنساني إلى جانب الضوابط القانونية والنظامية"[4].

---

(1) فضيلة يونس أبو الشواشي، دراسة مدى تجسد القيم الأخلاقية في شخصية الطالب الجامعي، منشورات جامعة السابع من أبريل، ط1، 2007م، ص59.

(2) محمد قاسم القريوتي، السلوك التنظيمي ودراسة السلوك الإنساني للفرد والجماعي في المنظمات الإدارية، ط2، عمان، 1993م، ص109.

(3) مدحت محمد أبو نصر، مرجع سابق، ص62.

(4) جان بولس وآخرون، مرجع سابق، ص43.

إن القيم تحدد معالم شخصية المهني، وتوجه تصرفاته، وتحفزه باتجاه سلوكيات تبنى نسق قيمي يختار من خلاله سلوكيات تحقق هذه القيم بحسب أهميتها، ولذلك فعندما نتساءل عن علاقة القيم بأخلاقيات المهنة، فإننا نجد أنها علاقة تتضح معالمها من حيث مستوى الإنتاجية، فمثلاً: "عندما أجرى آدم سميث (ت: 1790م) دراسة عن الأسباب التي أدت إلى ازدهار ثروات الأمم، فقد توصل إلى أن سبب التفاوت في معدلات الإنتاج يعود إلى وضع العاملين بين حالتي الإلزام والالتزام، فالذي يعمل بدافع الالتزام يكون أكثر إنتاجية من الذي يعمل بدافع الإلزام"[1] وهذا يوضح لنا مدى ارتباط الأخلاق والقيم بكافة المجالات في حياتنا، وهو ما يؤكد الضرورة الحتمية للقيم والأخلاق.

ويمكن أن نضرب مثالاً من خلال ما يحدث الآن في عالمنا المعاصر، حيث تُعدّ "الأزمة المالية الأخيرة التي حدثت في العديد من دول العالم حديث الساعة، والتي سببت في انهيار مؤسسات عالمية مالية عملاقة وأعلنت إفلاسها، ولا زال مسلسل الانهيارات مستمر في كثير من الشركات العالمية الكبرى، فهذه الآثار المدمرة تثبت أهمية مفاهيم الصدق والوضوح والشفافية، وتظهر مدى ابتعاد هذه الشركات عن أخلاقيات المهنة، لذا فإن ترسيخ الالتزام بالقيم الأخلاقية يحفز على تحسين الإنتاجية ويزيد من الرفاهية الإنسانية"[2]، وفي مجال الإعلام سيادة الشفافية والبعد عن التظليل ونشر الأكاذيب يمثل التزاماً بالقيم والأخلاق المهنية ويزيد من قيمة الوسيلة الإعلامية سواء أكانت مسموعة أو مرئية أو غيرها في الوسائل لأن القيم الأخلاقية اذا طبقها المهنيين أثناء ممارسة عملهم فإنها ستكون سبباً في اكتساب ثقة المجتمع والعكس صحيح.

ويمكن اعتبار توفر النقاط التالية في العمل المهني مؤشر على سيادة القيم الخلقية ودليل على احترامها:-

---

(1) نقلاً عن: سامي كامل بركة، مرجع سابق، ص11.

(2) المرجع نفسه، ص11.

1- الثقة، الدقة، المساعدات المتبادلة، التعاون، التضامن والجهد المشترك الذي يمكن من العيش بكرامة.

2- الإحتراف الذي يساهم في تحسين جودة الخدمة إلى الزبائن.

3- الحرص على الشراكة المستندة إلى الثقة والإستمرار من أجل تعزيز العلاقات.

4- روح الفريق الذي يساعد على إتخاذ المبادرة والإبتكار والإبداع من أجل توطيد علاقات التضامن والتأزر.

5- البحث عن إبتكار القيم من أجل زيادة المردودية والمتانة المالية.

6- إحترام البيئة والمحافظة عليها بشكل مستدام.

7- مراعاة الأخلاقيات التعاملية وهو أمر يفترض أن يكون التواصل ليس بين العاملين وحسب، وإنما مبني على القيم الأخلاقية والأدبية.

8- تطبيق مبدأ التبادلية أي أن يقوم كل واحد بعمله، ولا يجوز أن يقوم الكبير بعمل الصغير بل له أن يشرف عليه ويساعده للتقدم[1].

يتضح من خلال ما سبق أن القيم الأخلاقية إذ اعتمدها الأفراد في ممارسة عملهم فإنها ستكون سبباً في نجاح أي عمل في المجتمع، وبأن أي عمل لن ينجح إذ فقد الأسس الأخلاقية؛ لأن أهم ماورد في النقاط التي ذكرناها تعبر عن احترام القيم في العمل، فالإعلامي عندما يتمسك بهذه القيم ويقدسها سوف يقضي على جميع المشاكل التي قد تحصل في أي مؤسسة إعلامية، لأن الالتزام بالقيم الأخلاقية والأداب يعتبر سبب في نجاح المؤسسة الإعلامية.

إن الأخلاق تبحث في قيمة الخير لما له من دور حيوي ومهم لضمان الاستقرار في حياة الأفراد والمجتمعات، من خلال ترسيخ قيم الحق والخير والجمال" وهذه القيم هي المنظمة لحياة

(1) نقلاً عن: جون بولس وآخرون، مرجع سابق، ص44-45.

الإنسان الفكرية والعملية على السواء، فالحق هو ما ننشده في حالات الإدراك والجمال هو ما نبتغيه في حالات الوجدان، والخير هو ما نقصد في جانب السلوك"[1].

والخير نوعان: مطلق ونسبي، فالخير المطلق هو الخير في ذاته فهو لا يهدف إلى تحقيق غاية وهو الخير الأسمى الذي لا يكون وسيلة لغاية أبعد منها، ويتفق الفلاسفة على أن قيمة الخير فضيلة أخلاقية يسعي إليها كل إنسان، وهذا الخير قد يتمثل في مصلحة أو منفعة ذاتية، أو في تأدية الواجب، أو مثالاً عاما وقيمة مطلقة، "فهناك من عدّها قيمة نسبية تختلف من شخص لآخر، أي ما أراه أنا خير فهو خير، أمثال السوفسطائين الذين عدّوا القيم الأخلاقية قيماً متغيرة ونسبية، وقد اعتبر ارستبوس (ت:366ق.م) أن السعادة هي الخير الأسمى، وعلى الإنسان أن يسعى إلى تحقيق هذا الخير، المتمثل في البحث عن اللذة والاستمتاع، فاللذة هي الخير، والألم هو الشر الذي يجب تجنبه، وفي هذا الصدد يمكننا القول إن الطبيعيين يرون اللذة هي غاية كل فعل، وبما يترتب عليه من لذة أو منفعة"[2]، وأما أبيقور (ت:342ق.م) فقد "اعتبر أن الخير هو اللذة ومفارقة الألم"[3]، فالإنسان في نظره عبارة عن مجموعة من الرغبات والشهوات التي تجعله يعمل على إشباعها، وذهب إلى أن الخير ليس قيمة في ذاته، فقيمته تستمد من اللذات التي تقترن به، ومن ثم كل لذة خير ما لم تقترن بألم.

إن سقراط قد "وحد بين المعرفة والفضيلة، وقال بأن الفضيلة علم والرذيلة جهل، أي أن من عرف الخير كان خيراً فاضلاً، وأن الإنسان لا يرتكب الشر إلا لجهله. وإن سقراط قد بالغ في إرجاع الفضيلة إلى المعرفة وحدها؛ فكم من أناس يعرفون الخير ولا يأتونه، وكم من أناس

---

(1) زهرة عمران أبوعجيلة الأحمر، رسالة ماجستير غير منشورة، القيم الخلقية في الفكر العربي المعاصر، أكاديمية الدراسات العليا، مدرسة العلوم الإنسانية، قيم التفسير، طرابلس، 2009م، ص71.

(2) المهدي جحيدر، القيم الخلقية بين الفكر الإسلامي واليوناني، مرجع سابق، ص165.

(3) عبد الرحمن بدوي، الموسوعة الفلسفية ، مرجع سابق، ج1، 86.

يعرفون الشر ونتائجه ومع ذلك يفعلونه، إذا لم تكن هناك إرادة قوية وعزيمة فلن تجدي المعرفة، فالمعرفة وحدها لا تكفي، ويجب أن يكون معها إرادة خيّرة"[1].

أما أفلاطون فيعرف "الخير الأسمى بأنه السعادة"[2]، فهو يربط بين الخير والسعادة، وقد صنف الأشياء الخيرة وفق التصور الآتي:

1- أشياء تطلب لذاتها.

2- أشياء تطلب لذاتها ولنتائجها.

3- أشياء تطلب لنتائجها فقط[3].

يُعدُّ أفلاطون من أشد المدافعين عن موضوعية القيم، بحيث يرى أن "الأحكام الأخلاقية يجب أن تكون مطلقة، أي أن المقاييس الأخلاقية لا تخضع للأهواء والتجارب الشخصية، وهو رأي يخالف ما ذهب له النفعيين الذين قالوا بنسبية الأخلاق"[4].

أما أرسطو فقد عرفه بأنه "الخير هو الذي يختار لذاته وفي حد ذاته، وهو الذي يرجع إليه كمقياس"[5]، وهذا التعريف يبين لنا إن كل عمل يهدف إلى تحقيق غاية ما وهي الخير وأن كل فعل أو اختيار يرمي إلى الخير.

فالخير عنده هو ما يتفق مع مقتضيات الطبيعة العاقلة، وسيطرة العقل على الشهوات والدوافع المادية، والخير عنده يتمثل قي تحقيق السعادة، وحيث جعل من "الخير قيمة مطلقة لا تدرك إلا عن طريق النفس أو العقل، أي بعيدة عن الحس، وبعيدة عن الشهوات والنزعات المادية، وعدّ العقل نموذجاً ومثالاً للخير والفضيلة، في حين عدّ الحس والمادة شر ورذيلة"[6].

---

(1) توفيق الطويل، فلسفة الأخلاق، نشأتها وتطورها، مرجع سابق، ص 74-75.

(2) السيد محمد بدوي، الأخلاق بين الفلسفة وعلم الأخلاق، مرجع سابق، ص 50.

(3) أفلاطون، الجمهورية، دراسة وتحقيق، فؤاد زكرياء، دار الوفاء، الاسكندرية، 2004م، ص213.

(4) عبد الباسط محمد الامير، مرجع سابق، ص 99.

(5) محمد جمال الكيلاني، معجم المصطلحات الأروسطية، دار الوفاء، ط1، الاسكندرية، 2010م، ص236.

(6) أبوبكر إبراهيم التلوع، مدخل إلى علم التفسير، مرجع سابق، ص226.

أما الفلسفة البرجماتية فيرى أحد روادها وليم جميس (ت:1914م) أن "الخير يكون خيراً إذا ساهم في تغير الواقع فالسلوك الخير هو ما يعمل بنجاح على تحقيق الفائدة العملية للإنسان، فهم يركزون على السلوك العملي وما يقدمه من فائدة في الحياة الواقعية، وأما الخير فلا يطلب لذاته بل هو وسيلة لتحقيق نتائج عملية ذات نفع. ويتضح من هذا أن الخير قيمة أخلاقية تهدف لتحقيق منفعة، فالعلم خير لأنه يحررنا من الجهل مثلاً، لذلك يمثل الخير قيمة عليا يسعى الإنسان إلى تحقيقها"[1].

فالخير الأخلاقي هو الفضائل الأخلاقية، ونعرض في هذا السياق لبعض الفضائل الأخلاقية التي يجب على المهني التحلي بها والالتزام بإتباعها عند مزاولة مهنته، وهي أقرب للوصايا العشر وليست ذات طبيعة جدلية فالصدق، والكرم، والعدل وغيرها أمور لايختلف عليها المهنيين عامة والإعلامي على وجه التخصيص أن يتحلى بها ولا يخالفها حيث يعتبر التمسك بها دليلاً على الالتزام بأخلاقيات مهنة الإعلام وهذه الفضائل هي:-

1- الصدق:

يُعدُّ الصدق من أهم القيم الأخلاقية، حيث يشكل دعامة بناء المجتمع الصالح، والصدق لا يكون في القول بل يجب أن يطابق الفعل، "وإنما يكون في صدق اللسان إذا تحدث، ويكون في النية في القلب، ثم في العزم والوفاء بما عقد النية عليه، ثم في العمل هذا وذاك كله"[2]. فالواجب على الإنسان أن يكون صادقاً في أقواله وأفعاله، والإخلاص أثناء القيام بأعماله في مهنته.

وقد عدّ أفلاطون الصدق "فضيلة قبل أن يكون علماً فالصدق لا يتحقق من خلال العلم فقط، بل يكون عن طريق الارادة والممارسة فسلوك الإنسان الصادق لا يكفي أن يحدث مرة أو مرتين حتى يتصنف بأنه صادق؛ بل يجب أن يتكرر حتى يصبح عادة ثابتة وخلقاً راسخاً"[3].

---

(1) أبوبكر إبراهيم التلوع، مدخل إلى علم التفسير، مرجع سابق، ص230.

(2) اسعد السحمراني، مرجع سابق، ص135.

(3) حسين عبدالحميد أحمد راشون، علم الاجتماع الأخلاقي، مرجع سابق، ص61.

ويمثل الصدق ضرورة من ضرورات الاجتماع، فقد خلق الله السموات والأرض بالحق، وطلب من الناس ألا يقولوا إلا الحق، ولا يعملوا إلا الحق، فعلى سبيل المثال الإعلام الصادق أكثر مشاهدة واستماع وهكذا نرى إلى أي مدى يكون الصدق مفتاحاً لكثير من الفضائل، ومغلاقاً لكثير من الرذائل في القول والفعل والسلوك، ومتى تطابقت أفكارنا وأقوالنا مع أفعالنا كنا موصوفين بحيازة فضيلة الصدق، فقد دعا القرآن الكريم، إلى التحلي بالصدق في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾[1].

وعكس الصدق الكذب الذي يُعدُّ رذيلة، ويتمثل في "عدم إتفاق كلام المرأ مع فكره"[2] وهذا يبين لنا أن المهني في أي مهنة كانت، إذا ابتعد عن ممارسة الكذب والتزم الصدق لاستقامت الحياة، وقضينا على العديد من المشاكل المهنية[3]. وفي مجال مهنة الإعلام ينال الإعلامي الصادق حب وثقة الناس من حوله، ويحبون الاستماع له والتعامل معه، لأن الناس تنفر من الكذب، ولاتفضل التعامل مع الإعلامي الكاذب ومن يمثله من الإعلاميين ؛لأنه غير صادق ويمارس الكذب والتضليل، فلابد من التمسك بالصدق لما له من خير ودور في نجاح مهنة الإعلام.

2- العدل:

العدل "عبارة عن الأمر المتوسط بين طرفي الإفراط والتفريط... وقيل العدل مصدر بمعنى العدالة وهو الاعتدال والاستقامة، وهو الميل إلى الحق"[4]، ولقد ذكر العدل في القرآن الكريم في قوله تعالى:﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنفُسِكُمْ أَوِ الوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِياً أَوْ فَقِيراً فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلاَ تَتَّبِعُوا الهَوَى أَن تَعْدِلُوا﴾[5]، يتضح من

(1) سورة التوبة، الآية 119.

(2) نيقولا هارتيمان، الانسان في أخلاق، محمود السيد أحمد، دار الثقافة، القاهرة، (د ت)، ص132.

(3) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، علم الإجتماع الأخلاقي، مرجع سابق، ص108.

(4) الجرجاني، التعريفات، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1991م، ص161.

(5) سورة النساء، الآية 135.

الآية أن الله يأمرنا بتحقيق العدالة مهما كانت العلاقة بين الأطراف المتنازعة، سواء أكان أحد الأطراف عدواً أم قريباً، بحيث لا ميل أو تحيز إلى قريب في إقامة العدل أو تحقيقه[1].

يقصد بالعدل "الإنصاف، أن لا يضر المرء بأخيه، فيعطيه ما له، ويأخذ ماعليه، وأن لايحب لأخيه مالا يحب لنفسه، وأما أخذ حق الغير فيُعدُّ ظلماً وجوراً"[2]، وقد فسر أفلاطون العدل بأنه "ناتج عن الفعل المنسق لأجزاء النفس الثلاثة: النفس العاقلة والنفس الغضبية، والنفس الشهوانية. فسلوك هذه الأنفس الثلاث سلوك مستقيم يؤدي إلى انسجام الكل، وهو العدل، ويعدّه الفضيلة المطلقة"[3]، إن العدل هو أحد تلك الصفات المهمة التي تحقق الأمن والاستقرار في المجتمع، وتمنع تفشي الظلم. وأما العدالة عند أرسطو تتحقق في مبدأ الوسط، حيث يقصد به الاعتدال في اتخاذ الوسط دون جانبي الإفراط أو التفريط، ويقول أرسطو في هذا السياق: "أن كل فضيلة توجد في طي العدل، ويعدّ العدل فضيلة تامة، نظراً إلى أن صاحبها يمكن أن يحقق الخير للغير لا لنفسه فقط، وشر الناس من يضر نفسه والناس"[4].

وترى الباحثة إن الإعلامي المنتهك للقانون والأخلاقيات المهنية يعتبر ظالماً، في حين أن المطيع للأخلاقيات يكون عادلاً، لأن الظلم يعتبر رذيلة والعدل هو فضيلة، لأن ليس من العدل قيام الإعلامي بأساليب ووسائل غير قانونية وأخلاقية كسرقة أفكار الآخرين ونشرها بأسمه مثلاً، فهذا الفعل مخالف للأخلاق والقانون فممارسة العدل في مهنة الإعلام تعتبر من الفضائل التي يجب على الإعلامي إتباعها.

3- الكرم:

(1) المهدي جحيدر، القيم الخلقية بين الفكر اليوناني والإسلامي، مرجع سابق، ص117-118.

(2) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، علم الإجتماع الأخلاقي، مرجع سابق، ص110.

(3) عبد الرحمن بدوي، الأخلاق النظرية، مرجع سابق، ص 165-166.

(4) المهدي جحيدر، القيم الخلقية بين الفكر اليوناني والفكر الاسلامي، مرجع سابق، ص110.

يُعدُّ الكرم فضيلة أخلاقية، فهو من الأخلاق الخيرة، وهو نقيض الإسراف والإفراط، كما أنه يتناقض مع الشح، فالكرم يكون عند صاحبه سجية متأصلة في نفسه، فهو سلوك مقترن بطيب النفس، ونابع من نية فعل الخير، من غير تكلف، كما أن الله يحب الإنسان الكريم، فهو إنسان فاضل الخلق، وإن التفريط والإسراف مضر بصاحبه، لأنه إهدار للرزق، ولنعم منحه إياها الله تعالى بغير وجه حق، قال تعالى:﴿وَلاَ تُسْرِفُوا إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾[1]، فالإنسان الكريم هو من كان "سخياً جواداً من دون بخل ولا إسراف، لأن الأخلاق الفاضلة تقوم على قاعدة الوسطية والاعتدال، التي تحكم كل صفة من صفات الخلق، فالكرم قيمة أخلاقية، وهي من القيم التي استحق صاحبها المدح، ولابد أن يقترن بالاعتدال؛ لأن البخل والإسراف يقودان إلى الرذائل، وإلى فساد السلوك، ويزداد تعلقه بالشهوات، فالاعتدال السلوكي لا يكون إلامع الكرم، وعدم الإنجرار وراء الشهوات الحسية"[2].

كما أن للكرم "صوراً عديدة لا تقتصر على إنفاق المال فقط؛ بل العطاء يكون على شكل نصيحة، فالانسان الجواد كريم النفس لا يبخل على أخيه بأي نصيحة تنفعه في دينه أو دنياه، فيرتقي العطاء حتي يصل إلى مستوى التضحية بالحياة، كالإعلامي مثلاً"[3].

"فالكريم ليس السخي، والسخي ليس كريماً بالضرورة، لأن الكرم فضيلة، والنقصان في هذه الحالة يسمى التقتير، والزيادة توصف بالتبذير، وعلى الكريم أن يتدبر بحكمة فيما يعطى، والعطاء يكون من أجل الخير، وليس من أجل التباهي أمام الناس أي العطاء من أجل العطاء، وليس لغاية التكبر والتباهي، فالهدف منه هو تحقيق الخير فقط"[4]، هكذا يتبين مدى أهمية الكرم في حياتنا اليومية، كعطاء الإعلامي من وقته وجهده في مهنته، ولا يبخل في أداء عمله من دون النظر إلى أي منافع مادية، وأن تمتع الإعلامي بهذه الفضيلة التي تعد خير في ذاتها يصبح

---

(1) سورة الأعراف، الاية 29.

(2) اسعد السحمراني، مرجع سابق، ص133.

(3) عبد الرحمن بدوي، الأخلاق النظرية، مرجع سابق، ص221.

(4) ناجي التكريتي، الفلسفة الأخلاقية الافلاطونية عند مفكري الاسلام، دار الاندلس، ط2، بيروت، 1982م، ص26.

أمام الاخرين ذو مكانة رفيعة وقيمة لأن العطاء يكون من أجل تحقيق الخير لا من أجل التباهي والشهرة، كما أن من مظاهر الكرم الكلمة الطيبة والصدق والأمانة، وهي صفات يجب أن يتحلى بها المهني بمعزل عن طبيعة هذه المهنة.

4- الحكمة:

تُعدُّ الحكمة من أسمى الفضائل الأخلاقية، عن طريقها تدرك النفس الفرق بين الخطأ والصواب، وبين الصدق والكذب، وبين الحق والباطل، وبين الجميل والقبيح، فبالحكمة يتعلم الإنسان الأمور الإلهية والإنسانية، فهي تُعدُّ من الأخلاق الحسنة، حيث يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَن يُؤْتَ الحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْراً كَثِيراً﴾[1].

وفي هذا الصدد يقول أرسطو "أن الحكمة فيها السعادة الحقيقية فوظيفة الانسان التي تميزه عن سائر الكائنات هي التعقل والتأمل، لأن خير الانسان يتمثل في مزاولة حياة التعقل والتأمل على أكمل وجه، وأعتبر الحكمة أسمى الفضائل لأنها تعبر عن فعل نزيه حر يقوم به العقل دون أن يقصد من ورائه مصلحة عملية، وفائدة نفعية وأن الحكمة هي وحدها الفضيلة التي ترقى بالكائن البشري"[2]. لذلك على الإعلامي أن يكون حكيماً يصرف عقله إلى جميل الافعال، وتكون تصرفاته صحيحة أتجاه مهنته، أما إذا فقد الحكمة فإن خصاله الحسنة تضيع ويعتبر أقرب إلى الهلاك، لأنه فقد أمراً عظيماً.

5- العفة:

العفة فضيلة إنسانية، يقصد بها "الاعتدال في تناول لذات الحواس، مثل: الاعتدال في الطعام والشراب والمتعة الجنسية، والحياء"[3]، ومن ثم خضوع اللذات إلى حكم العقل، ولا يقتصر على اللذات الجسمية فقط، بل حتى اللذات النفسية، كالانفعالات والعواطف، ولايسمى الإنسان ضابطاً لنفسه إلا إذا اعتدل في لذاته الجسمية وكذلك النفسية، ذلك عليه أن لايفرط في حزن لفقد

---

(1) سورة البقرة، الآية 269.

(2) محمود حمدي زقزوق، مرجع سابق، ص92-93.

(3)عبد الرحمن بدوي، الأخلاق النظرية، مرجع سابق، ص181.

عزيز عليه مثلاً؛ "كما أن كثيراً من الرذائل يرجع سببها إلى عدم القدرة على ضبط النفس، كالطمع والغضب والإدمان، لذلك يكون الإنسان المتمسك بالعفة سيد نفسه، وليس عبداً لشهوات تسيره كيف ما تشاء وتتحكم فيه"[1]. ترى الباحثة لابد من مجاهدة النفس عن الرذيلة وتحويلها إلى ملكات حسنة راسخة في النفس وهذا الأمر يحتاج إلى معرفة ومران وممارسة.

فالعفة هي التي "يستطيع المرء عن طريقها مقاومة مغريات الشهوة أو المتعة، وعن طريقها يتم تحديد مايجب أن يتم إشباعه والأمور التي يجب أن يتخطاها حتي يكون عفيفاً، فهي تدعو إلى إشباع أي رغبة بدرجة ملائمة ومناسبة، وتحقق التناسب والانسجام في كل عمل"[2]، إن "ضبط النفس عن الشهوات ليس بالقضاء عليها؛ بل تهذيبها واعتدالها وجعلها خاضعة للعقل"[3]، تشير الباحثة إن العفة في الإعلام تعمل على ضبط سلوك الإعلامي عن الإنحرافات التي لاينبغي القيام بها، وابتعاده عن السلوكيات المحرمة، فهي تعد تهذيباً للنفس؛ لأنه لو تركت النفس كما تشاء فسوف تتجاوز إلى ماوراءها، فلابد من ضابط، وبالاعتدال في أمور الحياة والالتزام بالفضائل يعود بالنفع على الإعلامي وعلى مهنته.

6- الشجاعة:

الشجاعة وسط بين رذيلتين، هما: "التهور والجبن، فالإفراط في التعرض للمخاطر يجعل الإنسان متهوراً، وقلة التعرض لها يجعله جباناً، وكلاهما يمنع الشجاعة التي تنشأ وتنمو بالممارسة المعتدلة للخطر، فالممارسة شرط نمو الفضيلة، فعلى سبيل المثال، الإعلامي الذي يقف في خط النار ويرتعش ويخاف أن ينزل به الموت، ثم يضبط نفسه ويؤدي عمله كما ينبغي كإعلامي شجاع، فشجاعته لا تعتمد على الخوف وعدمه، إنما على ضبط النفس وعمل ما

(1) أحمدأمين، مرجع سابق، ص199.

(2) وليام ليلي، مرجع سابق، ص378.

(3) أحمد أمين، مرجع سابق، ص203.

ينبغي، فإن ضبط إنسان نفسه وعمل مايجب عمله على الرغم من الخطر الماثل أمامه، وعلى الرغم مما يشعر به من خوف فهو شجاع، وليست الشجاعة مقصورة على الحروب فقط؛بل إن كثيراً من الأعمال اليومية والمواقف قد تحتاج منا شجاعة لاتقل عن شجاعة الجنود، مثل الأطباء يقابلون الشدائد بصبر وثبات"[1]، وتُعدُّ شجاعة النفس أقوى من شجاعة البدن، "فسقراط على سبيل المثال كان شجاعاً حين تناول السم، فالشجاعة توجد في كل مصائب الحياة، ومن ضروب الشجاعة الاستعداد للتضحية، وتحمل نتائج الأعمال"[2]. إنها فضيلة تسعى إلى ضبط النفس عند مواجهة الخطر، وكذلك مواجهة الظلم والشر بالقول والفعل، وتتكون الشجاعة من عناصر عدة وهي:

1- التطلع إلى جلائل الأعمال، لا من أجل الربح أو الشرف، بل لما فيها من سمو.

2- الجود: وهو الاستعداد لبذل كل غال في سبيل تحقيق جلائل الأعمال.

3- الصبر: ويعني عدم الجزع على المصائب، وعدم الفزع من المشقة، أو المتاعب، أو الأحزان، أو المجهود، أو طول المدة[3].

وترى الباحثة إن الشجاعة قيمة أخلاقية يجب التحلي بها، فسلوك الإعلامي الشجاع في تحمله لنتائج أعماله بصبر وثبات تعتبر من الفضائل التي وجب على الإعلامي التحلي بها، وأن يواجه المصاعب والمشاكل بدون خوف، وأخذ هذه الفضيلة بعين الاعتبار فهي تعد وسط بين الإفراط والتفريط والإعلامي الذي يخشى كل شيء ولا يقف في وجه أي شيء، يصبح جباناً، وأما الإعلامي الذي لا يخشى أي شيء مطلقاً إنما يواجه أي خطر في إطار مهنته، يصبح متهوراً، فضبط النفس والاعتدال بين الإفراط والتفريط أمر مهم، لأن الفضيلة تكمن في الأعتدال في الممارسة وهذا مايجب فعله.

---

(1) احمد امين، مرجع سابق، ص192-193.

(2) عبد الرحمن بدوي، الأخلاق النظرية، مرجع سابق، ص180.

(3) المرجع السابق، ص178.

رابعاً: حاجة المهن والأعمال إلى الأخلاق:-

العمل هو كل "نشاط إنساني يهدف إلى إنتاج أو تحويل أو توصيل شيء لإنسان آخر وهو بذل قدر من الجهد العضلي أو الذهني أو العصبي، لذلك القول بأنه عمل ذهني، وعمل يدوي، وعمل إنتاجي، وغير إنتاجي، وعمل بمقابل، أو عمل مجاني"[1]، وتعرف أخلاقيات العمل بأنها "مجموعة المبادئ التي تنشأ عن الاتجاه والرأي العام للمجتمع، وتهدف الى تحقيق درجة عالية من المثالية، وهي تمثل دستور أخلاقي يجب على كل فرد في المجتمع ان يحترمه ويتبعه"[2].

وقد حث الدين الإسلامي على العمل وعَدِّه عنصراً أساسياً للإيمان، وذلك في قوله تعالى:﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً﴾[3]، "وتضع المهن والأعمال الشروط والمواصفات التي يجب أن تتوفر في منتسبيها مثل المؤهلات والكفاءة وصفات الامانة والاخلاص اضافة إلى عدم استغلال المهنة في تحقيق المنافع والمصالح الشخصية من قبيل قبول الرشوة والحصول على المزايا المعنوية مثل الترقيات الغير مستحقة وغيرها"[4]، وتشير الباحثة إلى إن المجتمعات لا تتقدم وتزدهر إلا عندما يقوم كل فرد فيها بعمله على الوجه الأكمل، ويبتعد عن التكاسل الذي يعود بالضرر على الفرد والمجتمع، ومن أجل ذلك وجب على المهني أن يخلص في عمله، وأن يراعي الدقة والإتقان في مهنته.

نموذج من أخلاقيات الأعمال:

قام "شاب بإختراق وتعطيل عمل حاسوب شركة تليفونات تعمل في أحد المطارات، ونتيجة سلسلة من الأوامر التي أرسلت من الحاسوب الشخصي للمخترق، توقفت خدمات أساسية لبرج السيطرة فى المطار لمدة ست ساعات وقد ترتب على ذلك خسائر مادية وإساءة معنوية

---

(1) عبدالقادر الشيخلي، أخلاقيات الوظيفة العامة، دار مجدلاوى، ط1، عمان، 1999م، ص50.

(2) مدحت محمد ابونصر، مرجع سابق، ص72.

(3) سورة الكهف، آية 30.

(4) سعود بن عبدالله الحزيمي، مرجع سابق، ص1875. بتصرف.

للمسافرين فقد تم تجريم الفعل جنائياً واخلاقياً. وصدرالحكم بسجن المخترق لمدة سنتين(غيرقابلة للتنفيذ)، وعدم السماح له بالاتصال المباشر أو عبر شبكات الحواسيب"[1]، حيث يُعدّ هذا الفعل غير أخلاقي ؛لأنه تسبب في إيذاء من خلال ما ترتب على عملية الاختراق، ومثل هذه الأفعال تعد جريمة قانونية وكذلك أخلاقية.

إن خطورة وتداعيات الجرائم التي تمس قطاع الأعمال بإختراق منظومات الطيران وتعطيل حواسيبها وارسال معلومات مغلوطة كفيل بتكبيد الشركات خسائر فادحة؛ بالإضافة إلى تعطيل حركة الطيران وما يسببه ذلك من خسائر للمسافرين، مما يرجع بالسلب على سمعة شركات الطيران، زد على ذلك يمثل الإختراق الاطلاع على المعلومات التي قد تكون سرية وغير متاحة للعموم وهي معلومات قد يساء استعمالها، وهكذا يتضح لنا الأثر الكبير للانتهاكات الأخلاقية على قطاع الأعمال، وهذا مثال للتوضيح فقط، والأمثلة على هذه الانتهاكات الأخلاقية كثيرة في مختلف مجالات قطاع الأعمال، لذلك بما أن قطاع الأعمال يشمل الإعلام وما في حكمه نؤكد على أهمية وفوائد الممارسة الأخلاقية حيث يمكن أن نلخص ذلك في النقاط التالية:

1- إن المنظمة قد تتكلف الكثير نتيجة تجاهلها الالتزام بالمعايير الأخلاقية، ومن ثم يأتي التصرف الأخلاقي ليضع المنظمة في مواجهة الكثير من الدعاوى القضائية وغيرها.

2- تعزيز سمعة المنظمة على صعيد البيئة المحلية والإقليمية والدولية، وهذا له مردود إيجابي على المنظمة.

3- الحصول على شهادات عالمية وامتيازات خاصة، ويقترن بالتزام المنظمة بالعديد من المعايير الأخلاقية في إطار الإنتاج، والتوزيع، والاستخدام، والاعتراف بالخصوصيات

(1) سعد عبد الستار مهدى المهداوى، مرجع سابق، ص 127

والعمل الصادق والثقة المتبادلة، ودقة وصحة المعلومات، لأن الغاية من الالتزام بالأخلاق وفضائلها اكتساب راحة الضمير المهني[1].

إن الحاجة إلى الأخلاق في مجال العمل أمر مهم، فهي تعد الركيزة التي يجب أن نعتمد عليها في العمل ؛لأنها تساهم في رخاء وازدهار المجتمع بأسره، وقد يتعارض ويتنافى مع تأمين مصلحة الشركات التي تخالف الأصول وتخفي الأرباح الحقيقية لديها، ولعل أصدق تعبير على أهمية الأخلاق في الأعمال ما قاله الخبير الإداري الأستاذ نسيم الصامدي حين قال: "مايجب أن تركز عليه كليات إدارة الأعمال هو أخلاق العمل والضمير المهني، فالأخلاق ليست مادة أكاديمية، بل هي أساس ترتقي عليه الأجيال القادمة من القادة والمديريين، ويجب أن تكون الأخلاق مادة إلزامية بكليات العلوم الإدارية"[2].

تجلت الحاجة إلى أخلاقيات الأعمال بعد أن سيطر العلم على مقاليد الأنشطة الاقتصادية، وأصبح العالم أشبه بالقرية الصغيرة نتيجة للتطور التكنولوجي في مجال الاتصالات، مما ترتب عليه الانسياب السريع للمعلومات والثقافات التي أدت إلى زعزعة الكثير من القيم السائدة في المجتمعات باختلاف تركيباتها فأصبحت الحاجة هنا كبيرة إلى دراسة أخلاقيات المهن بعناصرها الأربعة، وهي:

1- **العامل:** فقد ازدادت حاجته إلى خلق الرحمة، والإحسان، والرعاية، بعد أن استُغني عن الأيدي البشرية في بعض المهن والوظائف؛ باتباع نظام الميكنة والآلة، ومع دخول الآليات الخطرة والمعقدة، فضلا عن تضحية العامل بالابتعاد عن أهله ووطنه؛ بسبب الهجرة بحثاً عن العمل.

2- **صاحب العمل:** ازدادت حاجته إلى خلق الصدق، والأمانة، والمبادرة، ملاحقةً للتطور السريع، فلا مكان لمتكاسل.

---

(1) أسامة محمد خليل الزيناتي، مرجع سابق، ص17.

(2) سعيد بن ناصر الغامدي، أخلاقيات العمل -ضرورة تنموية ومصلحة شرعية، كتاب شهري محكم، يصدر عن الإدارة العامة للإعلام والثقافة، رابطة العالم الإسلامي، السنة الخامسة والعشرون، العدد 242، 2010م، ص42.

3- **المستفيد أو المستهلك:** ازدادت حاجته إلى خلق الإتقان، والنصح، واللياقة، بعد أن تعددت المنتوجات وتشابهت أشكالها وتفاوتت قيمها وقيمتها، وازدادت الإجراءات المتبعة.

4- **المجتمع:** ازدادت حاجته إلى خلق التعاون، والعلم، وحسن السمعة، نظرا لارتباط نسبة الصادرات بحسن السمعة الإنتاجية، والإتقان، التي لا تكون إلا باتباع القواعد العلمية مع تعاون العاملين والمؤسسات للصالح العام[1].

وقد كشفت نتائج إحدى الدراسات وجود علاقة دالة بين الأخلاقيات والقدرات الإبداعية، حيث كانت هذه العلاقة من الوضوح، بحيث تشير إلى انتظام الأخلاقيات كعناصر مهمة وأساسية في البناء الشخصي للفرد المبدع، أو كمناخ نفسي تنتظم في ظله ممارسة الأداء الإبداعي، فقد تبين أن المرتفعين في الأداء الإبداعي يحصلون على درجات مرتفعة على عدد من الأخلاقيات، مثل: الإنجاز، والاستقلال، والصدق، والاعتراف...مقارنة بالمنخفضين في الأداء الإبداعي[2]، تشير الباحثة إلى أن الواقع الذي نعيشه الآن لم يعد فيه مجال للأخلاق، فالأخلاق استبدلت بالأخلاق النفعية أو الميكافيلية التي تبرر الوسيلة للوصول إلى الغاية التي تريدها، فمثلاً ما يقوم به الإعلامي من تحريف وتزوير للحقائق، وكذلك الوسائل الإعلامية وما تنشره من مواد تخالف القيم والعادات والتقاليد المجتمع يزيد من الانحلال الأخلاقي، فيصبح المجتمع هو الضحية لعدم التزامها بأخلاقيات المهنية ولكي تؤدي الوسيلة الإعلامية واجبها لابد لها الالتزام بأخلاقيات الإعلام، أذكر ذلك دون أن أقع في خطأ التعميم.

من مظاهر إحترام أخلاقيات المهن والأعمال توافر مجموعة من الواجبات التي يجب اتباعها عند الممارسة المهنية والتي يمكن أن نلخصها في النقاط التالية:

1- احترام المهني لقيم وعادات المجتمع.

---

(1) سعد الدين هلالي، المهنة وأخلاقها، مجلس النشر العلمي، ط1، جامعة الكويت، 2006م ص241- 242، بتصرف من الباحثة.

(2) عبد اللطيف محمد خليفة، ارتقاء القيم -دراسة نفسية، عالم المعرفة، أبريل 1992م، ص18، بتصرف من الباحثة.

2- احترام المهني للجمهور، وتقديم كل خدمة ممكنة له ضمن الإطار الذى يحدده النظام والقانون.

3- عدالة المهني وعدم تحيزه لأحد في معاملته مع الموظفين، وذلك أثناء تقديم خدماته للجمهور.

4- عمل المهني من أجل المصلحة العامة، وتفضيلها على المصلحة الخاصة.

5- احترام الأنظمة والقوانين وتطبيقها على الجميع من دون تمييز.

6- احترام وقت العمل والدوام اليومي، والتقيد به عند الحضور للدوام من بدايته وحتى نهايته.

7- بذل الجهد الممكن بجد وإخلاص في العمل؛ لتحقيق أكبر قدر من الإنتاج اليومي لرفع مستوى المؤسسة والنهوض بها في أقل وقت ممكن وبأقل قدر من التكاليف[1].

إن اخلاقيات العمل أمر ضروري للرقي وتحسين العمل، ولابد أن تكون أخلاق المهني قائمة على الالتزام والرقابة الذاتية المتمثلة في صحوة الضمير. وأن "تضافر الجهود من قبل المهنيين واجب يفرض عليهم العمل على وضع ميثاق لأخلاق المهنة، يشمل حقوقهم وواجباتهم، ويمكن تطبيقه وفق متطلبات العصر مع حماية المهنة من الدخلاء، واشتراط التخصص في العاملين فيها، وهي شروط يجب أن يحتويها الميثاق"[2]. من خلال ما سبق يتضح لنا مدى حاجة العمل للأخلاقيات، والتي من المفترض الالتزام بها، ولذلك يجب على المهنيون وضع جملة من القواعد المهنية الأخلاقية وإلزام أنفسهم بإتباعها.

خامساً: المعايير الأخلاقية للسلوك المهني:-

(1) محمد الصيرفى، أخلاقيات الموظف العام، العدد الرابع، دار الفتح، الإسكندرية، (د ت)، ص13-14 .

(2) كمال عبدالحميد الزياني، مرجع سابق، ص134.

إن الالتزام بالمعايير الأخلاقية يعني تقيد السلوك المهني بكافة القرارات والأسس التي توضع من قبل المسؤولين في العمل ؛ ليسير عليها المهني عند تأديته لعمله، فنكران الذات مثلاً يفسر مدى الالتزام بالمعايير المطلوب اتباعها عند أداء المهام والواجبات، وسيؤدي هذا إلى أن يكون سلوك المهني سلوكاً مميزاً، بمعنى أن تُؤدى المهن بحسب ما هو مخطط لها، حتى يتم تحقيق الأهداف المرغوب في تحقيقها، سواء بالنسبة إلى المهن بشكل خاص أو للمؤسسة بشكل أعم، وهذا يعني "أن السلوك الأخلاقي هو السلوك الذي يتماشى مع المعايير والقواعد الإجتماعية المقبولة في المجتمع، وإن الذي لا يتطابق مع تلك المعايير يعد غير مقبول، لأن السلوك الأخلاقي في المهن يمثل ترجمة لأخلاقيات المهنة، من وجهة نظر مجتمع تلك المهنة بحيث تكون معاييره وأخلاقياته منسجمة مع القواعد المقبولة في ذلك المجتمع"[1].

إن السلوك يكون خيراً متى اتفق مع تلك المعايير الأخلاقية، ويكون شراً متى اختلف مع تلك المعايير، والسؤال الذي يطرح نفسه هل المعايير الأخلاقية مطلقة أو متغيرة؟ تختلف نظرة المعايير حسب المدارس والمذاهب، فقد حاول الإنسان منذ أقدم العصور معرفة المعايير أو المقاييس التي يستطيع الأنسان من خلالها المعرفة أو التمييز بين فعل الخير والشر، "فظهرت العديد من المذاهب والمدارس، حيث نجد أصحاب المذهب الحدسي يتفقون على وجود قوانين عامة مطلقة تخضع لها خيرية الأفعال وشريتها، وأن الخير والشر مرهونان ببواعث الأفعال لا بنتائجها وآثارها، إلا أنهم يختلفون فيما إذا كان هذا الفعل نابع من العقل أو خارجه، حيث أنهم رأوا بأن قواعد الأخلاق لا تحتاج إلي برهنة أو إثبات، لأن الإنسان يدرك ما إذا كان الفعل خيراً

(1) صدام محمد محمود، علي إبراهيم حسين، محمد حامد أحمد، أثر المعايير الأخلاقية للمحاسب الإداري في جودة معلومات وتقارير المهنة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاإقتصاد، جامعة تكريت، المجلد 4، العدد 7، 2011م، ص407.

أو شراً بمجرد النظر إليه، كما أن فعل الخير أو الشر يكمن في طبيعة الفعل ذاته، وكذلك عَدُّوا الضمير قوة فطرية عامة، تصلح للحكم على خيرية الأفعال وشريتها في كل مكان وزمان"[1].

أما التجريبيون فيرون أن "أساس المعيار الأخلاقي الخبرة والتجربة، أي أنه يتمثل في الآثار والنتائج التي تنتج عن القيام بالفعل والسلوك، وهذا ما جعل رؤيتهم للمعايير الأخلاقية بإعتبار أنها نسبية ومتغيرة"[2]، ترى الباحثة إن المعايير المطلقة تتناسب مع مهنة الإعلام، فمعايير الصدق، والنزاهة، والشفافية تتماشى مع أخلاقيات مهنة الإعلام لأن هذه المعايير لا تتغير بل هي ثابتة في كل زمان ومكان، وتعتبر خيرة في ذاتها، فمثلاً صدق الإعلامي وإتباعه لفضيلة الصدق فسوف يجعله يحافظ على شرف المهنة وسمعتها، وتجعل من الإعلامي ناجح مهنياً، وملتزم بأخلاق المهنة، كما أن هذه المعايير مهمة لكل المهن وليست مقتصرة على مهنة الإعلام فقط.

إن علم الأخلاق علم معياري، يبحث في ما يجب أن يكون ولا يقتصر على ماهو كائن، "ويهتم بوضع القواعد والمعايير الأخلاقية التي تجعل من السلوك متماشياً مع القيم والأخلاق، حيث تهدف الأخلاق إلى تنظيم سلوك الأفراد في شتى المجالات والميادين لأجل تنظيم المجتمع وقيادته إلى السعادة والرفاهية، فالسلوك المهني عندما يقوم بأعمال تخالف المعايير الأخلاقية، يؤدي بالأخلاق إلى رفض السلوك أو العمل، وتبعاً لذلك يكون على المهني الالتزام بالقيم والمبادئ الأخلاقية السامية، لأن الأخلاق قد تكون ثمرة العلوم وماتحققه، كما قال الفيلسوف الفرنسي ديكارت (ت: 1650م) "العلوم جميعاً شجرة جذورها الميتافيزيقا، وجذعها الفيزياء، وفروعها الكيمياء والفلك والطب، وأما ثمارها علم الأخلاق"[3] وتشير الباحثة إلى مدى أهمية الأخلاق في حياتنا العملية والمهنية، فالسلوك المهني مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأخلاق، وأن ما

(1) أبو بكر إبراهيم التلوع، مدخل إلى علم التفسير، مرجع سابق، ص233.

(2) المرجع السابق، ص233.

(3) المرجع نفسه، ص235.

ذهبت إليه الأخلاق النسبية بخصوص تباين المعايير الأخلاقية، ورفضها للمعايير المطلقة، قد يؤدي إلى تناقض في السلوك المهني، ينتهي بعدم وجود معايير تحكمه، مما يؤدي إلى ممارسة سلوكه من خلال ما يراه مناسباً له، وذلك "يؤدي إلى عدم التوازن والترابط في المهنة الواحدة، وماينتج عنه من فوضى، ولايمكن أن تقوم بدورها المطلوب لأن مايراه هذا خيراً قد يراه الآخر شراً، فلابد من معايير ثابتة تحكم السلوك وتكون عامة لكل الناس"[1].

إن السلوك المهني لا يمكن أن يكون جامداً ثابتاً، بل هناك بعض العوامل التي تتدخل فتجعله يخضع لبعض المتغيرات، منها:

1- إنه سلوك مسبب، فلكل سلوك سبب وحتى نستطيع تفسير سلوك الفرد لابد من البحث وراء أسبابه.

2- سلوك موجه نحو تحقيق هدف معين.

3- سلوك له دافع يدفع بالفرد للاتجاه إلى ناحية دون الأخرى، أي أن هناك حاجات أو رغبات أو قوى تؤثر على سلوك الفرد وتحدده[2].

إن المعايير الأخلاقية هي التي تحدد ما يجب على الممارس اتباعه، وما ينبغي أن تتوفر لديه من معارف وخبرات وقاعدة علمية وعملية، والتي تزوده بالقدرة على حل المشاكل، كما أنها "تتضمن قيماً أخلاقية يتوجب الالتزام بها والعمل وفقاً لها، وأهم ما يميز السلوك الأخلاقي المهني هي الأمانة وحب الخير؛ لأن السلوك المهني الذي يبتعد عن مبدأ الأمانة في أداء المهنة يُعدُّ مخالفاً للقواعد الأخلاقية والمهنية، وعدم التزامه بمبدأ الأمانة، لأن تطبيق القواعد والقوانين بأمانة ونية حسنة، يعتبر سلوكا حسناً، ومن ثم يؤدي هذا السلوك إلى رضى النفس، ويكون رضاها بمثابة المكافأة لها حتى ولو لم ينتج عن هذا الرضى منفعة مادية، فالمجانية

(1) رمضان الصباغ، الأحكام التقويمية في الجمال والأخلاق، دار الوفاء، ط1، الإسكندرية، 1998م، ص209.

(2) صلاح الدين محمد عبدالباقي، السلوك التنظيمي، الدار الجامعية، (د ط)، الإسكندرية، 2001م، ص15.

تحقق للإنسان أحياناً كثيرة كسباً معنوياً، والعمل من أجل الغير هو عطاء بامتياز، لأن العمل لا يقتصر على كسب المال فقط"[1]. وتختلف الباحثة هنا مع القول بأن المجانية تحقق الكسب المعنوي، حيث تظهر الوقائع الإنسانية في مجتمعنا تحديداً إساءة استعمال المجانية، يظهر ذلك بوضوح في أعمال التخريب وسوء الاستعمال لبعض الخدمات.

إن الواجب المهني يجب أن يكون متفقاً مع أخلاقيات المهنة التي تتجسد في الأفعال، لأن هناك مشاكل وانحرافات عدة تحصل نتيجة عدم الالتزام بالسلوك المهني والأخلاقي، ويترتب على "السلوك المهني مسئوليات أخلاقية وأخرى قانونية، ففي حالة عدم التزام المهني بالواجبات المتعلقة بمهنته فإنه يتعرض للمساءلة القانونية من قبل الجهات الرسمية المشرفة على ممارسة المهنة، كالنقابات أو الوزارات التي يتبعها المهني، فلكل مهني مساراً مهنياً لا يجوز الخروج عنه لأنه بمجرد الخروج عنه يكون فعلاً وسلوك يتعارض مع أخلاقيات المهنة، إن الهدف من ربط المهنة بالمسؤولية القانونية هو ضمان التزام صاحب المهنة بالواجبات المهنية، وبذلك تكون المسؤولية القانونية نوعاً من الرقابة الداخلية التي تمارسها السلطة المشرفة على المهنة، فمثلاً الطبيب الذي يصف دواء ضاراً مؤذياً لمريضه يكون خارجاً عن الواجبات القانونية لمهنته، وأما المسؤولية الأخلاقية فتتمثل في عدم الغش في العمل، وعدم الإخلال بشرف المهنة وآدابها"[2].

لذا فإن المهني ينبغي أن يتصف بقدرات تمكنه من التمييز بين ما يجب وما لا يجب، بحيث يحتكم إلى المنطق، ويقول الحق ويفعل الصواب، إذ يجب أن يفصل بين العوامل الذاتية والعوامل الخارجية للمواقف، على سبيل المثال الإعلامي، عليه الإخلاص في عطائه وما يقدمه للمشاهدين والمستمعين، وذلك بالتمسك بالأخلاق النبيلة والمثل العليا، والابتعاد عن الانفعال والغضب، والتضليل والكذب، وأن يتقبل الرأي والرأي الآخر برحابة صدر، فالالتزام

(1) جان بولس وأخرون، مرجع سابق، ص61-62.

(2) إبراهيم ناصر، مرحع سابق، ص315.

بمعاييروأخلاقيات المجال الإعلامي يعود بالنفع للفرد والمجتمع، لأن مهنة الإعلام فرضها الواقع المتمثل في التطور الهائل في مجال الاتصالات وتحول العالم إلى مجتمع صغير[1].

إن الالتزام وضبط السلوك المهني، وضمان عدم انحرافه يكون عن طريق استخدام المبادئ والقوانين، والسلوك الذي يكون مطابقاً للمعايير الأخلاقية يؤدي إلى زيادة مهارة العاملين، وزيادة إنتاجهم ومساعدتهم على إنجاز أعمالهم في الوقت المطلوب، والتقيد بمواعيد العمل.

بعض المعايير الأخلاقية للسلوك المهني:

1. العلم بالقانون: ففي الولايات المتحدة مثلاً يجب على أعضاء المجتمع المهني أن يفهموا ويلتزموا بجميع القوانين والقواعد واللوائح لمعهد CFA* الصادرة عن أي حكومة أو جهة رقابية أو إدارة تراخيص، أو النقابة المهنية التي تخضع لها أنشطتهم المهنية، وفي حالة تضارب اللوائح وجب على الأعضاء والمرشحين أن يلتزموا بالقوانين، أو القواعد أو اللوائح الأكثر صرامة، ويجب على الأعضاء والمرشحين ألا يشاركوا عن قصد، أو أن يساعدوا في أي مخالفة لمثل هذه القوانين أو القواعد، أو اللوائح، وأن يبتعدوا عن ذلك.
2. الاستقلال والموضوعية: يجب على المهنيين أن يستخدموا قدراً كافياً من الرعاية والحكمة لتحقيق الموضوعية والاستقلالية والمحافظة عليها في أنشطتهم المهنية، ويجب على الأعضاء والمرشحين أن لا يعرضوا، أو يطلبوا، أو يقبلوا أي هدية، أو فائدة، أو تعويض أو أجر قد يؤثر على استقلاليتهم أو موضوعيتهم، أو على استقلالية أو موضوعية غيرهم. فالهدايا قد تأخذ شكل الرشوة وهي من المخالفات الجسيمة والموجبة للعقوبة.
3. سوء العرض. على المهنيين ألا يقوموا عن دراية بسوء عرض التحاليل المالية، أو التوصيات، أو الإجراءات، أو الأنشطة المهنية الأخرى.

---

(1) محمد التونجي، أخلاقيات المهنة والسلوك الاجتماعي، دار وائل، ط1، الإردن، 2011م، ص319. بتصرف.

* معهد المحاسبين الماليين بالولايات المتحدة الأمركية .

4. سوء السلوك. يجب على الأعضاء والمرشحين ألا يشاركوا بأي سلوك مهني يتضمن خيانة الأمانة، أو الاحتيال، أو الخداع، أو القيام بأي عمل يمكن أن يكون له أثر مغاير على سمعتهم أو نزاهتهم أو كفاءتهم المهنية[1].

وترى الباحثة أن كل شخص ينبغي أن يَتَحلَّى بالمعايير الأخلاقية، فإن على إدارة أي منظمة أن تضع ضوابط وجزاءات تجعل الموظفين يلتزمون بها، فهناك من المهنيين من هو مؤمن بأخلاقيات العمل ومنهم من لا يكترث بها، ومن مصلحة المنظمة أن تجعل الكُل يلتزم بها بناء على لائحة أو ميثاق يوضح المعايير الأخلاقية من منظور المنظمة، بحيث تكون ملزمة لكل العاملين، وبحيث تكون هناك عقوبات رادعة لمن يخالفها، وفي مجال الإعلام تحديداً ترى الباحثة ضرورة أن يسعى الإعلامي للتفوق في مهنته وذلك من خلال الالتزام بأهم المعايير الأخلاقية التي تتمثل في الصدق، والنزاهة، والموضوعية وغيرها، لأن نجاح الإعلامي متوقف على مدى ارتباطه بهذه المعايير لأنها تحدد السلوكيات الأخلاقية التي يجب الإلتزام بها في أدائه المهني، بحيث يكون مستقل في عمله ولا يخضع لأي تأثير لأن الصدق، والموضوعية، والنزاهة عبارة عن معايير أخلاقية.

التعقيب:

ومن خلال ما سبق عرضه تبين للباحثة أن أخلاقيات المهنة ليست أخلاقاً ذات قواعد جامدة، بل هي أخلاق مصدرها الفطرة الإنسانية والطبيعة التي جبل عليها الإنسان منذ أن أوجده الله على هذه الأرض، وهذه الطبيعة زادت قوتها من عصر إلى آخر، بحيث أصبح هناك ضرورة

(1) CFA institute, 2014, www.Cfainstitute.org.

ملحة لتدريس الأخلاق المهنية، مما زاد في تعزيز قيمة الأخلاق المهنية ومكانتها إن الأخلاق المهنية هي أفعال وسلوكيات مرتبطة بالجانب القيمي، والمثل العليا الخاصة بشخصية المهني في المقام الأول، وكذلك بالقواعد والقوانين واللوائح التي تضبط العمل المهني التي تأتي في شكل ميثاق شرف يضمن الإلتزام بقواعد الممارسة المهنية لأن الميثاق يعد بمثابة الدستور التي يلزم المهني بإتباعه حتى لا يخالف قواعد المهنة وأدبياتها.

وإن أساس المناخ الأخلاقي هو الوعي الأخلاقي، حيث أن المأزق الأخلاقي دائماً يحدث في موقع العمل، لذلك فإن بعض المهنيين يحتاجون إلى المساعدة لتحديد المسائل الأخلاقية أو غير الأخلاقية، ويحتاج المهنيون أيضاً لإرشادهم إلى السلوك المهني، كاستجابة للمواقف المختلفة لإتخاذ القرار الأخلاقي، والطريقة المثلى لنشر القواعد الأخلاقية التي ترغب في وجودها داخل المجتمع المهني والتي يجب أن تحدد أنماط السلوك الأخلاقي المهني، ويعلق في مكان بارز لجميع العاملين، إن هذه الطريقة توضح السلوك المرغوب، ويجب أن توضح أيضاً القوانين والتعليمات التي يجب أن يطيعها المهنيون ويتعرضوا للعقاب إذا خالفوها، إن مصطلح "أخلاقيات المهنة" يرتكز على مبدأ اجتماعي يكون فيه الفرد مسؤولاً عن العمل الذي يؤديه، وينطلق من إيمان راسخ بأن للعمل قيمة جوهرية يجب احترامها والإصرار على تنميتها، وأنه يساعد في تقدم الأمم، وعادَة ما ترتبط أخلاقيات العمل بالأفراد الذين يعملون بجدٍ ويحسنون الصنع في عملهم.

وسوف نعرض في الفصل التالي إلى السلوك المهني والأخلاقي المنتظر من الإعلاميين في وسائل الإعلام التي يديرونها سواء أكانت هذه الوسائل خاصة أو عامة، وقبل التعرض لأخلاقيات وسلوكيات الإعلام والإعلاميين، ستكون لنا وقفة مع تعريف الإعلام ووسائله وأنواعه.

الفصل الرابع

الحاجة إلى الأخلاق في مهنة الإعلام

تمهيد:

أولاً: تعريف الإعلام في اللغة والاصطلاح.

ثانياً: نماذج من الوسائل الإعلامية.

ثالثاً: المقارنة بين أنواع الإعلام وأوجه التلاقي والاختلاف.

رابعاً: تحليل لبعض المواقف غير الأخلاقية في مهنة الإعلام في ضوء نظريات الفضيلة والواجب والمنفعة.

خامساً: الآثار المترتبة على مخالفة أخلاقيات مهنة الإعلام.

تعقيب:

تمهيد:

عرضنا في الفصل السابق المهنة وأخلاقياتها والقيم الأخلاقية ودورها في تكوين أخلاقيات المهنة وأوضحنا حاجة المهن والأعمال إلى الأخلاق، وبيّنا الأسس التي يجب أن يكون عليها السلوك المهنى، ومدى اتباعه للقيم الأخلاقية في الممارسة المهنية، ونعرض في هذا الفصل بالدراسة والتحليل لأخلاقيات الإعلام، ومدى تمسك الإعلام بأخلاق المهنة، إن السؤال الذى يطرح نفسه هنا هو: هل الإعلام بوسائله المختلفة ملتزم بأخلاقيات المهنة أم لا؟ إن الإجابة عن هذا السؤال ستظهر حقيقة ما يحدث في مجال الإعلام ومدى تمسك الإعلام بمختلف أنواعه بأخلاقيات الممارسة المهنية.

إن مهنة الإعلام من أهم المهن التى تؤثر في الرأى العام، لذلك على الإعلامى أن يخضع للمعايير التى تنظم مهنته، لأن التطور التقني الهائل في مجال الإعلام يحتم على الإعلامي الإلتزام بالمعايير الأخلاقية، حتى يرتقي بمهنته فيبتعد كلياً عن الأكاذيب، ويكون صادقاً في نقل المعلومات من دون أي تزيف ؛لأننا اليوم أمام عصر الانفتاح الإعلامي، حيث وسائل الإعلام أصبحت تعبرالحدود بلا حواجز ولاقيود تحول دون وصول رسائلها ومضامينها، وتنتقل من مجتمع الى آخر خصوصا من خلال الإرسال والاستقبال عبر الأقمار الاصطناعية، والقنوات الفضائية، والتى تُعدُّ من أخطر الوسائل الإخبارية والإعلامية، لما تتمتع به من خصائص وأمكانات لاتتوفر فى وسائل أخرى، حتى أصبحنا أسرى لإعلام موجه، ولا مناص لنا من التعامل معه، والمفروض علينا شئنا أم أبينا، فالعمل الإعلامى يعد أحد ركائز الاتصال البشرى الذي ينطوي على تبادل الرسائل بكافة أشكالها من دون عوائق.

أولاً–تعريف الإعلام في اللغة والاصطلاح:–

1– الإعلام في اللغة:

الإعلام "مصدر لفعل أعلم وهو رباعي، وأعلم من العلم الذي هو إدراك الشيء على حقيقته واعلمته وعلمته في الاصل واحد إلاَّ أن الإعلام أختص بالأخبار السريعة وأما التعليم أختص بتكرير وتكثير حتى يحصل منه أثر في نفس المتعلم"[1]، وجاء في تاج العروس "وأعلمه إياه فتعلمه وهو صريح في أن التعليم والإعلام شيء واحد في الأصل"[2]، كما جاء في لسان العرب "إستعلم لي خبر فلان وأعلمنيه حتى أعلمه وأستعلمني الخبر فأعلمته إياه وعلم الأمر أتقنه "[3]، والإعلام في اللغة التبليغ، ويقال بلغت القوم بلاغاً أي أوصلتهم الشيء المطلوب، في قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ القَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾[4].

2– الإعلام في الاصطلاح:

تعددت التعريفات التي وضعها الباحثون والمختصون في مجال الإعلام حول تعريف الإعلام إصطلاحاً فعرّفه محمد منير حجاب في معجمه الإعلامي بأنه "تلك العملية التى يترتب عليها نشر الأخباروالمعلومات الدقيقة التى ترتكز على الصدق والصراحة، ومخاطبة عقول الجماهيروعواطفهم السامية، والارتقاء بمستوى الرأى، ويقوم الإعلام على التنوير والتثقيف، مستخدماً أسلوب الشرح والتفسيروالجدل المنطقي"[5]، هذا ما يجب أن يكون ولكن الكائن شيئ آخر أحياناً.

أما إبراهيم إمام فيعرّفه بأنه"تزويد الناس بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة التى تساعدهم على تكوين رأي صائب في واقعة من الوقائع، أو مشكلة من المشكلات،

---

(1) الراغب الأصفهاني، مفردات غريب القرآن (علم)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1961م، ص343.

(2) محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (علم)، دار الفكر للطباعة والنشر، ج8، ص405.

(3) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج12، ص418.

(4) سورة القصص، الآية 51.

(5) محمد جمال الفار، المعجم الإعلامي، دار أسامة، ط1، الأردن، 2006م، ص 27–28.

بحيث يعبر هذا الرأي تعبيراً موضوعياً عن عقلية الجماهير واتجاهاتهم وميولهم"[1]، ويشير في تعريفه هذا إلى أن الإعلام يهدف إلى خلق رأي صائب قائم على الاختيار والمعرفة الواضحة، التي أساسها الصراحة والدقة والموضوعية.

ومن خلال هذين التعريفين تستنتج الباحثة مايأتي:

1-يختص الإعلام بتقديم المعلومات واستخدامها في تغيير مجرى التفكير عند الأفراد والجماعات.

2-مهمة الإعلام نشر الأخبار والمعلومات بطريقة مباشرة أوغير مباشرة، وذلك عن طريق وسائله ؛ لتزويد الإنسان بالمعلومات التى تمكنه من اتخاذ المواقف التى يراها ملائمة

3-ليس للإعلام تعريف جامع مانع يتفق عليه، نظراً لإختلاف المفاهيم والفلسفات التى تحكم أنظمه الحكم وتوجه الفكر.

ويمكننا القول بأن "الإعلام في حقيقة الأمر هو سلاح ذو حدين، وتتوقف درجة فاعليته على مهارة وقدرة وخبرة مستخدمه، بمعنى إذا التزمت بأخلاقيات المهنة فإنها تنهض بالمجتمع والعكس صحيح"[2]، وللإعلام الحقيقي الملتزم والناجح خصائص ومميزات يمكن أن نلخصها في ما يأتي:

1-نشاط اتصالى مكوناته الأساسية المعلومات والرسالة الإعلامية.

2-يتسم بالصدق، والدقة، والصراحة، وتقديم الحقائق الثابتة، والأخبار الصحيحة من دون تحريف بِعَدِّ البث المرئي أو المسموع أوالمكتوب يكون للأحداث الواقعية. (ما يجب أن يكون).

---

(1) إبراهيم إمام، الإعلام والإتصال بالجماهير، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 1961م، ص12.

(2) مسعود حسين خليفة التائب، بحث منشور، الدعاية الغربية ضد الاسلام وسبل الرد عليها، المجلة الليبية للدراسات، دار الزاوية للكتاب، العدد الاول، الزاوية، 2013م، ص120.

3-يتصف بأنه التعبيرالموضوعي عن عقلية الجماهير.

4-يسعى إلى محاربة التحيزات والخرافات، والعمل على تنويرالأذهان

5-يستهدف الإعلام التبسيط والشرح والتوضيح للحقائق.

6-يتأثر الرأى العام تأثيراً إيجابياً بالجهود الإعلامية، حيث تسعى هذه الجهود عن طريق مخاطبة العقول والعواطف السامية على الجمهور إلى تنوير الرأى العام وتثقيفه[1].

وقد أصبح الإعلام "يمثل جزءاً أساسياً من حياتنا اليومية، فهو يقوم بدور كبير فى تشكيل حياة الإنسان وكيانه ومنذ أن أُدخلت التكنولوجيا إلى المجتمعات عبر وسائل الإعلام أدت إلى تغير الكثير من العادات والتقاليد الموروثة للشعوب"[2]، وإجمالاً نستطيع القول أن "الإعلام الصادق يزود الجمهور بالأخبارالصادقة والحقائق الثابتة والموضوعية، بحيث تساعدهم على بلورة آرائهم واتجاهاتهم نحو القضايا والمشكلات"[3]، وكل ذلك ينسجم مع الممارسة الأخلاقية للمهنة.

إن الإعلام في وقتنا الحاضر "أصبح علما وفناً ورسالة، وسلاحا ذو حدين، وقد ازدادت خطورته مع التطور التقنى الهائل الذى شهده الإعلام، من خلال تأثيره على الجمهور"[4]، كما أن مهنة الإعلام قادرة على "تعليم الشعوب أنماطاً جديدة للتفكير والسلوك إذا أحسن توجيهها تصبح أداة قوية في إثراء القيم الأخلاقية والدينية للمجتمع الفاضل حيث لكل مهنة ممارساتها التي تساعد المهنيين على إنماء خبراتهم وزيادتها، ولكل مهنة ضوابط للتصرف على أساسها تتحمل المسؤولية من خلال ميثاقها الأخلاقي الذي يدعو منتسبيها إلى عدم النظر للعائد المادي

---

(1) محمد منير حجاب، الموسوعة الإعلامية، دار الفجر، مج 1، ط1، القاهرة، 2003م، ص312.

(2) خيرى الصادق عبدالله ارحومة، دور القنوات الفضائية في تغير بعض العادات التقافية للشباب الليبى، مجلة علمية محكمة، المجلد الاول، العدد السادس، الزاوية، 2014م، ص 259.

(3) ابراهيم إمام، الإعلام الإسلامي في المرحلة الشفهية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1980م، ص28.

(4) عواشه محمد حقيق، الرأى العام بين الدعاية والإعلام، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1994م، ص 154.

بإعتباره الدافع الوحيد للممارسة المهنية، كما أن لكل مهنة ثقافتها الخاصة بها والتي تنظم مهامها وشؤونها"[1].

والإعلام ليس فقط وسائل وأدوات متطورة فدوره لا يتم إلا من خلال كوادر بشرية (إعلاميين) قادرين على التأثير والاقناع وتوصيل الرسائل وهؤلاء الإعلاميين لابد من توفر مجموعة من الشروط فيهم يمكن أن نعرضها في النقاط التالية:

1-نضج الشخصية، وهذا يجعله له القدرة على ضبط انفعالاته.

2-الشجاعة والقدرة على التصرف بالحكمة.

3-الشعور بالمسؤولية.

4-امتلاك ضمير مهني الحي يتحكم في سلوكه.

5-الحرص على حفظ الأسرارالمهنية والشخصية.

6-الإخلاص في العمل وإتقانه.

7-النزاهة والثقة بالنفس.

8-الإخلاص للمهنة وزملاء المهنة[2].

ومن أهم الصفات الأخلاقية لمهنة الإعلام هي "إظهار الحقيقة وعدم إخفائها أو التلاعب بها، فهي الغاية والمحرك للإعلامي وأن الوصول إليها لا يكون بالطرق الملتوية، بل يمكن الوصول إليها عبر طرق صعبة ولكنها سليمة، وتكون مدعاة للسرور وجلب الاطمئنان والتميز ؛لأن الوسائل الإعلامية تسعى إلى الوصول للحقائق عند الناس، سواء أكانت هذه الوسائل مقروءة، أم مسموعة، أم مرئية، لأن الحقائق ليست دوما في متناول من يريدها فلابد من الوصول إليها بشتى الطرق، وذلك يتطلب جهداً ومشقة، أي يجب استعمال وسائل قانونية سليمة

(1) محمد عبدالباقي احمد، المعلم والوسائل التعليمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005م، ص11-12.

(2) ابراهيم ناصر، مرجع سابق، ص87.

للحصول على المعلومات بما لا يمس كرامة الإنسان، بحيث لا يجوز استعمال أساليب الخداع، أو التوريط، أو الابتزاز، أو التلاعب بالأشخاص، مثل التسجيل أو التصوير غير القانوني، فتقديم الخبر والصور تكون بنوع من الحياد، فالنزاهة في الإعلام تعني التجرد من الهوى والاستقلالية في العمل، وعدم الخضوع لأي تأثيرات، وعلى الإعلامي أن يتحمل مسؤولية صحة الأخبار التي ينشرها، فلا يجوز نقل أي خبر من دون التحقق منه أوالتزام الدقة فيه"[1]، وكل ماسبق يمثل التزام واحترام لأخلاقيات المهنة كما يجب أن يكون دافع الإعلامي تحقيق مبدأ الفضيلة في العمل بمقتضى الواجب، فإحساسه بالمسؤولية تجاه مهنته، يجعل ضميره يقظاً ورقيبا عليه، مما يؤدي ترسيخ القيم الأخلاقية لديه، مثل ضبط النفس والاعتدال، وعدم الانسياق وراء المنافع الشخصية والمصالح الخاصة، فالضمير هوخير رقيب لابد من الإخلاص في العمل الإعلامي وإتقانه.

ثانيا – نماذج من الوسائل الإعلامية:-

إن وسائل الإعلام لها دور مهم، فهي "تسهم في تشكيل مواقف واتجاهات وآراء وقيم الأفراد تجاه القضايا والموضوعات المختلفة، وتزودهم بمعلومات صحيحة تقوم بتعزيز بعض القيم والمفاهيم في عقلية أبناء المجتمع، وذلك من خلال الإعلام وما يقدمه"[2]، فهي تعد مصدراً لتلقي المعلومة والخبر.

إن أهم مايجب أن يميز الوسيلة الإعلامية هو "مدى التزامها بالدقة والموضوعية والضوابط الأخلاقية والمهنية، وأن الخروج عن هذه الضوابط يجعل هذه الوسيلة مخالفة لهذه

(1) http://sabiybaban.ocatch.com/media%20ethics.htm

(2) بركات عبدالعزيز محمد، مسؤولية الصحافة العربية اتجاه القيم والنظام الاجتماعي العربي، الفكر العربي، العدد 5، بيروت، 1988م، ص12.

الضوابط الأخلاقية لأن أساس نجاح أي إعلام هو أن يبنى عمله على أساس ترسيخ المبادئ الأخلاقية"[1].

"تنوعت الوسائل الإعلامية في عصرنا الحاضر، لدرجة ألغت معها حاجز الزمان والمكان، وصار لها تأثير في نفوس الناس وأعمالهم، وكذلك زاد تأثيرها في الاتجاهات والمعتقدات، وهو ما جعلها أداة مهمة في التأثير على الأفكار والآراء والسلوكيات"[2]، فهي تقوم بتثقيف وتعليم أفراد المجتمع حول العديد من القضايا المهمة، أو تقوم بتدمير قيمهم وأخلاقياتهم فالأمر مرهون بما تقدمه هذه الوسائل الإعلامية.

كما أنها "تساعد على تثبيت القيم الأخلاقية ودعمها، أو أنها قد تنحرف فتعمل ضدها، وذلك من خلال غرس قيم سلبية محلها، وهذا ما يؤكد أهمية دور هذه الوسائل الإعلامية ومدى التزامها بأخلاق المهنة، ومع التقدم التكنولوجي أصبحت الكثير من وسائل الإعلام تقوم بدور سلبي في تشكيل القيم والاتجاهات، وذلك من خلال تقديمها لمواد تتنافى مع القيم والأخلاق"[3]. حيث نجد بعض من هذه الوسائل قد "انحرفت عن مسارها الحقيقي بمعنى أن هذه الوسائل لم تعد مجرد وسائل للبحث والتعلم والتواصل، بل أصبحت وسائل ارتكاب مخالفات وجرائم، يعاقب عليها القانون أحياناً، وينبذها العقل وغير مقبولة أخلاقياً"[4].

ونعرض هنا بعض الوسائل الإعلامية التي تؤثر في المجتمع سلباً أو إيجاباً حيث يمكن تصنيف هذه الوسائل إلى مقروءة ومسموعة ومرئية.

---

(1) محمد منير حجاب، الإعلام والموضوعية في القرن الواحد والعشرون – رؤية تحليلية نقدية، دار الفجر، القاهرة، 2010م، ص39.

(2) مسعود حسين خليفة التائب، معالجة الصحف الليبية اليومية لقضية المخدرات، مجلة البحوث الإعلامية، مجلة فصلية متخصصة تعنى بأبحاث الدراسات الإعلام والإتصال، مركز البحوث والمعلومات والتوثيق، العدد 53، طرابلس، (ديسمبر)، 2014م،، ص197.

(3) علي أحمد محمد الربيعي، الفضائيات الغنائية العربية ودورها في تشكيل القيم لدى الشباب الجامعي الليبي، قسم الإعلام، أكاديمية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس، 2008م، ص66.

(4) فرج صالح عبدالرحمن، عبدالعزيز محمد البوني، أخلاقيات التعامل مع التقنات الحديثة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 2008م، ص303.

أ – الإعلام المقروء:

تعد الكتب والصحف والمجلات من أهم وسائل الإعلام المقروء؛ لأنها "تعبر عن اتجاهات مختلفة ومتعددة داخل المجتمع ولأنها دائما في متناول يد القارئ، فسهولة الحصول عليها، تتيح له فرصة قراءتها أكثر من مرة، ويمكنه الاحتفاظ بها والرجوع إليها واختيار الوقت المناسب لقرائها، فمعظم الناس يميلون إلى تحصيل المعرفة التي تتعلق بما يجرى حولهم من أمور في شتى المجالات فيحصل الفرد على هذه المعرفة من الوسيلة المتاحة له، والتي من اهمها الإعلام المقروء"[1]. وترى الباحثة أن الإعلام المقروء بدأ ينحسر مقابل غيره من الوسائل الأخرى.

أهم وسائل الإعلام المقروء:

1 – الكتب:

تُعدّ الكتب من الوسائل المقروءة التى يلجأ إليها الإنسان في أي وقت من دون تقيد بالمكان والزمان، وهي "الوحيدة من بين الوسائل التي تسمح للقارئ بالسيطرة على ظرف التعرض والتحكم في التفاعل مع الرسالة طبقاً لظروفه الخاصة، كما أنها تتيح للقارئ الاطلاع على الرسالة التي يحملها الكتاب وتمكنه من الرجوع إليه في أي وقت ؛للاستفادة منه حول مايدور حول الموضوع أو الدراسة، وغالباً مايكون له تأثيراً بسيطاً ومحدوداً، لأنه يحتاج إلى قدرات ذهنية وعقلية عالية لفهم محتوياته وبالتالي إحداث التأثير في شخصية القارئ يكون محدوداً"[2]، إذا القراءة تتطلب مجهوداً عقلياً وعصبياً.

2 – الصحف:

(1) عبدالله المبروك عمر فليفل، القيم التربوية في برامج فضائيات الأطفال العربية، جامعة السابع من أبريل، ط1، الزاوية، 2010م، ص80.

(2) المرجع السابق، ص82.

هي عبارة عن "كلمات مكتوبة ذات تأثير دلالي في القارئ، وتشمل جميع الأخبار والآراء مع حرية التمتع بها في ظل ارتفاع مستوى التعليم والوعى الثقافى، وهذا يجعل الصحف أكثر تناولاً للقضايا الجادة، وأقدر على توجيه الرأي العام، خاصة تلك القضايا التى تحتاج الى مناقشات ومعلومات وحجج وبراهين، ومواد طويلة تحتاج إلى مجهود ذهني للفهم"[1]، وينتظر من الصحافة "تزويد الجمهور بالأخبار الصحيفة والمعلومات السليمة، بحيث تساعد الناس على تكوين "رأى صائب" حول واقعة أو مشكلة"[2]، ولا يقف دور الصحف عند هذه الحد، بل تتجاوز ذلك لمعرفة ومتابعة العادات السلوكية الجديدة للأفراد، وهذا يؤكد لنا مدى "أهمية الصحف باختلاف أنواعها، وعلى الدور الفعال الذي يمكن أن تؤديه، فهي تساهم في إعداد وبناء الإنسان، وتوجيه سلوكه، وتنشر الوعي بين الأفراد، ففي ظل نظرية الواجب الصحفي مطالب بالالتزام بالقيم والمعايير المهنية التي أقرتها مواثيق الشرف الصحفي، فالعمل الصحفي هو حرية التعبير وإبداء الرأي والحق في الحصول على المعلومات والأخبار ونشرها إلا أن هناك واجبات ومسؤوليات لابد من الالتزام بها"[3].

3- المجلات:

وهي من الوسائل المقروءة، وتعد من أهم وأكثر الوسائل المطبوعة لنشر الأخبار بعد الصحف، وهي "تشترك مع الصحف في الكثير من المميزات، ولكنها تختلف عنها في موادها الإعلامية فليس من مهامها نقل الأخبار الجديدة كالصحف، حيث من مهامها إعطاء الآراء

(1) حميد جاعد الدليمي، التخطيط الإعلامي، دار الشروق، عمان، 1998م، ص122.

(2)عمار ميلاد، التحرير الصحفى ومنهجية الموضوعية فى النص الأخبارى، مجلة البحوت الإعلامية، مركز البحوت والمعلومات والتوثيق، العدد53، 2014م، ص25.

(3) فتحي حسين أحمد، أخلاقيات نشر الجريمة في الصحف المصرية الخاصة، رسالة ماجستير غير منشورة قسم الصحافة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2005م، ص 76.

ووجهات النظر والتحليلات المختلفة للقضايا والأحداث بتنوع وتوسع ودقة"[1]، تشير الباحثة إلى أنه على الإعلام المقروء التقيد والالتزام بأخلاقيات وشرف المهنة وأدابها وأسرارها، فإن ما يتم نشره لابد وأن يكون ملتزماً بمقتضيات الشرف، والأمانة، والصدق، مما يحفظ للمجتمع مثله وقيمه، كما يتطلب الالتزام بعدم الانحياز فيما ينشر وضرورة الابتعاد عن نشر الفضائح واستغلال حياة الناس الخاصة للتشهير بهم أو تشويه سمعتهم أو لتحقيق منافع شخصية من أي نوع، وأيضاً "الابتعاد عن نشر الخرافات مثل في قراءة الطالع، والرجم بالغيب، والكهانة التي انتشرت في هذه الأوقات في الكثير من صفحات المجلات والصحف وألفت فيها الكتب، فهذه الأشياء كلها سوف تنعكس سلباً على القارئ وتوجيه سلوكه وكذلك يجب الابتعاد عن نشر الصور الغير أخلاقية لأن كل هذه الاشياء تعد رذائل تتعارض مع أخلاقيات مهنة الإعلام"[2].

ب – الإعلام المسموع:

ظهرت "وسائل الإعلام المسموع (الراديو) إلى جانب وسائل الإعلام المقروء، وتطورت بسرعة كبيرة، واصبح الراديو يغطي العالم كله. وازدادت أهميته بعد ماحرر من السلك الكهربائي، وهيأت فرص حمله واستخدامه في أي مكان"[3]. ويعرفه حسام وفقي محمود بأنه "جهاز يقوم بمخاطبة العقول والتأثير فيها بواسطة الكلمة المسموعة عبر أمواج الأثير"[4]، فهو يخاطب حاسة واحدة بدرجة عالية الوضوح.

---

(1) شعبان أبواليزيد شمس، الاعلان الاذاعي والتلفزيوني، الدار العربية للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2009م، ص89.

(2) شعبان أبواليزيد شمس، الاعلان الاذاعي والتلفزيوني، المرجع السابق، ص89.

(3) حميد جاعد محسن الدليمي، مرجع سابق، ص123.

(4) حسام وفقي محمود، وسائل الإعلام كعامل من العوامل المؤثرة على اكتساب السلوك الرياضي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلوان، القاهرة، 1980م، ص9.

يقصد بالإعلام المسموع "عرض وتقديم المعلومات، والأخبار، والحقائق، والأفكار والأحداث، والآراء عن طريق الراديو، فهو يساعد في مد الأفراد بالمعارف والمعلومات، وهو من الوسائل غير المكلفة، علماً أنها مؤثرة تأثيراً مباشراً وقوياً على مدركات الآخرين"[1].

ويلعب الإعلام المسموع "دوراً مهماً في حياة الجمهور؛ لما له من قدرة فائقة في الوصول إلى المجتمعات عامة، فقيرها وغنيها، حيث يعمل على تطوير الشعوب عامة، النامية والمتخلفة خاصة، وذلك من خلال ما تنقله للجمهور من أفكار وأساليب تقنية مستحدثة، وقيم ومفاهيم مفيدة تستثير الفرد وتعمل على توسيع مداركه وتنمي اتجاهاته الإيجابية"[2]. وفق هذا المنظور فأنه يُعدّ من وسائل الإعلام التي "تسهم في تعليم وتثقيف المجتمع وذلك من خلال توفير أكبر قدر من المعلومات والحقائق وتفسيرها من الناحية الإقناعية، فهو سريع الانتشار ويصل إلى الفرد في أي مكان، ويمتاز بالبساطة والإيجاز، حيث ترتبط الكلمة بالموسيقي والمؤثرات الصوتية بطريقة لا يمل الفرد سماعها ولا تحتاج إلى جهد منه"[3].

إن أهم ما يميز الإعلام المسموع عن المقروء "إنه يستطيع تعليم الأميين الذين لا يعرفون القراءة، وذلك من خلال ما ينقله لهم باستمرار ما يحدث في المجتمع، وما ينبغي عليهم عمله أي لا يقتصر على الفئة المتعلمة فقط، لقد ثبت مدى فاعلية الإعلام المسموع في التأثير الواضح على الأفكار والاتجاهات والسلوك، ولا يقتصر دوره على مجرد عرض الآراء والأفكار بل تعداه الى التأثير في الاتجاهات لتدعيمها أو تبديلها، ومن ثم يعد من الوسائل التي تمكنه من الوصول بسهولة إلى جميع السكان متخطياً حواجز الأمية والحواجز الجغرافية، كما أنه يستطيع أن يصل إلى جماعات خاصة، مثل الأفراد من كبار السن، والأطفال، والأقل تعليماً، والمتعلمين، وغير

(1) السيد عبدالفتاح عفيفي، بحوث في علم الاجتماع المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996م، ص250.
(2) ناظم خالد الشمري، الإعلام الاقتصادي، دار أسامة، ط1، عمان، 2012م، ص199.
(3) عبدالله المبروك عمر فليفل، مرجع سابق، ص85.

ذلك من الجماعات المختلفة التي قد يصعب الوصول إليها بوسائل الإعلام الأخرى"[1]، ترى الباحثة بأن الإعلام المسموع (الراديو) أصبح جله لغايات نفعية فعلى سبيل المثال الإعلانات التي نسمعها لترويج سلع معينة وما يداع من أخبار ليست صحيحة، حيث ابتعد الإعلامي عن الفضائل في ممارسة مهنته ولم يقم بواجبه، بل لجأ الى الترويج والكذب من أجل مصالح شخصية ولم يلتزم بالأداب والقيم الأخلاقية والمهنية.

ج-الإعلام المرئي:

الإعلام المرئي يعد من أكثر "وسائل الإعلام انتشاراً ويتمتع بمميزات لا نجدها في وسائل الإعلام الأخرى من خلال ما يقدمه من مادة إعلامية من خلال تصوير الحياة وتنمية المجتمعات وقدرته على التأثير، وكذلك نشر الأفكار وتداولها وذلك من خلال تزويد الجمهور بخبرات ومعلومات تساعدهم على التصرف والتكيف مع مجريات الأحداث، كما أنه يعمل على طرح قضايا المجتمع للحوار والنقاش، إضافة إلى قدرته على جذب انتباه الأفراد وتوجيه تركيزهم في قضايا محددة"[2].

إن الإعلام المرئي من أهم الوسائل الحديثة، فهو وسيلة سمعية بصرية. "جمعت بين إمكانيات الصحف والراديو في وقت واحد، وهو كثيرا مايستخدم كوسيلة تثقفية، تربوية، أخلاقية، تنمي الحس الأخلاقي بما تقدمه من برامج وموضوعات أخلاقية ذات فائدة للجمهور"[3]، وهذه هي الرسالة الحقيقية للإعلام الهادف والملتزم بأخلاقيات الممارسة المهنية.

وقد ظهرت العديد من الفضائيات من خلال البحث عبر الأقمار الصناعية* ويقصد بها "إرسال البرامج المرئية أو استقبالها بواسطة الأقمار الصناعية عن طريق شبكات أرضية ترسل

---

(1) محمد جاد أحمد، الإعلام الفضائي وآثاره التربوية، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، ط1، الإسكندرية، 2010م، ص180.

(2) علي محمد شمر، الاتصال الدولي والتكنولوجيا، مطبعة الإشعاع، ط1، الإسكندرية، 2004م، ص26.

(3) سهير جاد، عبدالعزيز شرف، وسائل الإعلام-الاتصال الاقناعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2003م، ص129.

* الاقمار الصناعية هي عبارة عن جسم معدني على هيئة كرة او اسطوانة تمتد منها قضبان معدنية وهوائيات للاستقبال والارسال وبداخل الجسم حاسبات الكترونية بالغة التعقيد وتسجل وترصد وترسل المعلومات والصور من والى محطات التتابعة الارضية.

وتستقبل من أحد الأقمار الصناعية، على أساس تنسيق تكنولوجي خاص"[1]. ومن هنا "أدت إلى سرعة تدفق المادة الإعلامية وقوة تأثيرها، حيث أصبحت الكثير من شركات البث الإعلامي لا يهمها سوى منفعتها الخاصة من خلال تحقيق الربح المادي دون مراعاة القيم الأخلاقية"[2].

فهي سلاح ذو حدين، "فهناك برامج مفيدة تعود بالنفع على الجمهور، وملتزمة بالأخلاقيات فيما تقدمه من برامج، كما أن عدم إلتزام بعض هذه الفضائيات بأخلاقيات الإعلام أضراراً بالغة على السلوك، وذلك من خلال عرض البرامج غير المناسبة من أفلام العنف والجريمة والغير منسجمة مع قيم وأخلاقيات المجتمع"[3].

لذلك لابد "أن يكون ما يبثه صحيحاً ودقيقاً بكل تفاصيله، وإلا فقد قيمته، وعلى الإعلامي أن يستبعد أي أنباء يشك في مدى دقتها أو فى تعارضها مع قيم المجتمع وأخلاقيات الإعلام"[4]، وعلى الرغم من السلبيات التي نشاهدها اليوم تضل حاجة الإنسان إلى الإعلام كبيرة حيث يمكن "اعتبار الإعلام الحاجة الرابعة في سلم الحاجات الإنسانية، فقد ذكر لنا عالم النفس ماسلو (ت:1970م) إن حاجات الإنسان ثلاث هي الجوع والعطش والجنس والإعلام أصبح الحاجة الرابعة؛ لأنه يوفر للإنسان المعلومة والمعرفة، وبسبب التقدم التكنولوجي أصبح الإنسان أسيراً لها حيث يحاصرنا من كل الجهات بتعدد وسائله".

ويمثل الإعلام الفضائي عاملاً من عوامل تكوين وتشكيل حياة وشخصية الفرد بكل أبعادها، العقلية والانفعالية والاجتماعية، "إلا أن بعض المختصين في مجال الإعلام لا يدركون

وينظر: عبدالله ناصر الحمود، التأثير المتوقع للبث التلفزيوني المباشر على الاطفال وسبل المواجهة في بحوث ودراسات في الدعوة والإعلام، كلية الدعوة الإعلام، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، الرياض، 1992م، ص205.

(1) كرم شلبي، معجم المصطلحات الإعلامية، معهد الانتماء العربي، بيروت، 1998م، ص59.

(2) عادل فهمي البيومي، تعرض الشباب الجامعي للإذاعة والتلفزيون وعلاقته بمنظومة القيم، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، العدد الرابع، 2000م، ص149.

(3) عبدالحميد الطاهر الزوى، الهوائيات الفضائية وأثرها في تشكيل اتجاهات الشباب في المجتمع الليبي، مجلة البحوث الإسلامية، تصدر عن مركز البحوث والتوثيق الإعلامي والثقافي، عدد 30,29، طرابلس، 2001م، ص123.

(4) نهى عاطف العبد، الإعلام الدولي، الدار العربية، (د ط)، القاهرة، 2009م، ص83.

عمق الأثر الذي تتركه على الجمهور في تشكيل العقول، ولا يدركون خطورتها على القيم الأخلاقية ؛لأن ما تنشره بعض هذه الوسائل يوميا قد: تسلل إلى كل بيت، فكان له أثره العميق في النفوس ولا مجال لإنكار هذا الأثر أو التقليل من خطورته نظراً لما له من جاذبية بسبب سهولة الحصول عليه"[1]، وتشير الباحثة هنا إلى أن الكثير من الإعلام يؤدي إلى تدمير القيم ويقضي عليها، سواء أكان بطريقة مباشرة أم غير مباشرة، حيث يكون الهدف جني الأرباح، عندما لا يراعى أي عادات أو تقاليد أو أخلاق في عرض مواده الإعلامية.

نخلص مما سبق إلى أن الإعلام الفضائي في الوقت الحالي من أكثر وسائل الإعلام أهمية لما له من تأثير مباشر وقوي على الجمهور ؛ لذلك فهو في حاجة مستمرة إلى ضبط ما يعرضه من مواد إعلامية بما يتفق مع أخلاقيات وعادات مجتمعنا. فهو يعد "وسيلة خطرة نظراً لما يقدمه من مواد إعلامية خاصة موجهة من دول ذات أخلاقيات وعادات وقيم تختلف عن ثقافتنا وقيمنا، وقد أصبحت هذه الوسيلة تلعب دوراً كبيراً في الحياة، وتؤثر تأثيراً قوياً على الأفكار والسلوكيات، كما أنها تدعم الآراء الموجودة بين جمهور المستقبلين إن كان سلباً أو إيجاباً، وتتمثل أخلاقيات الإعلام في عدم نشر كل ما يخالف القيم والعادات والمعايير التي يقوم عليها المجتمع من إثارة الفاحشة، والتحريض على العنف، وكذلك مايعرضه الإعلام من تشجيع على الأعمال غير القانونية وغير الأخلاقية، نظراً لعدم التزامه بالقيم والمعايير"[2]، وترى الباحثة ان الإعلام المرئي يجب أن تتوافر فيه شروط الالتزام بأخلاقيات الممارسة المهنية والتي يمكن ان نخلصها في النقاط التالية:

1- أن يكون المحرك والدافع له هو المنفعة العامة المتمثلة في اصلاح المجتمع وتقديم مادة إعلامية تراعي قيم وأخلاقيات المجتمع.

(1) المزروقي علي الهادي، صورة الإسلام في الإعلام الغربي، مجلة كليات التربية، العدد السابع، الزاوية، 2017م، ص20.

(2) بسام عبد الرحمن المشاقبة، الإعلام الأمني، دار أسامة ، ط1، عمان، 2012م، ص25.

2- أن يكون المحرك لتقديم الخدمة هو الاحساس بالواجب دون البحث عن الربح المادي.

3- أن يعمل على نشر الأخلاقيات اليومية مثل الصدق، والامانة، والمحبة، ونبذ الكراهية، والتفرقة، والفتنة.

ثالثاً: مقارنة بين أنواع الإعلام وأوجه التلاقي والاختلاف:-

نعرض أهم نقاط التلاقي والاختلاف بين أنواع الإعلام لعقد مقارنة لمعرفة درجته التأثير في الملتقى.

1- نقاط التلاقي:

أ- نقل المعلومات والأخبار والأحداث:

تتشابه هذه الوسائل الإعلامية في نقل المعلومات والاحداث وتقديمها للجمهور وإعطاء المعلومات التي يطمح إليها الجمهور وأن اختلفت طرق التبليغ إلا أن مهمتها اعطاء وتقديم المعلومات وتوصيلها، وتعتبر هذه الوسائل ركيزة أساسية من الركائز التي تسهم في تعليم المجتمع من خلال توفير أكبر قدر من المعلومات والحقائق وتفسرها من الناحية الإقناعية[1].

ب- التأثير بالسلب والايجاب:

تتفق هذه الوسائل الإعلامية في كونها تؤثر بالايجاب إذ احسن استخدامها والتزمت بالمعايير الأخلاقية وأيضاً تؤثر بالسلب إذا انحرفت عن الضوابط والمعايير الأخلاقية لأن أي وسيلة ملتزمة بأخلاقيات المهنة سوف يكون الأثر الإيجابي على الجمهور والعكس صحيح بحيث إذا أحسن استخدامها تستطيع أن تكون فعالة وقوية في إرساء القواعد الأخلاقية والدينية

(1) عبدالله المبروك عمر فليفل، مرجع سابق، ص84.

وأيضاً أن تساعد على تنمية التفكير والإبداع والخيال الخصب كما يتوقف نجاح هذه الوسائل أو فشلها على مدى ارتباطها بالأخلاق[1].

2- نقاط الإختلاف:

وتتلخص نقاط الاختلاف في:

1- أن مايميز الإعلام المسموع مقارنته مع الإعلام المرئي، قدرته العالية في الوصول إلى فئات كبيرة من الجمهور، وبأقل التكاليف حيث أن الراديو تكلفته قليلة جداً أمام البرامج المرئية، فهي وسيلة لاتحتاج إلى فنيين كثر، ولا تعتمد على كفاءات بشرية متنوعة التخصصات، ولا معدات معقدة، وباهضة الثمن[2].

2- ينفرد الإعلام المرئي بأنه يؤثر على الجمهور ويجذب إليه أكثر من بقية الوسائل لأنه يستخدم الصورة والصوت في آن واحد وهذا طبعاً يزيد من إهتمام الجمهور، وليس مقتصراً على الفئة المتعلمة كما هو الحال في الإعلام المقرؤ، فالإعلام المرئي يستطيع أن يشاهده كافة فئات المجتمع المتعلمين والأميين[3].

3- الإعلام المسموع لا يشترط على من يتابع برامجها مستوى تعليماً معيناً وأيضاً الراديو يحمل إلى أي مكان يتواجد فيه الانسان[4]، ويتميز بسرعة الإنتشار وقوة التأثير في البلدان النامية فهو يتيح للمستمعيين الأميين الذين لا يقرؤون ولا يكتبون فرصة الحصول على المعرفة ومتابعة الأخبار والأحداث[5]. كما أن الإعلام المسموع يشارك المرئي في تخطي حاجز

---

(1) المرجع نفسه، ص87.

(2) جان جبران كرم، مدخل إلى لغة الإعلام، دار الجيل، ط1، 1986م، ص82.

(3) عبدالرحمن حمود الغفار وآخرون، مبادئ الإتصال في العلاقات العامة، المؤسسة العامة للتعليم الفني، الرياض، 1998م، ص84.

(4) حسن عماد مكاوي، عادل عبدالغفار، الإذاعة في القرن الحادي والعشرين، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2008م، ص31.

(5) عبدالله زلطة، دور وسائل الإعلام في تنمية الوعي الثقافي للمرأة الريفية، منشورات جامعة الزقازيق، مصر، 2004م، ص42.

الأمية عكس المقروء الذي يقتصر على الفئة المتعلمة فقط أي لا تقف عائقاً حيث تخاطب المتعلم وغير المتعلم، عجزاً في الوسائل المقروءة.

4- الإعلام المسموع والمقروء أقل خطورة على قيم المجتمع وأخلاقياته من الإعلام المرئي.

إن هذه المقارنة البسيطة بين وسائل الإعلام المختلفة، تظهر لنا أن الإعلام المرئي هو الأكثر تأثير حيث يكون المتلقي تحت سيطرة هذا الإعلام من خلال حاسة السمع والبصر، وهو ما يزيد من فرص هذا التأثير على العكس من ذلك الإعلام المقروء والمسموع.

رابعاً: تحليل لبعض المواقف غير الأخلاقية في مهنة الإعلام في ضوء نظريات الفضيلة والواجب والمنفعة:-

أخلاقيات مهنة الإعلام يقصد بها المبادئ العامة التي تضبط الأداء الإعلامي المهني المتضمنة في نطاق الشرف المهني للإعلام، وهي تمثل مجموعة من الابعاد "الحريات الأساسية، المسؤولية الاجتماعية، العدالة، الدقة، الموضوعية، إحترام كرامة الإنسان"[1]، وتعرف "بالقيم والمبادئ الأخلاقية والسلوكية الإرادية، التى يجب أن يلتزم بها الإعلامي في عمله، وضرورة أن تلتزم بها المؤسسة الإعلامية التى ينتمي إليها الإعلامى، وأهم هذه القيم والمبادئ هى الصدق والنزاهة، وإن غياب أو سقوط أحدهما يهدد رسالة الإعلامي"[2]، فمن دون أخلاقيات "يصبح العمل الإعلامى فاسداً ومفسداً، لذلك يتوجب ممارسة العمل وفقاً للمعايير والقيم الأخلاقية؛ لأن احترام هذه القيم يمثل عنصراً أساسياً لنجاح العمل، عليه لابد من الالتزام بها وتوخي الموضوعية

(1) خالد سعيد اسبيته، الحرية والمسؤولية المهنية -نظرة لأخلاقيات العمل الإعلامي ودعم الأمن المجتمعي في ظل إستطلاع أراء عينة من الإعلاميين الليبيين، مجلة علمية جامعة محكمة فصلية، تصدر عن دار الزاوية للكتاب، العدد الثاني (أبريل) 2013م، ص30.

(2) جان بولس وأخرين، مرجع سابق، ص183.

والدقة والحقيقة في نقل الأخبار والمعلومات بعيداً عن الكذب والتضليل[1]، لأن ذلك ينعكس بشكل إيجابي على المجتمعات وإستقرارها وهو ماينسجم مع رسالة وسائل الإعلام.

إن الالتزام بالأخلاقيات الإعلامية هو "ضمانة لجعل الإعلام في خدمة المصلحة العامة لا أن يكون في خدمة أصحاب النفوذ وأصحاب المؤسسات الإعلامية، أو يغرق في التبعية للسياسيين ورجال الأعمال، والوقوع في الأخطاء الأخلاقية على حساب القيم والمبادئ، كالفساد، وغياب النزاهة المهنية، والموضوعية، وتسخير الإعلام في خدمة قوة الأمر الواقع"[2].

إن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل وسائل الإعلام ملتزمة بأخلاق المهنة؟ والحقيقة أن الإعلام يعاني من الكثير من الإنتهاكات الأخلاقية، ودون أن أقع في خطأ التعميم فقد تحول الإعلام إلى صناعة تقوم بترويج... في المواد والذي يحمل الكثير منها المخالفات الأخلاقية وربما يرجع سبب ذلك إلى عدم وجود القوانين الملزمة للجهات التي تقدم الخدمة الإعلامية سواء أكانت مقروءة أم مسموعة أم مرئية إضافة إلى عدم وجود ميثاق أخلاقي ملزم يحتوي على الحقوق والواجبات، وحتى العقوبات التأديبية حال خروج أي وسيلة إعلامية عن أخلاقيات الممارسة المهنية.

وبما أن موضوع هذه الرسالة هو أخلاقيات الإعلام فإن الباحثة تعرض مجموعة من الممارسات غير أخلاقية في مجال الإعلام مع تحليلها وفقاً لنظريات الفضيلة والواجب والمنفعة، أما سبب اختيار المواقف غير الأخلاقية تحديداً؛ فذلك راجع لأنها تمثل انتهاكات لأخلاقيات المهنة، أما المواقف الأخلاقية فقد لا تكون لي وقفه معها؛ لأنها تمثل ما يجب أن تكون عليه أخلاقيات مهنة الإعلام.

نماذج من أخلاقيات الإعلام المقروء:

---

(1) المرجع نفسه، ص183.

(2) خالد سعيد اسبيته، مرجع سابق، ص196.

النموذج الأول: "تسربت بعض المعلومات إلى جريدة (شيكاغو صن تايمز) عن إجراء عمليات إجهاض لبعض النساء على الرغم أن هؤلاء السيدات لسن "حوامل"، وقامت الجريدة بالتحري حول هذه المعلومات، وحتى تتمكن من الحصول على المعلومات الدقيقة تم تكليف الصحفيات بالجريدة بالتنكر كممرضات أو كموظفات في تلك العيادات الخاصة بولاية "الينوى"، وذلك لاستكشاف حقيقة الامر، وبعد انتحال صفة الممرضات اكتشفت الصحفيات حدوث حالات إجهاض لبعض النساء في العيادات الخاصة من دون "حمل حقيقي"، وتم تصوير المستندات الخاصة بمائة حالة بأسلوب غير شرعى، وبعد عدة شهور من التحريات تم نشر القصة كاملة"[1].

إن النموذج الذي أمامنا يمثل انتهاكات واضحة قامت بها الجريدة وقد تمثلت في استخدام الخداع والكذب من خلال التنكر على هيئة ممرضات وجمع بيانات ومعلومات بطريقة غير شرعية تتعارض مع أخلاقيات المهنة ففي ادبيات المهنة لا يعتد بالنتائج التي يتم الوصول إليها إذا تم الاعتماد على اساليب غير أخلاقية مثل التجسس والتنصت والخداع رغم أن الصحفيات توصلن لحقيقة مايحدث كما أن ماقامت به الصحفيات يتعارض مع مبدأ الواجب فما قاموا به لايمكن أن يتحول إلى قانون عام يمكن تعميمه كما انهم حولوا من خضعن للعمليات إلى وسيلة وهو مايتعارض مع المبدأ الكانطي الذي ينادي بجعل الانسان غاية في حد ذاته وزد على ذلك كان المحرك لفعل الممرضات هو المنفعة الخاصة ويعني هنا منفعة الجريدة التي تبحث عن الشهرة وتحقيق السبق الصحفي الذي يجعلها تحقق أعلى أرباح من خلال المبيعات، زد على ذلك ان ما حدث يمثل شكل من اشكال ترويج الفضائح اكثر منه بحث عن الحقيقة إضافة الى أن الموقف تم التعامل معه بمنطق ميكافيلي (ت: 1527م) حيث "الغاية تبرر

(1) حسن عماد مكاوي، أخلاقيات العمل الإعلامى، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة، 1994م، ص229-230.

الوسيلة" فغايه الجريدة في الوصول إلى المعلومات جعلها تستخدم وسيلة غير أخلاقية بتحقق ماتريد.

النموذج الثاني: "أعطى مؤلف كتاباً للناشر لكي يقوم بطباعته ونشره، بموجب عقد بينهما موضحاً فيه عدد النسخ المتفق عليها، وسعر الكتاب، وموعد إصدرالكتاب، الإ أن الناشر لم يلتزم بشروط العقد وقام بمخالفتها"[1].

إن تحليل هذا النموذج يظهر أن دار النشر والتي يمثلها هنا من قام بتوقيع العقد مع صاحب الكتاب لم يلتزم بالبنود وشروط التعاقد ما يعني أنه شخصاً غير فاضل، حيث تقوم نظرية الفضيلة باعتبار الفضيلة في الفاعل وليس في الفعل، كما ان الناشر لم يقم بواجبه وأخل بمبدأ الواجب وسلوكه لا يمكن تحويله إلى قانون يمكن تعميمه، زد على ذلك فقد غلَّب مصلحته الشخصية.

النوذج الثالث: في سنة (1972م) "تفجرت فضيحة وترجيت watergate scandal في جريدة الواشنطن بوست Washington post من خلال صحفيين حديثي التخرج، وهما كارل برنستن carl beynstein وبوب وود وارد bob wood ward ، وقد تحدث برنستن beynstein عن القضية في المؤتمر القومي الأول لمندوبي ومحرري تقصي الحقائق...ذكر أن ماقام به مع زميله مجرد تطبيق لمبادئ مهنة الصحافة وأنهما أستخدما ماكان بحوزتهما من معلومات أساسية وتقارير البوليس الموثقة التي ساعدتهما في القيام بعملها، ولم يكن لديها مصادر من داخل البيت الأبيض، كما أنهما لم يكونا من كبار المحررين، وقد قاما بطرق العديد من الأبواب ومقابلة مجموعة من العاملين من سكارتيرة وموظفين صغار وسائقين، وقد استطعا أن يجمعا العديد من الحقائق المدعومة بالوثائق دون الاستعانة بمصدر يسعى إلى إخفاء هويته (ثبت لاحقاً كذب هذا

(1) مصطفى محمد بديوى، أخلاقيات مهنة النشر، مجلة المعرفة للتنمية والتطوير، مركز البحوث والتطوير، العدد الأول، الزاوية، 2013م، ص63.

الادعاء)، ولقد أتى العمل الذي أقاما به بنتائج أدت إلى الإطاحة بالرئيس الأمريكي السابق ريتشارد نيكسون"[1].

من خلال تحليل هذا النموذج نجد أنه رغم نجاح الصحفيين في مهمتهم إلا إنهم اتبعا طرقاً غير أخلاقية لكشف الفضيحة فقد كشفاً سريه أحد المصادرالى رئيسها المباشر وأيضاً إستخداما أسلوب التحايل والكذب والخداع إن ماقام به الصحفيان بتناقض مع السلوك الأخلاقي لمهنة الصحافة ويتناقض مع المبدأ الكانطي (أعمل على معاملة البشر على أنهم غايات دائماً وليس كمجرد وسائل)، وهو الشيء الذي لم يقوما به، "حيث استخداما المصدر كوسيلة، ثم كشفوها لاحقاً، كما أستخدموا من أجروا معهم مقابلات وتعاملوا معهم كوسائل، إن المبدأ الكانطي يضع صعوبات هائلة أمام الصحفيين الذي يفكرون فقط في الحصول على قصة جيدة، وذلك من أجل الإثارة أو تحقيق منفعة شخصية، والمتمثلة في هذه القصة في النجاح والشهرة"[2].

نموذج من أخلاقيات الإعلام المسموع:

شركة تقوم بعرض سلعتها وأسعارها من خلال الراديو، مثلاً تقدم لنا بعض الأعشاب والخضرروات كعلاج نهائي لمرض السكر وتقدم في الاعلان طريقة الإستعمال ويرافق الإعلان معلومات تفيذ بأنه علاج مجرب وإنه ساهم في شفاء الكثير من المرضى[*].

من الناحية الأخلاقية يُعدُّ هذا الإعلان متاجرة بآلام الناس وأوجاعهم، وهذا الإعلان يتعارض مع الأخلاقيات، فلا يجوز استخدام الإعلانات الكاذبة والترويج لأي منتج على أساس أنه أفضل مافي السوق، في حين أن الهدف من الإعلان يكون الكسب المادي فقط أي المنفعة

---

(1) عبدالباسط محمد الأمير، مرجع سابق، ص234–235.

(2) عبدالباسط محمد الأمير، المرجع السابق، ص235، وللمزيد عن أمثلة أخلاقيات المهنة، ينظر: عبدالباسط محمد الامير، القيم الأخلاقية وعلاقتها بمبادئ الممارسة العملية.

* الأطباء أفادوا بأن سبب مرض السكر هو نقص في إفراز هرمون الأنسولين في البنكرياس وهو هرمون حيواني لايمكن ان يوجد في النبات نهائياً فكيف يقال بأن هناك بعض الأعشاب والخضروات تمثل علاج نهائي لمرض السكر.

الشخصية (الفردية) والمؤسف أن "شركات الإعلان لا تدقق في صحة الإعلان، بقدر بحثها عن المكسب المادي، إن مانسمعه ونشاهد من دعايات عن أدوية ناجحة لعلاج الكثير من الأمراض من دون العودة إلى الطبيب المختص، يمثل ضرراً كبيراً واستغلالاً لحاجة المرضى، فهذا الإعلان يخالف الأخلاقيات المهنة الإعلامية لأنه ادعاء غير صحيح، وهذا سلوك مرفوض ويجعل المرضى يتعلقون بالأوهام والأكاذيب، ويعيشون على أمال لن تتحقق[1].

إن من أخلاقيات المهنة في مجال الإعلام تجنب نشر الإعلانات الكاذبة والحرص على مضمون الإعلان وما يدعو إليه من قيم وسلوكيات حيث نجد بعض الاعلانات لا تتفق مع معايير ومبادئ وقيم المجتمع، حيث هناك بعض الاعلانات خادشة للحياء ولا يمكن عرضها للعامة لذلك لابد من الحرص على أن تكون الإعلانات سليمة وواضحة، لا يضلل مضمونها الجمهور، إن الإعلانات سواء أكانت مقروئة أم مسموعة أم مرئية، تهدف إلى تسويق السلع والخدمات وزيادة الطلب على السلع المعلن عنها مقابل المال.

إن هذه الشركة المعلنة خالفت الأخلاقيات المهنية، وذلك من خلال عرضها لهذا الأعلان الكاذب ولم تلتزم بالمصداقية، بل كان الدافع هو المنفعة الشخصية، المتمثلة في تحصيل أكبر قدر من المال ولم تنظر الى حالة المريض ومايصيبه من إحباط حين يستعمل الدواء، ويكتشف أنه لم يقض على المرض كما كان يروج له في الإعلان ؛إن عرضها للإعلان لم يلتزم بهذه الأخلاقيات، وهذا يدل على عدم التزام الكثير من وسائل الإعلام المسموع بقيم وأخلاق وثقافة المجتمع من خلال الإعلانات غير الأخلاقية التي تضر بالمجتمع وهو مايفقد هذه الوسائل الإعلامية المصداقية زد على ذلك مخالفة هذه الوسائل للواجب المهني وبعدها عن أخلاق الفضيلة وبحثها فقط عن منافعها الضيقة المتمثلة في المنفعة الخاصة.

نموذج من أخلاقيات الإعلام المرئي:

(1) محمد التونجي، مرجع سابق، ص161.

يؤكد كانط أن الفعل لا يكون خلقياً إلا إذا كان بمقتضى الواجب، إذاً الواجب هو المعيار والمقياس للعاملين في أي مهنة من خلال القيام بواجباتهم، فلو طبقنا نظرية الواجب على مهنة الإعلام، سيكون المعيار والمقياس لمدى الالتزام الخلقي والضمير الإعلامي

إن الغاية من وسائل الإعلام هي نشر الحقائق والمصداقية في ما تنشره، هذا هو القصد أو الغاية من العمل الإعلامي، حتى يتحقق الإلتزام بالواجب كما أشار إلى ذلك كانط لذلك يُطلب من الإعلامي الالتزام بأداء واجبه تجاه الجمهور، لأن عدم الالتزام قد يترتب عليه مسئولية إعلامية أخلاقية وحتى جنائية بناء على قاعدة كانط الأولى "اعمل دائماً بحيث يكون في استطاعتك أن تجعل من فعلك قانوناً عاماً"[1]، عليه يُطلب من الإعلامي أن يجعل من تصرفه قانوناً عاماً لكل الإعلاميين بحيث يمكن تعميمه ليصبح قاعدة يتم السير وفقها واتباعها، أي بمعنى أن يكون قدوة لهم جميعاً.

ويمكن تطبيق نظرية الواجب على مهنة الإعلام من خلال قاعدتين هما:

1- أن يكون الفعل قانوناً عاماً، بحيث يمكن تعميمه ويكون قدوة للإنسانية كافة.

2- معاملة الإنسان كغاية وليس وسيلة، أي بمعنى أن يحافظ على كرامة الإنسان، وأن يعامله كغاية فلا يجعل من المستفيدين في وسائل الإعلام أدوات يتم استغلالها أو استخدامها في ارتكاب المخالفات الأخلاقية.

وبناء على هاتين القاعدتين يتعين على الإعلامي أن يعمل على تطبيقها عند القيام بواجبه المناط به بكل إتقان وإخلاص؛ لذلك على الإعلامي أن يكون صادقاً في نقل المعلومات وإيصال صوت الحق، وعدم التلاعب والكذب؛ لأن هذا يتعارض مع أخلاقيات مهنة الإعلام، كما يتعارض مع نظرية الواجب . وبناء على هذا يمكن الاستفادة من النظريات الفلسفية في

(1) إمانويل كانط، أسس ميتافيزيقيا الأخلاق، مصدر سابق، ص71.

مجال التطبيق وتحليل المشاكل التي ظهرت في الحياة العملية للإنسان في كل المهن، وفي مجال الإعلام خاصة.

ولمزيد من التوضيح نعرض نموذجاً لإخلاقيات الإعلام المرئي.

قامت إحدى القنوات الفضائية "بعرض إعلان عن أحد مواد التنظيف (الشامبو) وقد قامت بعرض المنتج على أنه من أفضل الأنواع وقد استخدمت لهذا الغرض صورة لفتاة ترتدي ملابس قصيرة وغير محتشمة وكانت الغاية من ذلك لفت الانتباه حيث يتم الاقبال على شراء السلعة، كما رافق الاعلان عرض لشعر الفتاة مع تعليق مرافق يوضح درجة نعومة الشعر، بعد أن تم استخدام هذا الشامبو مما جعل الإعلان أقرب لمخاطبة العواطف ودغدغة المشاعر والغرائز أكثر منه عرض وترويج لبضاعة لغرض تجاري"[1].

هذا الاعلان يظهر أن الإعلام المرئي قد استخدم المرأة لغاية إغرائية صرفة، فحولها إلى مجرد سلعة صرفة من أجل شد انتباه المتلقي ولفت نظره للإعلان كوسيلة إغراء، الأمر الذي يقلل من قدر المرأة ويحط من مكانتها، وهو ما ينافي المبادئ الأخلاقية العامة للمجتمع، فمن "المفترض عدم توظيف المرأة بهذه الصورة السلبية، حيث من المفترض إظهارها بصورة حسنة تتفق مع أخلاقيات المجتمع ومع أخلاقيات العمل الإعلامي"[2]، فلا يجوز استخدامها لتحقيق منافع خاصة، من خلال توظيف المرأة في عملية تسويق وبيع السلع، واستخدامها كمروج لها، مما يحط من مكانتها الاجتماعية والإنسانية، واستخدامها رمزاً للإثارة والإغراء.

إذا لجأنا إلى النظريات الأخلاقية لتحديد مدى خلقية هذا الإعلان، والتعدي على كرامة المرأة، وإظهارها بشكل غير أخلاقي ستجد أن نظرية الفضيلة لن تكون صالحة لتحليل هذه

---

(1) مسعود حسين خليفة التائب، أخلاقيات الإعلان في القناوات الفضائية العربية، دراسة تحليلية تصفية لقناتي (MBC, LBC)، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الفلسفي الأول حول أخلاقيات المهنة، الزاوية ، بتاريخ 2013/11/21م، ص13-14.

(2) المرجع السابق، ص14.

الحالة، حيث تمثل أخلاق الفضيلة مجموعة من الصفات التي يجب أن تتوفر في الفاعل وليس في الفعل نفسه، ولا يمكن في هذه الحالة اعتبار من يقوم بنشر هذا الإعلان بأنه إنسان فاضل سواء أكان المعلن فرداً أم جماعة.

أما لو نظرنا إلى الأمر من زاوية الواجب فتطبيق نظرية الواجب على الحالة التي أمامنا يظهر أن الإعلان لصورة المرأة في صورة غير لائقة تتناقض مع مبادئ كانط، فالقانون الأول لكانط وهو معاملة الإنسان كغايه وليس وسيلة، تم مخالفته حيث قام الإعلام بمعاملة المرأة كوسيلة، أما القانون الثاني وهو أن يصلح الفعل ليكون قانوناً عاماً، فيطرح هنا سؤالاً:هل يمكن أن نسمح بأن يكون هذا الإعلان مقبولاً من الناحية الأخلاقية، أو أنه لا يمكن اعتبار هذا الإعلان قانوناً يلتزم به الجميع؟

ومن زاوية نظرية المنفعة هل يمكن اعتباره اخلاقياً طالما أنه يحقق أكبر سعادة لأكبر عدد من الناس في حالة كان الإعلان وما جاء فيه من معلومات صادقاً أما إذا كان الإعلان كاذباً فذلك يعني أن البحث هنا عن المنفعة الخاصة من خلال تحقيق الأرباح للشركة المصنعة وللمحطة التي أذاعت الإعلان.

من خلال ماسبق يمكن أن نستنتج أهمية الالتزام بأخلاقيات مهنة الإعلام من خلال النقاط التالية.

1- إن الأخلاق هي أساس نجاح كل نشاط إنسانى، ومهنة الإعلام أحد هذه النشاطات.

2- إن الأسس الأخلاقية هي القواعد التى تمثل الصالح العام للمجتمع.

3- إن الالتزام بأخلاقيات مهنة الإعلام لايؤدي إلى نجاحها فقط، وإنما يؤدى إلى مصداقية هذه المهنة، والمساعدة على تحقيق رسالة الإعلام، ويزيد من قيمة الإعلامي الذي يقدمه من مواد إعلامية، فالممارسة غير الأخلاقية لهذة المهنة تسيئ إلى سمعتها، وتقلل من شأنها[1].

إن مهنة "الإعلام لا تستقيم إلا من خلال الإلزام النابع من داخل ميثاق أخلاقي يوضع للغرض، بحيث يجد الإعلامي نفسه مدفوعاً لاتباع القواعد الأخلاقية، والالتزام بالعمل بمقتضاها، والتي من خلالها يحقق أهداف المهنة"[2]، وبما أن الالتزام والإلزام يختلف من شخص إلى آخر، كل بحسب قدراته واستعداداته وإمكانياته وتهيئه النفسي لذلك يجب على الممارس المهني الإعلامي أن تكون له من الاستعدادات والمهارات والخبرات التي تؤهله لاحترام كرامة الإنسان بتقبله كما هو، والعمل من أجل الوصول به إلى ما ينبغي أن يكون عليه، لكي يحقق هدف أخلاقيات المهنة في خلق ضمير مهني، حتى يتجه إلى التطوير والإبداع، فلا مجال للفصل بين الإعلام والممارسة المهنية دون الالتزام بالأخلاق وقد بدا واضحاً العلاقة القوية التي تربط بين الأخلاق التقليدية والأخلاق التطبيقية، بحيث لم تعد الأخلاق مجرد نظر لا علاقة له بالتطبيق بعد أن أصبح بالإمكان تطبيق وتوظيف النظريات الفلسفية في حّل المعضلات الأخلاقية من خلال ما أصطلح على تسميته بالأخلاق التطبيقية حيث ساعدت الأخلاق التطبيقية في حل الكثير من المآزق الأخلاقية.

خامساً: الآثار المترتبة على مخالفة أخلاقيات مهنة الإعلام:-

تناولنا فيما سبق نماذج الإنتهاكات الأخلاقية في مهنة الإعلام وطرق معالجتها من خلال نظريات الفضيلة والواجب والمنفعة وانتهينا إلى أن الإعلام بمخالفته لأخلاقيات المهنة تسبب في

(1) مصطفى محمد بديوي، مرجع سابق، ص63-64.

(2) السيد عبدالحميد عطيه، مفاهيم وأساسيات في طريقة العمل مع الجماعات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003م، ص273.

خلل مس القيم والمعايير الأخلاقية للمجتمع، وذلك من خلال "استخدام بعض الإعلاميين أساليب ووسائل غير أخلاقية وغير قانونية في الحصول على المعلومات، وفبركة القصص الإخبارية وتنشرها على أنها حقيقة، وأيضاً أنتهاك حق الخصوصية للأفراد والمؤسسات، والإعتماد على مصادر مجهولة ينسبون إليها أخبارا من تأليفهم، وعدم الإهتمام بالدقة فيما يقدمونه من معلومات"[1].

إن الحديث عن أخلاقيات مهنة الإعلام يجعلنا نفكر دائما في الواجبات التى تفرضها ممارسة المهنة على ممتهنيها، فكل مهنة تفرض واجبات على ممارسيها، وبمفهوم آخر إن "لكل مهنة أخلاقيات تحكمها، ولكن عندما تخالف هذه الأخلاقيات تحدث عديد من المشاكل التي نحن في غنى عنها. على سبيل المثال ماتبثه بعض الوسائل الإعلامية من مشاهد لا أخلاقية على شاشاتها، حولها إلى وسيلة لإنتشار الرذيلة، والدعوة لممارستها وإثارة الرغبة فيها، ونشر لصور الفساد كالمخدرات والخمور حتى غدت كأنها غير محرمة، أو ممنوعة قانونيا والتحريض على الجرائم وذلك بإظهار مرتكبيها في صورة أبطال يقتدى بهم، وماينتج عن ذلك من زعزعة العقيدة في نفوس الجمهور بالتشكيك فيها، التي هدفها هو الكسب المادي، والترويج من خلال الإعلانات التجارية التى تهدف إلى الانحراف، ولاتتماشى مع القيم الأخلاقية ومعاييرها، فالسلبيات التي تنتج من هذه المواد الإعلامية راجع لعدم التزامها بأخلاقيات المهنة، فسلبياتها أكثر من إيجابياتها، لأنها سبب في إهدارالوقت والكسل عن العمل وعن تأدية العمل والعبادات"[2]. إن الإعلام يؤثر على الإنسان في عقيدته ولغته وسلوكه، وكذلك أخلاقياته ونمط معشيته والخطر الحقيقي أصبح يهدد الإنسان من خلال ماتبثه بعض الفضائيات من سلوكيات غير سوية، إذ ينبغي أن تتجسد القيم والأخلاق في سلوكيات وأفعال الإعلام أثناء الممارسة لكي

(1) جان بولس وأخرين، مرجع سابق، ص177.

(2) مصطفى محمد بديوي، مرجع سابق، ص60.

تؤدي مهنياً وفقاً لفلسفة مهنة الإعلام، لأن لمهنة الإعلام فلسفة وأهداف وقواعد وقيم ينبغي على الإعلامي الالتزام بها، وإن نجاح مهنة الإعلام متوقف على الاعتراف وتطبيق بالقيم وأخلاقيات الأنظمة والسلوك الإعلامي، فهي تعد مرشداً وموجهاً لسلوكه.

أن الإعلام غير الملتزم بالأخلاق المهنية "لا يقدم لنا المعلومات بناء على الربح المادي الذي سيجينه من خلال بثه لتلك المعلومات فقط، بل أن له غرض آخر، وهو التأثير في الأفكار وتخريب العقول ومحاولة اقتلاع القيم والتقاليد والعادات من جذورها، واستبدالها بقيم أخرى"[1]، مما يؤدي إلى الحاق الأذى بالآخرين، من خلال نشر الأخبار الكاذبة وإنتهاك قاعدة السرية ونشر الفتنة والتضليل مما يؤدي إلى الكثير من المشاكل داخل المجتمع.

إن سبب القصور في الوسائل الإعلامية (المقروء، المسموع، المرئي) راجع "لعدم التزام بعض المؤسسات الإعلامية بمعايير وقواعد المهنة عند تقديمها للأخبار واعتمادها على عناصر إعلامية غير مدربة تدريباً كافياً وذات قدرات مهنية منخفضة مما زاد في مشكلة أنتهاك أخلاقيات الإعلام"[2] وكذلك الانفلات الواضح لبعض هذه الوسائل بأسم حرية التعبير مما زاد من حدة المشاكل الأخلاقية ونشير هنا إلى أن "الممارسة الإعلامية بدون قواعد وميثاق شرف يوضح الحقوق والواجبات وحتى العقوبات التأديبية في حالة مخالفة الأخلاق المهنية سيؤدي إلى عدم قدرة المؤسسة الإعلامية على الحد من الممارسات الغير مسموحة وعدم وضوح المبيحات والممنوعات أو وضوحها ومعرفتها وعدم التوقف عن ممارستها"[3].

إن الإعلام المهني غير الملتزم بأخلاقيات المهنة يشكل خطورة كبيرة على المجتمع لأنه يمثل وسيلة ينقل من خلالها الكثير من الأفكار ويؤثر بشكل مباشر في قيم المجتمع وأخلاقياته ويمكن أن نلخص أهم مظاهر هذا التأثير في النقاط التالية:

---

(1) المزروقي علي الهادي، مرجع سابق، ص18.

(2) خالد سعيد أسبيتة، مرجع سابق، ص21.

(3) محمد قيراط، الإعلام والمجتمع –الرهانات والتحديات، مكتبة الفلاح، ط1، 2000م، ص189–190.

1- دخول أفكار غربية على مجتمعاتنا العربية لاتتماشى مع قيمنا الأخلاقية.

2- الرغبة والميل إلى كل ماهو قادم من الغرب، فينعكس ذلك على سلوكه اليومى في المجتمع.

3- تعلق المشاهد بالوهم والأكاذيب، وذلك عن طريق بعض قنوات الشعوذة والتنجيم وقراءة الطالع، التي للأسف أصبح لها جمهورها، وهي تعد ضد قيم المجتمع وتقاليده.

4- ساعدت الكثير من قنوات الأفلام والمسلسلات والأغانى على إلهاء ربات البيوت عن القيام بواجباتهن الأسرية[1]، مما أدى إلى ترسيخ بعض من الأفكار الفاسدة في عقول الناس، ساهمت في ابتعادهم عن الأخلاق ومعاييرها واضاعة الوقت في ما لا فائدة ترجى منه، وتشير الباحثة إلى أنه على الإعلامي أن يدعم ويحسن ويرتقى بالقيم والأخلاقيات المهنية والمعرفة التي تقوم عليها المهنة، وبأن يحمي كرامة وشرف المهنة. وأن يسعى إلى التفوق في مهنته ملتزما بقوانينها لا ساعيا وراء مصلحة شخصية أو ذاتية، وأن لا يقبل أي رشاوي مغرية مقابل إنجاز مصلحة للغير؛ لأنه بإمكان أي إعلامي لا يمتلك أخلاقيات الإعلام أن يتعلمها ، بحيث بعد تدربه عليها تصبح سجية من سجاياه.

(1) فاطمة حسين عواد، الإعلام الفضائى، دار أسامة، ط1، عمان، 2010م، ص91.

تعقيب:

بعد هذا العرض المفصل لأخلاقيات مهنة الإعلام يمكن القول بأن لها تأثير إيجابي على المهنة نظراً لأن الالتزام بأخلاقيات المهنة أمر ضروري ويشارك أعضاء المهن في المبدأ والهدف وأهميته في جميع مناحي الحياة ومن خلال ما استعرضته من أهمية الالتزام بأخلاقيات مهنة الإعلام بدا واضحاً انحراف الكثير من وسائل الإعلام وعدم التزامها بمعايير الممارسة المهنية حيث أصبح المحرك لكثير من هذه الوسائل البحث عن منافعها الخاصة فضربت بالفضيلة والواجب عرض الحائط بل أنها انتهكت الأداب العامة من صدق وأمانة وغيرها، مما أثر سلباً في المجتمع وساهم في تهديد منظومة القيم، مما دعى إلى ضرورة صياغة ميثاق أخلاقي لمهنة الإعلام يحث الإعلامي على احترام القيم الأخلاقية أثناء أدائه لمهنته، ويكون هذا الميثاق بمثابة الدستور الملزم للاتباع حيث يجد فيه المهني حقوقه وواجباته.

الخاتمة

بهذا أصل إلى نهاية هذا العمل المتواضع، وآمل أن تكون هذه الدراسة ذات قيمة وأن تميط اللثام على موضوع مهم وهو أخلاقيات مهنة الإعلام وأن تكون الباحثة قد نجحت في إيصال ماتريد إيصاله بلغة سهلة بعيدة عن التعقيد.

شهد القرن الواحد والعشرين تطورات مذهلة في جميع جوانب الحياة، وانفجاراً معرفياً طال جميع المعارف النظرية والعملية وقد كانت هذه الرسالة العلمية محاولة لتأكيد مكانة ودور الفلسفة، وأن هذه التطورات العلمية والتكنولوجيا التى نعيشها فى الألفية الثالثة قد انسحبت على الفلسفة من خلال ظهور ما اصطلح على تسميته بالأخلاق العملية ولم تعد الفلسفة بعيدة عن الواقع بل أصبحت جزء منه خلال معالجتها للعديد من المشاكل التي تعانيها الإنسانية في مجال الأخلاق والسياسة...الخ، مما أدى إلى العودة من جديد للتأكيد على أهمية الفلسفة، حيث أصبح الحديث عن مستقبل الفلسفة في القرن الواحد والعشرين يأخذ منحى إيجابياً يتعلق بطبيعة المواضيع التى تدرسها الفلسفة في عصرنا، وبهتت الآراء التي كانت تقول بعدم جدوى الفلسفة فى عصرنا، وقد كان للأبحاث الفلسفية في مجال الأخلاق العملية، مثل أبحاث الإعلام والطب دور كبير فى التأكيد على أهمية الفلسفة وأن هناك إمكانية توظيفها لحل المشكلات التي تعاني منها البشرية والتي كان سببها في بعض الأحيان التطور التكنولوجي المذهل وسوء استخدام التكنولوجيا في البعض مما ساهم في زعزعة منظومة القيم.

ومن جملة المواضيع التي ارتبطت بالفلسفة الأخلاقية تحديداً هذا الموضوع الذي تصدينا له بالبحث والدراسة، فقد بدت لنا الأهمية البالغة لدراسة أخلاقيات المهنة، حيث اتضح لنا أن هذا الموضوع لم ينل حقه من البحث، وأن المكتبة العربية تعاني من الفقر في هذا الجانب المتعلق بأخلاق المهنة، وعلى الرغم من أن أخلاق المهنة تبحث أساساً في أخلاقيات ومسائل

جدلية. وعلى الرغم من قلة المصادر والمراجع والمؤلفات التي وقعت بين يدي الباحثة، والتي تهتم خصيصاً بأخلاقيات المهنة، فإن الباحثة تزعم بأنها استطاعت أن تنهي بحثها مستفيدة من هذه الكتابات، وقد اعتمدت الباحثة كلما أمكنها ذلك على تحليل الآراء وبيان وجهة نظرها.

من خلال استعراض بعض النظريات الأخلاقية وتطبيقاتها في الحياة العملية، وتناول مهنة الإعلام وعلاقتها بأخلاقيات المهنة، حيث يمكن القول بأن هذه الدراسة تم التوصل من خلالها إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي تؤكد على أهمية أخلاق المهنة ودورها في الحياة العملية، وفي تأسيس وترسيخ أخلاقيات مهنة الإعلام، والتي يمكن حصرها في:

أولاً- النتائج:

1- أظهرت نتائج الدراسة أن الأخلاق العملية كان لها دور كبير في تحليل القضايا الأخلاقية ذات الطبيعة الجدلية التى ظهرت من مهن معينة مثل الإعلام، والطب، والقانون، وغيرها، وقد استفادت الأخلاق العملية من النظريات في تحليل قضاياها والوصول إلى حلول لما اعترضها من مشكلات، وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على نماذج من هذه النظريات وهي نظرية الفضيلة عند أرسطو، ونظرية الواجب عند كانط، وكذلك نظرية المنفعة عند بنتام ومل، والتى ثبت مدى ارتباطها بالواقع عند توظيفها لخدمته، وهو ما يؤكد أن القيم الأخلاقية والفلسفة الخلقية لايجب النظر إليها على أن لاعلاقة لها بالواقع؛ لذا فإن السبب في تأخر ظهور الأخلاق العملية راجع إلى أنها نتاج ظروف محددة، مثل الاكتشافات العلمية، والثورة التكنولوجية وتطبيقات بعض العلوم التى أدت إلى زعزعة القيم الأخلاقية، مما ألزم الفلاسفة ضرورة البحث عن أسلوب يتم بواسطته كبح جماح هذه التطورات وتأثيراتها السلبية.

2- بينت نتائج الدراسة أن غاية أخلاقيات المهنة هو خلق ضمير أخلاقي عام يساعد المهني على القيام بأعباء مهنته بدقة وأمانة وشرف، بالإضافة إلى تمسك المهني بهذه الأخلاقيات

سيعمل على إحداث تطوير لادائه وتنمية مهارته، حيث يؤدي التمسك بأخلاقيات المهنة إلى تركيزه على تطوير نفسه بدلا من السعى وراء المنافع، والوقوع فى دائرة الفساد.

3- بينت نتائج الدراسة على أهمية الأخلاق في مجال المهن والأعمال ومحاربة الظواهرالسلبية الموجودة في المهن، نظراً لابتعادها عن القيم الأخلاقية والسعى وراء المنافع الشخصية من دون النظر الى المصالح العامة.

4- بينت نتائج الدراسة أن أخلاقيات المهنة هي مجموعة قوانين متكاملة تتمثل في الضمير والوازع الديني والمواثيق والقوانين الأخلاقية والقوانين الوضعية ذات القواعد التأديبية.

5- بينت نتائج الدراسة أن أخلاقيات الأعمال هي معرفة الخطأ والصواب في تقديم الخدمة أو المنتج وأن السلوك الأخلاقي في مجال الأعمال يمثل النجاح لأخلاقيات المهنة في العمل من وجهة نظر المجتمع لتلك المهنة أو االعمل.

6- أظهرت نتائج الدراسة أن لمهنة الإعلام (كغيرها من المهن) قواعد وسلوك وأداب تختص بها وتميزها عن غيرها، وهي عبارة عن مبادئ تمثل قيم أخلاقية تعد بمثابة مقاييس مثالية السلوك المهني، ومجموعة قواعد تمثل الصفات السلوكية التي يتعين على المهني التحلي بها عند ممارسة أعماله وعند تعامله مع زملاء المهنة وغيرهم.

هذه هي مجمل النتائج التى توصلت إليها الباحثة من خلال هذه الدراسة. أسال الله أن يحقق به المطلوب، وأن يكون خالصاً لوجهه الكريم، وله الحمد أولاً وآخراً، والله المستعان على كل حال.

7- اعتبار مهنة الإعلام مهنة مجتمعية تكاملية، فهي مهنة لا يمكن فصل دورها في المجتمع عن الدور الذي تلعبه باقي المهن فيه.

ثانياً- التوصيات:

في ضوء ما أسفرت نتائج الدراسة يمكن للباحثة أن توصي بعدد من التوصيات، ومن هذه التوصيات ما يأتي:

1- توصي الباحثة بضرورة الاهتمام بأخلاق المهنة ووضعها ضمن المقررات الدراسية في مراحل التعليم العالي والجامعى، بحيث يتم تعميم مقرر أخلاقيات المهنة على جميع التخصصات.

2- بالنظر للأهمية البالغة لأخلاقيات المهن والأعمال يجب الشروع في إقامة دورات تدريبية للمهنيين سيكون لها أثر كبير فى تعريفهم بهذه الأخلاقيات، وفى تشجيعهم على التمسك بها.

3- ضرورة تفعيل دور المواثيق الأخلاقية ولوائح آداب المهنة، وتطبيقها بشكل صحيح من دون تمييز بين أصحاب المهنة الواحدة، بالأضافة إلى إخضاعها للمراجعة والتدقيق بصفة مستمرة ؛ لتعديل مايحتاج منها إلى تعديل، تبعاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

4- التأكيد على أخلاقيات مهنة الإعلام وترسيخها.

5- تشجيع الباحثيين وطلاب الدراسات العليا على دراسة المزيد من تطورات وسائل الإعلام ؛لمواجهة الآثار السلبية التى تترتب عليها.

6- ضرورة الابتعاد عن وسائل الإعلام التي تغزو العقول ببرامجها غير الهادفة على المشاهد، مثل الإعلانات التجارية، والأفلام المحرضة على العنف والفساد والدعاية، فإنها تؤدي حتما إلى القضاء على القيم والمعايير الأخلاقية.

7- اختيار الإعلامي على أساس الكفاءة والأخلاص، ورجاحة العقل، ونضج الفكر والصدق، والأمانة، واستقامة السلوك، وقوة الأيمان.

8- على الإعلامي استقاء المعلومات من مصادرها الأصلية، والتثبت منها، وتمحيصها قبل تبنيها، وبناء المواقف عليها ؛لتكون مواده الإعلامية مبنية على البراهين والأدلة لا الظنون.

9- يجب على الإعلامى أن يحترم شرف المهنة، ويلتزم بأخلاقياتها، ويتمسك بالحق والصدق مع نفسه، ثم مع الآخرين فيما يقوم به ؛لأن هذه أمانة ومسؤولية

10-يتوجب على الإعلامي المهني أن يتحرى الصدق والأمانة في نقل المعلومات والالتزام بأخلاقيات المهنة.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم:

أولاً- المصادر:-

1- إبن مسكوية، مذاهب أخلاقية، الشيخ كامل محمد محمدعويضة، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1993م.

2- أبوالفضل أحمد بن علي بن محمد بن حمد بن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ.

3- أرسطو طاليس، الأخلاق النيقوماخية، الكتاب الثاني، ترجمة: أبو بكر التلوع، جامعة الجبل الغربي، ط 1، ليبيا، 1998.

4- أرسطو طاليس، علم الأخلاق إلى نيقوناخوس، ترجمة، أحمد لطفي السيد، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1924م.

5- أفلاطون، الجمهورية، دراسة وتحقيق، فؤاد زكريا، دار الوفاء، الأسكندرية، 2004م.

6- أفلاطون، محاورة ثماثيتوس، ترجمة، شوقي تمراز، دار الأهلية للنشر، بيروت، 1994م.

7- إمانويل كانط، أسس ميتافيزيقا الأخلاق، ترجمة: محمد فتحي الشنيطي، دار النهضة، بيروت، 1970م.

8- إمانويل كانط، تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق، ترجمة: عبد الغفار المكاوي، منشورات الجمل، ط1، 2002م.

9- الجرجاني، التعريفات، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1991م.

10-جون كرلر، الفكر الشرقي القديم، ترجمة، كامل يوسف حسين ، إمام عبد الفتاح إمام، دار الفارس ، بيروت، 2001م.

11–جون هوسبرس، السلوك الانساني، مقدمة في مشكلات الأخلاق، ترجمة علي عبدالمعطي، دار المعارف، 1984م.

12–ديفيد رزنيك، أخلاقيات العلم، ترجمة عبدالنور عبدالمنعم، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 1978م.

13–دينيس لويد، فكرة القانون ، تعريب سليم الصويص، مراجعة سليم بيسو، عالم المعرفة، العدد 47، نوفمبر، الكويت،1981م.

14–الراغب الأصفهاني، الدريعة إلى مكارم الشريعة، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1393م.

15–سرقباليرادكرشينا ، شارلزمور، الفكر الفلسفي الهندي، ترجمة، ندرة الياجزي ، دار اليقضة العربية، بيروت، 1967م.

16–الغزالي، إحياء علوم الدين، دار الآفاق الجديدة، ج3، ط1، بيروت، 2004م.

17– الغزالي، التنبيه على سبيل السعادة، ترجمة، جعفر ياسين، دار المنهال، (د.ط)، بيروت، 1992م.

18–الفريد إيونج، مقدمة في فلسفة الأخلاق، ترجمة، محمد مدين، دار الثقافة، القاهرة، 1997م.

19–مونتك كانتو سبيربير، روفين أدجيان، الفلسفة الأخلاقية، ترجمة، جورج زياني، دار الكاتب الجديدة المتحدة، ط1، 2008م.

ثانياً– المراجع:–

1– إبراهيم إمام، الإعلام والاتصال بالجماهير، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 1961م.

2– إبراهيم إمام، الإعلام الإسلامي فى المرحلة الشفهية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1980م.

3– إبراهيم ناصر، التربية الأخلاقية، دار الأوائل للنشر، ط1، الأردن، 2006م.

4- أبوبكر إبراهيم التلوع ، مدخل إلى علم التفسير، منشورات جامعة السابع من أبريل، ليبيا، 1993م.

5- أبوبكر إبراهيم التلوع، الأسس النظرية للسلوك الأخلاقي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1995م.

6- أبوبكر إبراهيم التلوع، فلسفة الأخلاق الحديثة والمعاصرة دراسات ونصوص، منشورات جامعة السابع من أبريل، ط1، ليبيا، 2007م.

7- أحمد أمين، الأخلاق، مكتبة النهضة المصرية ، ط10، القاهرة، 1985م.

8- أحمد شلبي، مقارنة الأديان، الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، ط11، 1996م.

9- أحمد شلبي، مقارنة الأديان، المسيحية، مكتبة النهضة المصرية، ط10، 1998م.

10-أحمد شلبي، مقارنة الأديان، اليهودية، مكتبة النهضة المصرية، ط12، 1997م.

11-أسعد السحمراني، الأخلاق في الإسلام والفلسفة القديمة، دار النفائس، ط5، لبنان، 2011م.

12-أشرف حافظ، فلسفة القانون، دار هنيبال، بنغازي، 2005م.

13-أمينة فارس بدري، هيفاء راسم حوسه، دراسات وقوانين المهنة وآدابها، دار الصفاء، ط1، عمان 2000م.

14-إمام عبدالفتاح إمام، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، دار الثقافة، القاهرة، 1985م.

15-إمام عبدالفتاح إمام، محاضرات في فلسفة الأخلاق، دار الثقافة، القاهرة، (د.ت)

16-بركات عبد العزيز محمد، مسؤولية الصحافة العربية اتجاه القيمة والنظام الاجتماعي العربي، الفكر العربي، العدد 5، بيروت، 1988م.

17-بسام عبد الرحمن المشاقبة، الإعلام الأمني، دار أسامة ، ط1، عمان، 2012م.

18-توفيق الطويل ، أسس الفلسفة، دار النهضة، ط6، القاهرة، 1976م.

19-توفيق الطويل ، فلسفة الأخلاق نشأتها وتطورها، دار النهضة العربية، ط3، القاهرة، 1976م.

20-توفيق الطويل، مذهب المنفعة العامة في فلسفة الأخلاق، مكتبة النهضة المصرية، ط1، القاهرة، 1953م.

21-جان بولس وأخرون، أخلاقيات المهن والأعمال في الإدارة والمال، منشورات الحكمة، بيروت، 2014م.

22-جان جبران كرم، مدخل إلى لغة الإعلام، دار الجيل، ط1، 1986م.

23-جعفر عبدالمهدي صاحب، الأفكار والمعتقدات الدينية في الشرق، دار النخلة للنشر، 1999م.

24-جعفر عبدالمهدي صاحب، في الفلسفة السياسية – منذ العصور القديمة حتى الثورة الفرنسية، دار النخلة للنشر، ط1، ليبيا، 1997م.

25-حامد طاهر، عبد الرضى محمد عبد المحسن، الأخلاق بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1996م.

26-حربي عباس عطيتو، في فكر الشرق القديم، دار الجامعية، الاسكندرية، 2005م.

27-حسن عماد مكاوي، عادل عبدالغفار، الإذاعة في القرن الحادي والعشرين، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2008م.

28-حسن عماد مكاوي، أخلاقيات العمل الإعلامى، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة، 1994م .

29-حسني محمد نصير، قوانين وأخلاقيات العمل الإعلامي، دار الكتاب الجامعي، ط1، العين، الإمارات العربية المتحدة، 2010م.

30-حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الفلسفة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، ط2، الإسكندرية، 1979م.

31-حسين عبد الحميد أحمد رشوان، علم الاجتماع الأخلاقي، المكتب العلمي للكمبيوتر، الإسكندرية، 2000م.

32-حميد جاعد محسن الدليمي، التخطيط الإعلامى، دارالشروق، ط1، عمان، 1998م.

33-خالد أحمد حسين علي حربي، الأخلاق بين الحلال والحرام والصواب والخطأ، منشأه العارف، ط1، الإسكندرية، 2003م.

34-رجب بودبوس، تبسط الفلسفة، الدار الجماهيرية، ليبيا، 2003م.

35-رمضان الصباغ، الأحكام التقويمية في الجمال والأخلاق، دارالوفاء، ط1، الإسكندرية، 1998م.

36-رواية عبد المنعم عباس، دراسات في الفلسفة العامة، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 1998م.

37-زكريا إبراهيم، المشكلة الخلقية، دار مصر للطباعة، القاهرة، (د.ت).

38-زكريا إبراهيم، كانت أو الفلسفة النقدية، دار مصر للطباعة، القاهرة (د.ت).

39-زكي نجيب محمود، المنطق الوضعي، مكتبة الأنجلو المصرية، ج1، ط4، القاهرة، 1985م.

40-سالم عبد الرحمن غميض، المدخل الى علم القانون، جامعة الجبل الغربى، ط2، 1997م.

41-سعد الدين هلالي، المهنة وأخلاقها، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ط1، 2006م.

42-سعيد عبد الكريم مبارك، اصول القانون، دار الكتب للطباعة والنشر، ط1، موصل، 1982م.

43-سعيد مقدم، أخلاقيات الوظيفة العمومية، دار الأمة للطباعة، ط1، الجزائر، 1997م.

44-سليمان صالح، أخلاقيات الإعلام، مكتبة الفلاح، الكويت، 2002م.

45-سليمان مظهر ، قصة الديانات، دار الرقي، مصر، 1984م.

46-سليمان مظهر، أساطير الشرق، مطابع الهيئة المصرية معامل الكتاب، ط2، (د.ت).

47-سهير جاد، عبدالعزيز شرف، وسائل الإعلام، الاتصال الإقناعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2003م.

48-السيد عبدالحميد عطيه، مفاهيم وأساسيات في طريقة العمل مع الجماعات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003م.

49-السيد عبدالفتاح عفيفي، بحوث في علم الاجتماع المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996م.

50-السيد محمد بدوي، الأخلاق بين الفلسفة وعلم الاجتماع، دارالمعارف، القاهرة، 1967م.

51-شعبان أبواليزيد شمس، الإعلان الإذاعي والتلفزيوني، الدار العربية للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2009م

52-الشيخ كامل محمد محمد عويضه، ابن باجه الأندلس، دارالكتب العلمية، ط1، بيروت، 1993م.

53-صلاح الدين محمد عبدالباقي، السلوك التنظيمي، الدار الجامعية، (د ط)، الإسكندرية، 2001م.

54-طاهر محسن منصور الغالي، صالح مهدي، محسن العامري، المسئولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل، ط1، عمان، 2005م.

55-طلعت محمد معتوق، الإسلام ومكارم الأخلاق، كلية الدعوة الإسلامية، ط2، طرابلس، 1992م.

56-عبد الرحمن بدوي، الأخلاق النظرية، وكالة المطبوعات، ط2، الكويت، 1975م.

57-عبدالرحمن بدوي، الأخلاق عند كنت، الناشر وكالة المطبوعات، الكويت، 1979م.

58-عبد القادر القصير، الطبقية- البناء الطبقى في الريف والحضر، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 1997م.

59-عبد اللطيف محمد خليفة، ارتقاء القيم، دراسة نفسية، عالم المعرفة، أبريل 1992م.

60-عبد المنعم فرج الصده، مبادئ القانون، دار النهضة العربية، بيروت، 1982م.

61-عبدالجليل كاظم الوالي، الفلسفة اليونانية، الوارق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009م.

62-عبدالقادر الشيخلي، أخلاقيات الوظيفة العامة، دار مجدلاوى، ط1، عمان، 1999م.

63-عبدالله المبروك عمر فليفل، القيم التربوية في برامج فضائيات الأطفال العربية، جامعة السابع من أبريل، ط1، الزاوية، 2010م.

64-عبدالله زلطة، دور وسائل الإعلام في تنمية الوعي الثقافي للمرأة الريفية، منشورات جامعة الزقازيق، مصر، 2004م.

65-عبدالله محمود الغفار وآخرون، مبادئ الإتصال في العلاقات العامة، المؤسسة العامة للتعليم الفني، الرياض، 1998م.

66-عبدالله ناصر الحمود، التأثير المتوقع للبث التلفزيوني المباشر على الأطفال وسبل المواجهة في بحوث ودراسات في الدعوة والإعلام، كلية الدعوة الإعلام، جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية، الرياض، 1992م.

67-عقيل حسين عقيل، حليمة الصادق خليل، خدمة الجماعة -رؤية قيمة معاصرة، جامعة الفاتح، ط1، طرابلس، 2006م.

68-علي محمد شمر، الاتصال الدولي والتكنولوجيا، مطبعة الإشعاع، ط1، الإسكندرية، 2004م.

69-عمر محمد التومي الشيباني، فلسفة التربية الإسلامية، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، ط5، طرابلس، 1985م.

70–عمر محمد التومي الشيباني، مقدمة في الفلسفة الإسلامية، الدار العربية للكتاب، 1990م.

71–عواشة محمد حقيق، الرأي العام بين الدعاية والإعلام، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1994م.

72–الفاروق زكي يونس، الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي، عالم الكتب، ط2، القاهرة، 1978م.

73–فاروق سعدي، حي بن يقظان، دار الوفاق الجديدة، بيروت، 1974م.

74–فاروق عبد المعطي، أرسطو، دار الكتب العلمية، دار الزاوية للكتاب، بيروت، (د.ت).

75–فاطمة حسين عواد، الإعلام الفضائي، دار اسامة، ط1، عمان، 2010م.

76–فايزة أنور أحمد شكري، القيم الأخلاقية بين الفلسفة والعلم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002م.

77–فرج صالح عبدالرحمن، عبدالعزيز محمد البوني، أخلاقيات التعامل مع التقنيات الحديثة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 2008م.

78–فضيلة يونس أبو الشواشي، دارسة مدى تجسد القيم الأخلاقية في شخصية الطالب الجامعى، منشورات جامعة السابع من إبريل، ط1، 2007م.

79–قباري محمد إسماعيل، قضايا علم الأخلاق– دراسة نقدية من زاوية علم الإجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 1975م.

80–كامل محمد محمد عويضة، حصاد الفكر الفلسفس اليونلني، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1995م.

81–كمال عبد الحميد الزيات، العمل وعلم الاجتماع المهني، دار غريب، القاهرة، 2001م.

82-الكوني علي اعبودة، أساسيات القانون الوضعي الليبي، المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، ط4، طرابلس، 2003م.

83-محمد أحمد عبد القادر، من قضايا الأخلاق في الفكر الإسلامى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004م.

84-محمد التونجي، أخلاقيات المهنة والسلوك الاجتماعي، دار وائل، ط1، عمان، 2011م.

85-محمد الصيرفى، أخلاقيات الموظف العام، العدد الرابع، دار الفتح، الإسكندرية(د ت).

86-محمد جاد أحمد، الإعلام الفضائي وآثاره التربوية، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، ط1، الإسكندرية، 2010م.

87-محمد عبد الرحمن مرحبا، الفلسفة ما قبل عصر الفلسفة، مؤسسة عز الدين، ط1، بيروت، 1994م.

88-محمد عبد الفتاح محمد، العلاقات العامة في المؤسسات الاجتماعية، المكتب العلمى للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1996م.

89-محمد عبدالباقي أحمد، المعلم والوسائل التعليمية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2005م

90-محمد عبدالستار نصار، دراسات في فلسفة الأخلاق، دار القلم، ط1، الكويت، 1982م.

91-محمد عبدالله دراز، دستور الأخلاق في القرآن، تحقيق، عبدالصبور شاهين، دار المعرفة الجامعية، ط5، الاسكندرية، (د.ت).

92-محمد علي أبو ريان، تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام، دار المعرفة الجامعية، ج1، الإسكندرية، 1987م

93-محمد قاسم القريوتي، السلوك التنظيمي -ودراسة السلوك الإنساني للفرد والجماعة في المنظمات الإدارية، ط2، عمان، 1993م.

94-محمد قاسم، مدخل إلى الفلسفة، دار النهضة العربية، ط2، بيروت، 2010م.

95-محمد قيراط، الإعلام والمجتمع-الرهانات والتحديات، مكتبة الفلاح، ط1، 2000م.

96-محمد منير حجاب، الإعلام والموضوعية في القرن الواحد والعشرون- رؤية تحليلية نقدية، دار الفجر، القاهرة، 2010م.

97-محمد منير مرسي، أصوال التربية، عالم الكتاب، القاهرة، 1997م.

98-محمد منير مرسي، مجتمع الفضيلة الأخلاق في الإسلام، عالم الكتب، ط1، 1998م.

99- محمود حمدي زقزوق، مقدمة في علم الأخلاق، ط4، القاهرة، 1993م.

100-مدحت محمد أبونصر، قيم وأخلاقيات العمل والإدارة، الدار العالمية، ط1، الجيزة، 2008م.

101-المهدي أحمد جحيدر، القيم الخلقية بين الفكر اليوناني والفكر الإسلامي، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ط1، طرابلس، ليبيا، 2010م.

102-المهدي أحمد جحيدر، القيم الخلقية والمجتمع المثالي، دار الأكاديمية، ط1، طرابلس، 2007م.

103-موزة أحمد راشد العباد، القيم الأخلاقية بين الفكرين الإسلامي والغربي في عصر العولمة، الدار العالمية، ط1، الجيزة، 2008م.

104-ناجي التكريتي، الفلسفة الأخلاقية الأفلاطونية عند مفكري الإسلام، دار الأندلس، ط2، بيروت، 1982م.

105-ناظم خالد الشمري، الإعلام الاقتصادي، دار أسامة، ط1، عمان، 2012م.

106-نهى عاطف العبد، الإعلام الدولي، الدار العربية، (د ط)، القاهرة، 2009م.

107- نيقولا هارتيمان، الإنسان في الأخلاق، محمود السيد أحمد، دار الثقافة، القاهرة،، (د.ت).
108- هاني خلف الطراوئة، نظريات الإدارة الحديثة ووظائفها، دار أسامة، ط1، عمان، 2012م.
109- هنية مفتاح القماطي، الأخلاق والعرف، منشورات جامعة قاريونس، ط1، بنغازي، 1991م.
110- وليام ليلي، مدخل إلى علم الأخلاق، ترجمة علي عبد المعطي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991م.
111- يوسف كرم، تاريخ الفلسفة اليونانية، دار القلم، بيروت، 1970م.

ثالثاً- المجلات العلمية والدوريات:-

1- أبوبكر محمود الهوش، نحو ميثاق أخلاقي لمهنة المعلومات في الوطن العربي، مجلة البحوث الإسلامية، أكاديمية الدراسات العليا ، العدد السادس والعشرون، 2003م.
2- أحمد بدر، الأخلاقيات المهنية في المكتبات، مجلة الاتجاهات الحديثة، مج5، العدد 10، 1998م.
3- أحمد عيسى سعيد الكردي، الفعل الخلقي في فكر المعتزلة والأشاعرة، مجلة علمية محكمة، تصدر عن دار الزاوية للكتاب، المجلد الأول، العدد السابع، السنة الثالثة، الزاوية، 2014م.
4- جميلة محيى الدين البشتى، أخلاقيات المهنة ومبدأ الواجب الكانطي، المجلة الليبية للدراسات، مجلة علمية جامعة محكمة، تصدر عن دار الزاوية للكتاب، العدد السادس، المجلد الثاني، السنة الثالثة، (ابريل)، 2014م.
5- حفيظة محمد عبد النبي، تأثير العولمة على الشباب الليبي، مجلة منارة للبحوث الاجتماعية، تصدر عن اللجنة الشعبية العامة للشؤون الاجتماعية، جامعة دمشق- كلية الآداب - قسم علم الاجتماع، العدد الأول، سوريا، 2009م.

6- خالد سعيد اسبيته، الحرية والمسؤولية المهنية – نظرة لأخلاقيات العمل الإعلامي ودعم الامن المجتمعي في ضوء استطلاعها أراء عينة من الإعلاميين الليبيين، مجلة علمية جامعة محكمة، تصدر عن دار الزاوية للكتاب، العدد الثاني (ابريل)، 2013م.

7- خيرى الصادق عبدالله ارحومة، دور القنوات الفضائية في تغير بعض العادات الثقافية للشباب الليبيى، مجلة علمية محكمة، المجلد الأول، العدد السادس، الزاوية، 2014م.

8- سامي كامل بركة، الالتزام الأخلاقي في العصر الحديث، بحث منشور مجلة كلية الآداب، السنة الأولى، الزاوية، 2002م.

9- سامي كامل بركة، الحاجة إلى فلسفة أخلاقيات المهنة، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الفلسفي الاول حول أخلاقيات المهنة- فلسفتها النظرية وتطبيقاتها العملية. جامعة الزاوية، بتاريخ 2013/11/21م.

10- سعيد بن ناصر الغامدي، أخلاقيات العمل –ضرورة تنموية ومصلحة شرعية، كتاب شهري محكم، يصدر عن الإدارة العامة للإعلام والثقافة، رابطة العالم الاسلامي، السنة الخامسة والعشرون، العدد 242، 2010م.

11- صدام محمد محمود، علي إبراهيم حسين، محمد حامد أحمد، أثر المعايير الأخلاقية للمحاسب الإداري في جودة معلومات وتقارير المهنة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد 4، العدد 7، 2011م.

12- عادل فهمي البيومي، تعرض الشباب الجامعي للإذاعة والتلفزيون وعلاقته بمنظومة القيم، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد الرابع، 2000م.

13- عبدالحميد الطاهر الزوى، الهوائيات الفضائية وأثرها في تشكيل اتجاهات الشباب في المجتمع الليبي، مجلة البحوث الإسلامية، تصدر عن مركز البحوث والتوثيق الإعلامي والثقافي، عدد 30,29، طرابلس، 2001م

14- علوان يحيي، الأخلاق في ميزان القيم، مجلة كلية الآداب، مجلة فكرية علمية ثقافية محكمة جامعة دورية سنوية، العدد الأول، السنة الأولى، الزاوية، 2002م.

15- عمار ميلاد، التحرير الصحفي ومنهجية الموضوعية في النص الأخبارى، مجلة البحوث الإعلامية، مجلة فصلية متخصصة تعني بأبحاث ودراسات وسائل الإعلام مركز البحوث والمعلومات والتوثيق، العدد53، (ديسمبر) 2014م.

16- محمد أبو بكر أبوعزة، الأخلاق المهنية في العمل الطبي، المجلة الليبية للدراسات، مجلة علمية جامعة محكمة، تصدر عن دار الزاوية للكتاب، المجلد الأول، العدد السادس، السنة الثالثة، (أبريل) 2014م.

17- المزروقي علي الهادي، صورة الإسلام في الإعلام الغربي، مجلة كليات التربية، العدد السابع، الزاوية، 2017م.

18- مسعود حسين التائب ، أخلاقيات الإعلان في القنوات الفضائية العربية-دراسة تحليلية نصفية لقناتي (MBC, LBC) ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الفلسفي الأول حول أخلاقيات المهنة، الزاوية، بتاريخ 2013/11/21م.

19- مسعود حسين التائب ، معالجة الصحف الليبية اليومية لقضية المخدرات، مجلة البحوث الإعلامية، مركز البحوث والمعلومات والتوثيق، العدد 53، طرابلس، (ديسمبر) 2014م.

20- مسعود حسين التائب، بحث منشور، الدعاية الغربية ضد الإسلام وسبل الرد عليها، المجلة الليبية للدراسات، تصدر عن دار الزاوية للكتاب، العدد الأول، الزاوية، (يناير)، 2013م.

21- مصطفى محمد بدوي، أخلاقيات مهنة النشر، مجلة المعرفة للتنمية والتطوير ، مجلة علمية محكمة نصف سنوية، تصدر عن مركز البحوث والتطوير جامعة افريقيا المتحدة، الزاوية، العدد الأول، الزاوية، 2013م.

22- منيرة محمد، مبادئ الإلزام عند روسو، مجلة جامعة دمشق، مج 28، العدد 3-4، سنة 2012م.

رابعاً- القواميس:-

1- ابن منظور، لسان العرب، دارالحديث، ج3، القاهرة، 2003م.

2- خليفة محمد التليسي، النفيس من كنوز القواميس، الدار العربية للكتاب، ج1.

3- الراغب الأصفهاني، مفردات غريب القرآن (علم)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1961م.

4- الطاهر أحمد الزاوي، مختار القاموس، دار عالم الكتاب، ط1، الرياض، 1998م.

5- مجد الدين بن يعقوب الفيزوز أبادي، القاموس المحيط، دار الجيل، ج 3، بيروت.

6- محمد بن أبي بكر عبدالقادر الرازي، مختار الصحاح، دار المكتبة العلمية، ط1، بيروت، 1986م.

7- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006م.

8- محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (علم)، دار الفكر للطباعة والنشر، ج8.

خامساً- المعاجم:-

1- أحمد زكى بدوي، معجم مصطلحات القوى العاملة، منشورات مؤسسة الجامعة للطباعة والنشر، الاسكندرية، 1984م.

2- جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، ج1، ط1، بيروت، 1971م.

3- خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات الفلسفية، دار الفكر اللبناني، ج1، ط1، بيروت، 1995م.

4- عبد المنعم الحفني، المعجم الفلسفي، دار ابن زيدون، ط1، بيروت، 1992م.

5- عبدالله إسماعيل الصوفي، معجم التقنيات التربوية، دار المسيرة، ط1، عمان، 1997م.

6- كرم شلبي، معجم المصطلحات الإعلامية، معهد الانتماء العربي، بيروت، 1998م.

7- محمد أديب عبدالواحد جمران، معجم الفصيح من اللهجات العربية، مكتبة العبيكان، ط1، الرياض، 2000م.

8- محمد جمال الفار، المعجم الإعلامى، دار أسامة، ط1، الأردن، 2006م.

9- محمد جمال الكيلاني، معجم المصطلحات الأرسطية، دار الوفاء، ط1، الاسكندرية، 2010م.

10- مراد وهبه، المعجم الفلسفي، دار قباء الحديثة، ط4، القاهرة، 2007م.

11- مصطفى إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط المكتبة الإسلامية، ، مج 2، (د ت).

12- مصطفى حسيبه، المعجم الفلسفي، دار أسامة، ط1، عمان، 2009م.

13- يوسف كرم وآخرون، المعجم الفلسفي، مطابع كوستا، القاهرة، 1966.

سادساً- الموسوعات:-

1- أندريه لالاند، الموسوعة الفلسفية، تعريب خليل أحمد خليل، عويدات، مج2، بيروت، 2012م.

2- جيرار جهامي، موسوعة مصطلحات الفلسفية عند العرب، مكتبة لبنان، ط1، لبنان، 1995م.

3- روزنتال، الموسوعة الفلسفية، ترجمة، سمير كرم، دار الطليعة، ط1، بيروت، 1981م.

4- سعود بن عبدالله الحزيمي، الموسوعة الجامعة في الأخلاق والآداب، دار الفجر للنشر والتوزيع، ، مج4، ط1، 2005م.

5- عبد الرحمن بدوي، الموسوعة الفلسفية، المؤسسة العربية للنشر، ج2، ط1، بيروت، 1984م.

6- محمد منير حجاب، الموسوعة الإعلامية، دار الفجر، مج 1، ط1، القاهرة، 2003م.

7- ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة، عادل مختار الهواري، سعد عبد العزيز مصلوح، مكتبة الفلاح، ط1، 1994م.

سابعاً- الرسائل العلمية:-

1- أسامة محمد خليل الزيناتي، دور أخلاقيات المهنة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في المستشفيات الحكومية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، برنامج الماجستير في القيادة والإدارة، فلسطين، 2014م.

2- حسام وفقي محمود، وسائل الإعلام كعامل من العوامل المؤثرة على اكتساب السلوك الرياضي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلوان، القاهرة، 1980م.

3- زهرة عمران أبو عجيلة الأحمر، القيم الخلقية في الفكر العربي المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة أكاديمية الدراسات العليا – مدرسة العلوم الإنسانية، قسم التفسير، طرابلس، 2009م.

4- سعاد مسعود سعد الفاهم، فلسفة أخلاق المهنة –التعليم أنموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، مدرسة العلوم الإنسانية،طرابلس، 2011م.

5- عبد الباسط محمد الأمير، القيم الخلقية وعلاقتها بمبادئ الممارسات العملية، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة السابع من أبريل سابقاً، ط1، الزاوية، 2010م.

6- علي أحمد محمد الربيعي، الفضائيات الغنائية العربية ودورها في تشكيل القيم لدى الشباب الجامعي الليبي، رسالة ماجستير غير منشروة، أكاديمية الدراسات العليا، قسم الإعلام، طرابلس، 2008م.

7- فتحي حسين أحمد، أخلاقيات نشر الجريمة في الصحف المصرية الخاصة، رسالة ماجستير غير منشورة قسم الصحافة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2005م.

8- هدى مسعود حسن فرج، الأخلاق النفعية عند مل وأثرها في الأخلاق البرجماتية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السابع من ابريل سابقاً، كلية الآداب، الزاوية، 2004م.

ثامناً – شبكة المعلومات الدولية:-

1- CFA institute, 2014, www.Cfainstitute.org. https://www.cfainstitute.org/Translations%20of%20Code%20of%20Ethics%20and%20Standards%20of%20Pr/arabic_code.pdf

2- www. Mszn. Com/newuploads/2013/12/23/docle 9525 bb 9492662 e. doc.

3- www.alihyaa.malarticle.aspx?c=5636

4- www>aihyaa. ma/articie. Asp ?c=5636.

5- عمر بوفناس، الأخلاقيات التطبيقية ومسألة القيم، مجلة الإحياء، الرابطة المحمدية للعلماء، المملكة المغربية، متاح على الرابط:
http://www.alihyaa.ma/Article.aspx?C=5636
6- رحيم الساعدي، الأخلاق التطبيقية في الفكر الإسلامي، جريدة الديار اللندنية، السبت، 27/ 9/ 2014، متاح على الرابط: http://aldiyarlondon.com/2012-08-09-12-36-20/1-articles/14114-2014-09-27-12-49-23
7- ويكيبيديا https://ar.m.wikipedia.org.